سلسلة رسائل في العقيدة

الرسالة الثانية

مختصر

صفات وأصول عقيدة أهل السنة والجماعة

تأليف

الشَّيخ الدكتور

عبد الستَّار بن جَبَّار بن شُكر الجنابي

(نسخة منقحة)

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

ح الجنابي ، عبد الستار بن جبار
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مختصر صفات وأصول عقيدة أهل السُّـنَّة والجمـاعة / عبد الستار بن جبار الجنابي
جدة : ١٤٤٣هـ
٩٠ ص ؛ ٢٤ X ١٧ سم
ردمك :

١ـ العقيدة ٢ـ التوحيد ـ مباحث عامة أ.العنوان
ديوي

رقم الإيـداع :
ردمـــــــك :

محفوظة جميع الحقوق

بسم الله الرحمن الرحيم

تَقـديمُ فَضـيلة الشَّـيخ الدُّكـتور العـلَّامة

ذِيـاب بن سَـعد آل حمـدان الغَـامِدي

بِسْـمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ للَّـهِ حَمـداً كَثيراً طَيِّـباً مُبارَكاً فيه ، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ عَلَىٰ سَـيِّدِنَا مُحمَّـدٍ وعَلَىٰ آلِه الطيِّبـينَ الطَّاهِرينَ ، وعَلَىٰ أصحابِه أئمَّـةِ الهُدَىٰ والدِّين ، وعَلَىٰ زَوجاتِه أُمَّهاتِ المُؤمِنـينَ ، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلَىٰ يَومِ الدِّين .

وبَعدُ فقَد وقَفتُ عَلَىٰ كِتابِ «**رَسَـائلُ مُختصَرَةٌ في عَقـيدَةِ أهْلِ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ**» للشَّيخِ المُبَـارَك والبحَّـاثَة السَّلفيِّ / **عَبدِ السَّـتَّار بنِ جَـبَّار بنِ شُكر الجَـنابي** ، حَفظَهُ اللَّـهُ ورَعاهُ وسَـدَّدَ خُطاه ، وقد قَرأتُه مِن بابِه إلَىٰ مِحرابِه فوَجَدتُه مُحـرَّراً مُجَـوَّداً قد أجادَ صاحِبُه فيه وأفادَ ، ودقَّقَ فيه وحقَّق حتَّىٰ عادَ كالنَّخلَةِ المُثمِـرَة التي لا تَتساقَطُ أوراقُها ولا تَتخالَفُ أغصانُها ، بل انتَظمَت فَوائدُها واصطَفَّت فَرائدُها كالعِقـدِ الفَريدِ والمَنهَلِ الرَّوِيّ .

فكُلُّ رسالَة في الكِتابِ تُعـدُّ دُرَّةً مَصُونةً ، وكلُّ وَرقَةٍ فيه كأنَّها وَردَةٌ مَكنُونَةٌ .

فكِتابُه هَـذَا قد جَمعَ جُملَةً وافِرَةً مِن مَعالِـم عَقـائدِ أهلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَة ما بين تَقريبٍ وتَهذيبٍ ، كلُّ ذلكَ بِدَليلِهِ الصَّحيحِ وتَعليلِهِ الصَّريحِ مُتَّبِعاً مَنهجَ أهلِ السُّـنَّة في تَقريراتِهم وتَحريراتِهم .

في حين أنَّني ـ عِندَ قِراءَتي للكِتابِ ـ لَمستُ في قَلمِ صاحِبِ الكِتابِ حَمِـيَّةً إسلاميَّةً ونَصيحةً إيمـانيَّـةً مَع حُسنٍ في الأُسلوبِ ودِقَّـةٍ في الألفاظِ ما يدُلُّ عَلَىٰ عُلُـوِّ كَعبِه وجَودَةِ اختِـيارِه ، واللَّـهُ حَسِـيبُه .

كَمـا لَمستُ فيه صِدقَ العـبارَةِ مِن خِلالِ سَـردِه للمَسائلِ العَقَـديَّة بقَلمِ التذكيرِ اللَّطيفِ والمَوعِظَةِ الحَسَـنةِ بَعـيداً عن التَّجريحِ والغَمزِ واللَّمـزِ ، فحَسبُه هَـٰذَا الصَّنيعِ أدَباً وحِكمَـةً .

كَمـا أنَّني وَجَدتُ في اختياراتِ المُؤلِّفِ حِكَمـاً عِلمـيَّةً حَيثُ اقتَصـرَ في رسَـالَتِه هَـٰذِه عَلَىٰ ما تَدعو إليه اليومَ حاجَةُ المُسلِمينَ وما يَقتَضيه الواقعُ ، فقد اختارَ في رَسائلِه هَـٰذِه عُيـونَ المَسائلِ العَقـديَّة وجَواهِرَ البُحوثِ المُعاصِـرَة ، لاسِـيَّما التي تَنـازَعَ فيها النَّـاسُ واختَلفَ فيها النظَّـارُ ؛ كلُّ ذلك منه كَي يُبَصِّـرَ إخوانَه المُسلِمينَ حَقيـقةَ العَقـيدَةِ السَّـلفيَّةِ الصَّافيَـةِ بَعـيداً عَن القِـيلِ والقَـال مَع رَدِّه العِلميِّ لشُـبَهِ المُخالفِـينَ لأهلِ السُّـنَّةِ لاسِـيَّما مُرجِـئةِ العَصـرِ المُخذِّلينَ والرَّافِضَةِ الباطِنيِّـينَ وغَيرِهم مِن أهلِ الأَهواءِ والبِـدَع .

وعَليه فإنَّني أُوصي نفسي وعُمومَ المُسلِمين بقِراءَةِ هَـٰذَا الكِتابِ والاسـتفادَةِ منه ، ففيه فَوائدُ عَزيزَةٌ وبُحوثٌ عِلمـيَّةٌ يَحتاجُها المُبـتَدئُ ولا يَستَغنِيَ عنها المُنتَهي ، واللَّـهُ هُو المُوفِّقُ والهادِي إلَىٰ سَـواءِ السَّـبيل .

كَمـا أسألُ اللَّـهَ تَعالَىٰ بأن يُوفِّقَ أخانا الشَّيخَ عَبدَ السَّـتَّار الجَـنابي لكُلِّ خَير ، وأن يَكتُبَ له الإخلاصَ في القَولِ والعَملِ ، وأن يَحفَظَ لَه أهلَه ووَلدَه ومَالَه ، اللَّـهُمَّ آمـين .

كَتـبَه

فَضيلَةُ الشَّيخ الدكتُـور

ذِيَـاب بن سَـعد آل حمـدان الغَـامِدي

الطَّـائف ـ المــأنوس

ليلة الخميس الموافق

١٢ ذو القعدة ١٤٤٤هـ

شُـكرٌ وتَقـدير

بِسْـمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ للَّـهِ رَبِّ العَالَمين ، شَـرعَ لنا دِينـاً قَويمـاً ، وهَدانا صِـراطاً مُستقيمـاً ، وأسـبغَ عَلينا نِعمَه ظاهِرةً وباطِـنةً . وصَلَّىٰ اللَّـهُ علَىٰ رَسُـولِنا مُحمَّـدٍ خاتَمِ النَّبيِّـينَ وقائدِ الغُـرِّ المُحجَّـلينَ ، وعلَىٰ آلِه وصَحبِهِ وسلَّمَ أجمَعـين .

أمَّـا بَعـدُ ،،، فأتوَجَّـهُ بالشُّكرِ والثَّـناءِ إلَىٰ الشَّيخِ المِفضالِ والأستاذِ المُكرَّم فَضيلَةِ الشَّيخِ الدكتور العـلَّامة/ **ذِيَـابِ بنِ سَـعد الغَـامِدي** حَفِظَه اللَّـهُ ورَعاهُ الذي مَنحَني الكَثيرَ مِن وَقتِـه الثَّمينِ ومِن بَحرِ مَعلُوماتِه نُصحاً وإرشاداً وتَعليقاً . وما رَأيتُ منه إلَّا تَواضُعَ العُلَمـاءِ وأدَبَ الفُضَلاءِ وهَديَ السَّـلَفِ الكُرَماءِ .

ومِن فَضلِ اللَّـهِ علَيَّ أنِّي وَجدتُ الشَّيخَ ذِيَـابَ بنَ سَـعد الغَـامِدي حَفِظَه اللَّـهُ عالِـماً ربَّانيّـاً فاضِلًا سَلفِـيّاً أرشَـدَني ونَفعَني اللَّـهُ بعِلمِه الغَـزيرِ فكانَت نَصائِحُه وتَوجِيـهاتُه المُسَـدَّدَةُ ، ومُلَاحَظـاتُه الصَّائبَـةُ ، كالدُّرِّ المَنثُـورِ ، سَلوَىٰ للكَئيبِ وفَرحاً للحَبيبِ وغُصناً حَـيّاً رَطيـباً وكأنَّها العُودُ والطِّيب .

وإنِّي لأعجـزُ عَن وَفاءِ حَقِّـه ورَدِّ جَميلِه لكن اللَّـهُ يَجـزيهِ عَنِّي الخَـيرَ والهُـدَىٰ والتَّوفيـقَ والسَّـدادَ .

حتَّىٰ أتَـاحَ لِيَ الإلَـهُ بفَضـلِه ... مَنْ لَيسَ يَجـزِيهِ يَـدِي ولِسَـانِي

فَاللَّـهُ يَجـزِيهِ الذِي هُـو أَهلُـهُ ... مِنْ جَـنَّةِ المَـأوَىٰ مَعَ الرِّضْـوَانِ

سُـرَّ الخَاطِرُ وفَرِحَت الرُّوحُ بتَقريظِكُمُ المُـبارَك، وجُهودِكُم الطَّيِّـبَة وتَوجيهاتِكُم النَّفيسَـة، ومُراجَعتِكُم للكِتابِ مُراجَعةً شامِلةً ودَقيـقةً وعَميـقةً.

أَدعُو اللَّـهَ سُبحانَه بأسـمائه الحُسنَىٰ وصِفاتِه العُليا أن يُوفِّقَكم لِمَراضِيهِ ويَجعلَ قابِلَ أيامِكم خَيراً مِن ماضِيها، بَركةً ورَحمَـةً وعافيَـةً ظاهِرَةً وباطِـنةً، وأن يَجعلَك اللَّـهُ مِن الذين قَالَ عَنهُم ﷺ: «**لَا يَزَالُ اللَّـهُ يَغْرِسُ فِي هَـٰذَا الدِّينِ غَرْسـاً يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَـاعَتِـهِ**»(١).

وأسـألُ اللَّـهَ سُـبحانَه وتَعالَىٰ أن يَجزِيَ كُلَّ مَن سَاعَدني في إنجازِ هَـٰذا الكِتابِ خَـيرَ الجَـزاءِ، «**فَمَنْ لَـمْ يَشْكُرِ النَّـاسَ لَـمْ يَشْكُرِ اللَّـهَ**»(٢).

كتبه محبكم

عبد السَّـتَّار الجَـنابي

٢٢/ ١١/ ١٤٤٤هـ ـ مكة المكرمة

---

(١) رواه الإمام أحمَـدُ في «مُسـنَدِه» ١/ ٥، وحسَّـنَه الألبانيُّ في الصَّحيحَة ٢٤٤٢ (٥/ ٥٧١).

(٢) «صَحيحُ أبي داوُد» (٤٨١١).

الإهداء

إلَىٰ مَن لَهم الفَضلُ بَعدَ اللَّـهِ تَعالَىٰ في وُجُودي وتَربيَتِي وتَعليمِي ..

إلَىٰ والِدَيَّ الكَريمَين العَزيزَين ، الَّذين رَبَّيـاني صَغيراً ، أُهديهُمـا ثَمرَةً مِن ثِمـارِ غِراسِهمـا داعِـياً اللَّـهَ تَعالَىٰ بِهَـذَا الدُّعـاءِ : ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾ .

إلَىٰ الطَّائفَةِ المَنصُورَةِ ، والفِرقَةِ النَّاجِـيَةِ ، أَهلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ :

إلَىٰ العُلَمـاءِ العامِلينَ الرَّبَّانيِّـينَ المُبلِّغينَ الدِّينَ الحَقَّ للنَّاسِ ، والقائمِينَ بجِهادِ الحُجَّةِ والبَـيانِ ، ويَقُودُونَ الأُمَّةَ إلَىٰ العِزَّةِ والكَرامَةِ ، ويُحـيُونَ فيها عَقـيدَةَ الوَلاءِ والبَراءِ والمُعاداةَ في اللَّـهِ والمُوالَاةَ فيه .

إلَىٰ المُجاهِدينَ المُقاتِلينَ في ثُغُورِ المُسلِمينَ ، وكانُوا عَلَىٰ مَنهَجِ السَّلفِ في العَقيدَةِ والسُّـلُوكِ .

إلَىٰ المُحتَسِـبينَ الآمِرينَ بالمَعرُوفِ والنَّاهِينَ عَن المُنكَرِ ، والمُتَصَدِّينَ لكُلِّ مُفسِـدٍ كافِرٍ أو مُنافِقٍ ، ولا يَخافُونَ في اللَّـهِ لَومَةَ لائِم .

إلَىٰ الدُّعاةِ والمُربِّينَ الغَيُورينَ الذينَ نَفَرُوا للدَّعوَةِ إلَىٰ تَوحيدِ اللَّـهِ ومُحارَبَةِ الشِّركِ في كُلِّ مَكان .

إلَىٰ الذين يُدرِكُونَ أنَّ العَقيدَةَ الصَّحيحةَ هي طَريقُ وَحدَةِ المُسلِمينَ ونُصرَتِهم عَلَىٰ عَدُوِّهم وتَمكينِهم في الأرضِ ، وإرجاعِ هَويَّتِهم ومَجدِهم التَّليـد .

إلَىٰ كُلِّ مُوَحِّـدٍ للَّـهِ تَعالَىٰ ومُحِبٍّ ومُتَّـبِعٍ للنَّبيِّ ﷺ وآلِه وأصحابِه الأطهارِ الأخيارِ رَضِيَ اللَّـهُ عَنهُم أجمَعِـين .

أُهدِي هَـذا الجَهـدَ المُتَواضِعَ

وأَدعُوهُ تَعالَىٰ أن يَجعَلَه خالِصاً لِوَجهِه الكَريم ، ومُوافِقاً لسُـنَّةِ نَبـيِّه ﷺ ، وأن يَنفَعَ بِه المُسلِمينَ ، وأن يَعفُوَ عَنِّي عَمَّـا حَصلَ فيه مِنْ زَللٍ وتَقصـير .

الشَّـيخ الدكـتور/ **عبد السَّـتَّار الجَـنابي**

غرة المحـرم ١٤٤٥هـ ـ مكة المكرمة

صِفَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَخَصَائِصُهُمْ

* قَالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ : «وَإِنَّ بَنِي إِسْـرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَىٰ ثِنْتَـينِ وسَـبْعِينَ مِلَّةً ، وتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وسَـبْعِينَ مِلَّةً ؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً» . قَالُوا: مَنْ هِيَ يا رَسُولَ اللَّـهِ؟ قَالَ : «مَا أَنَا عَلَيْهِ وأَصْحَابِي» [«التِّرمذي» (٥/ ٢٦)]

* قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ رضي الله عنه : «كُنتُم خَيرَ النَّاسِ للنَّاسِ ؛ تَأتُونَ بِهِم فِي السَّلاسِـلِ حَتَّىٰ تُدخِلُوهم الجَـنَّةَ ؛ فيُجاهِدُونَ ، ويَبذُلُونَ أنفُسَهم وأموالَهم لمَنفَـعَةِ الخَلقِ وصَلاحِهم ، وهُم يَكرَهُونَ ذلكَ ؛ لجَهلِهِم» [«صحيح البخاري» (٨/ ٧٢/ ٤٢٨١)]

* قَالَ الإمامُ مالِكٌ رحمه الله : «أَهْلُ السُّـنَّةِ الذِينَ لَيسَ لَهم لَقبٌ يُعرَفُونَ بِه ، لا جَهْمِيٌّ ، ولا قَدَرِيٌّ ولا رافِضِيٌّ» [«الانتقاء» ، ص (٣٥)]

* قَالَ الإمامُ أحمَـدُ بنُ حَنْبَل إمامُ أهلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ رحمه الله : «أَهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُمُ العُدُولُ الذِينَ يَحمِلُونَ هَـٰذَا العِلمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ ، يَنفُونَ عَنهُ تَحرِيفَ الغَـالِينَ ، وانتِحَـالَ المُبطِلِـينَ ، وتَأويلَ الجَاهِلِـينَ»

[مقدمة كتاب «الرَّدِّ عَلَىٰ الجهمِـيَّةِ والزَّنادِقَة» للإمام أحمَـد بنِ حَنبَل]

* وقَالَ التَّابِعِيُّ أيُّـوبُ السِّختيانيُّ : «إِنَّ الذِينَ يَتمَنَّونَ مَوتَ أَهلِ السُّـنَّةِ يُرِيدُونَ أَنْ يُطفِئُوا نُورَ اللَّـهِ ، واللَّـهُ مُتِمُّ نُورِهِ ولَو كَرِهَ الكافِرُونَ . فمَنْ يَستَطِيعُ إطفاءَ هَـٰذَا النُّورِ؟ واللَّـهُ تَعالَىٰ يَقُولُ : ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾»

[سورة الصف ، الآية : (٨) ، اللالكائي ، «شرح اعتقاد أهل السُّـنَّة والجماعة» (١/ ٦٨)]

* قَالَ اللالكائي رحمه الله : «أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ هُم أَعـلَامُ الهُدَىٰ ، ومَصابِيحُ الدُّجَىٰ ، هُم أُولُو المَناقِبِ المَـأثُورَةِ ، والفَضائِلِ المَذكُورَةِ ، كَلِمَتُهُم ظاهِرَةٌ ، ومَذاهِبُهُم كَالشَّمسِ نائِرَةٌ ، ونُصبُ الحَقِّ زاهِرَةٌ ، وأَعلامُهُم بِالنَّصـرِ مَشهُورَةٌ وأعداؤُهُم بالقَمعِ مَقهُـورَةٌ»

[اللالكائي ، «شرح اعتقاد أهل السُّـنَّة والجمـاعة»]

* ويقُولُ الشَّـيخُ عَبدُ القادِرِ الجِـيلانيُّ الحَنبَلِيُّ رحمه الله : «واعلَم أَنَّ لِأهلِ البِدَعِ عَلاماتٌ يُعرَفُونَ بِها ، فعَلامَةُ أهلِ البِدَعِ الوَقِيـعَةُ فِي أهلِ الأثَرِ ، وعَلامَةُ الزَّنادِقَةِ تَسمِيَتُهم أهلَ الأثَرِ بالحَشَـوِيَّةِ ، ويُرِيدُونَ إبطالَ الآثارِ» [«الغنيـة» (١/ ٨٠)]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للَّهِ ربِّ العالَمينَ والصَّلاةُ ، والسَّلامُ عَلَىٰ رَسُولِه الأمين ؛ نَبيِّنا مُحمَّدٍ ، وعَلَىٰ آلِه وصَحبِه أجمَعِين ، ومَنْ سَارَ عَلَىٰ نَهجِهِ واتَّبعَ شَريعَتَه ، ودَعا إِلَىٰ مِلَّتِه إِلَىٰ يَومِ الدِّينِ ،،، وبَعد .

فقَد اختُصَّ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ بصِفاتٍ يُعرَفُونَ بِها دُونَ غَيرِهم مِن المِلَلِ والنِّحَلِ ، ومِن أهمِّها :

١ـ **أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ** هم : مَن كانَ عَلَىٰ مِثلِ ما كانَ عَليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم ، وهُم المُتمَسِّكونَ بسُنَّةِ النَّبيِّ ﷺ ؛ وهم : الصَّحابةُ رضي الله عنهم والتَّابِعُونَ ، وأئمَّةُ الهُدَىٰ المُتَّبَعُونَ لَهم بإحسانٍ ، وهُم الذين استَقامُوا عَلَىٰ الاتِّباعِ ، وجانَبُوا الابتِداعَ ، في أيِّ مَكانٍ وزمانٍ ، وهُم باقُونَ مَنصُورُونَ إِلَىٰ يَومِ القِيامَةِ ، فاتِّباعُهم هُدًىٰ ، وخِلافُهم ضَلالٌ .

وسُمُّوا أهلُ السُّنَّةِ ؛ لانتِسابِهم إِلَىٰ سُنَّةِ النَّبيِّ ﷺ واجتِماعِهم عَلَىٰ الأَخْذِ بِها ظاهِراً وباطِناً ؛ في القَولِ ، والعَملِ ، والاعتِقادِ .

وسُمُّوا الجَماعَة ؛ لأنَّهم اجتَمعُوا عَلَىٰ الحَقِّ ، ولَمْ يَتفرَّقُوا في الدِّينِ ، فهُم أكثرُ النَّاسِ حُبّاً للاتِّفاقِ ، وبُغضاً للافتِراقِ .

٢ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يُعظِّمُونَ نُصوصَ الكِتابِ والسُّـنَّةِ ، ويَقتَصِـرُونَ في التَّلـقِّي عَليهِمـا ، ويَهتمُّونَ بِهمـا ، ويُسَـلِّمُونَ التَّسليمَ المُطلَق لنُصوصِهمـا ، ويَفهَمُونَهمـا عَلَىٰ مُقتضَىٰ مَنهجِ السَّلفِ الصَّالِحِ ، وطَريقَتِهم المُثلَىٰ ؛ فكلُّ ما وافَقَ الكِتابَ والسُّـنَّةَ قَبِلُـوهُ وأثْبَـتُوهُ ، وكلُّ ما خالَفَهُمـا ردُّوهُ عَلَىٰ صاحِبِه ؛ كائناً مَن كانَ .

٣ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لَيسَ لَهم إمامٌ مُعظَّمٌ يأخُذونَ كَلامَه كُلَّه ، ويدَعُونَ ما خالفَـهُ ؛ إلَّا رَسُولَ اللَّـهِ ﷺ وهُم أعلَمُ النَّاسِ بأحوالِه ، وأقوالِه ، وأفعالِه ، لذلكَ فهُم أشَـدُّ النَّاسِ حُبّاً للسُّنَّةِ ، وأحْرَصُهم عَلَىٰ اتِّباعِها ، وأكثرُهم مُوالاةً لأهلها .

أمَّا غَيرُهم مِن الفِرَقِ الأُخرَىٰ ومِن مُتعَصِّبةِ المَذاهِبِ فإنَّهم يأخُذُونَ كَلامَ أئمَّتِهم كُلَّه ، حَتَّىٰ لَو خالَفَ الدَّليلَ .

٤ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يَقـتَدُونَ بالسَّلَفِ الصَّالِحِ ، وهُم : الصَّحابَةُ رضي الله عنهم أهلُ القُرونِ المُفضَّلَةِ ، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ ، ويَقـتَدُونَ بِهم ، ويَهـتَدُونَ بِهَديِهم ، ويَعتَـقِدُونَ أنَّ طَريقَةَ السَّلفِ هي : الأَسْـلَمُ ، والأَعْلَم ، والأَحْكَمُ .

٥ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يَسـتمِدُّونَ عَقيدَتَهم مِن الوَحْيَـينِ : القُرآنِ والسُّـنَّةِ ، وإجمَـاعِ السَّلفِ الصَّالِحِ . فهي عَقـيدَةٌ سَـلَفيَّةٌ ، مُستقاةٌ مِن ذَلكَ النَّبعِ الصَّافي ؛ بَعـيداً عَن كَدَرِ الأَهواءِ والشُّبُهاتِ . فهُم لا يُقَـدِّمونَ عَلَىٰ النَّقلِ : العَقلَ والكَشْفَ ، ولا الذَّواتِ ، ولا المَـناماتِ ، ولا يُقدِّمُونَ كَلامَ الرِّجالِ مَهمـا كانُوا عَلَىٰ كَلامِ اللَّـهِ تَعالَىٰ

وكَلامِ رَسُولِه ﷺ ، فهُم يَقتَصِرُونَ في التَّلَقِّي عَلَىٰ الكِتابِ والسُّنَّةِ ، والاهتِمامِ بِهما ، والتَّسليمِ لنُصُوصِهما ، وفَهمِهما عَلَىٰ مُقتَضَىٰ مَنهَجِ السَّلفِ الصَّالِحِ .

٦ـ **أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ** تَميَّزوا عَن أصحابِ الأهواءِ والفِرَقِ بمَيزَةِ الرُّجُوعِ إِلَىٰ الكِتابِ والسُّنَّةِ والاعتصامِ بِهما ، وبذلكَ سَلِمُوا من الانحِرافِ ، أَمَّا مَنْ عاداهُم فلا بُدَّ أن تَجِد في انحِرافِهم أو بِدَعِهم ما كانَ سَببُه وقُوعُهم في مُخالفَةِ أمرِ اللَّهِ وأمرِ رَسُولِه ﷺ أو ارتِكابِ ما نَهىٰ عَنهُ اللَّهُ ونَهىٰ عَنهُ ﷺ .

ومِنْ أمثِلَةِ ذَلكَ :

* نَهىٰ اللَّهُ ونَهىٰ رَسُولُه ﷺ عَن اتِّباعِ المُتَشابِه ، فجاءَت فِرَقٌ عَديدَةٌ تَتَّبِعُ ما تَشابَه مِن القُرآنِ ، وتَضرِبُ كِتابَ اللَّهِ بَعضَهُ ببَعضٍ .

* نَهَىٰ الرَّسُولُ ﷺ عَن سَبِّ الصَّحابَةِ رضي الله عنهم وبيَّنَ فَضلَهم ، فجاءَت فِرَقُ الرَّافِضَة وغَيرُهم لِتَسُبَّ الصَّحابَةَ رضي الله عنهم وتُنقِصَ مِن شَأنِهم .

* أمرَ الرَّسُولُ ﷺ بطاعَةِ الأميرِ ـ وإنْ جارَ ـ فجاءَت الخَوارِجُ يَخرُجُوا عَلَىٰ أئمَّةِ المُسلِمينَ ويُثيرُوا الفِتنَةَ بَينَ المُسلِمينَ .

* نَهَىٰ الرَّسُولُ ﷺ عَن الخَوضِ في القَدَرِ ، فجاءَت القَدرِيَّةُ وغَيرُهم ليَخُوضُوا فيه بالباطِلِ .

* أمرَ الرَّسُولُ ﷺ باتِّباعِ سُنَّتِه ، وأخبرَ أنَّه سَيأتي أُناسٌ مِن أُمَّتِه لا يَحتَجُّونَ بسُنَّتِه ، ونَشأ بَعدَ ذَلكَ مَنْ لا يَحتَجُّ بخَبَرِ الآحادِ في العَقيدَةِ .

* أمرَ الرَّسُولُ ﷺ باتِّباعِ سُنَّتِه وسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدينَ المَهدِيِّينَ مِنْ بَعدِه ، فجاءَ أَقوامٌ يَضرِبُونَ بأَقوالِهم عَرضَ الحائطِ ويقُولُونَ : نَحنُ رِجالٌ وهُم رِجال .

* أخبَرَ النَّبيُّ ﷺ ـ وهو الصَّادِقُ المَصدُوقُ ـ أنَّ هَـٰذِهِ الأُمَّة سَتَفترِقُ إِلَىٰ فِرَقَ عَديدَة ، وذَكرَ أنَّ هُناكَ فِرقَةٌ هِي الفِرقَةُ النَّاجِيَةُ ، وهي الطَّائفَةُ المَنصُورَةُ ، ثُمَّ وُجِدَ بَعدَ ذَلكَ مَنْ يَتزعَّمُ الفِرَقَ الضَّالَّةَ ، أو يَتبَعُها ويَترُكُ الاعتِصامَ بالسُّنَّةِ وما كانَ عَليهِ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ وأصحابُه ومَنْ تَبِعَهم بإحسَانٍ .

* السَّلفُ الذينَ لَـمْ يَخُوضُوا في شَيءٍ مِمَّا خاضَ بِه أهلُ الأَهواءِ استَقامَ أَمرُهُم لُموافَقتِهم الكِتابَ والسُّنَّةَ ، ولِوَعيِهم خاصَّةً أثناءَ وُقُوعِ الفِتَنِ وانتِشارِ البِدَعِ ، وتَذكُّرِهم لِمثلِ هَـٰذِهِ النُّصُوصِ التي حذَّر فيها المُصطَفَىٰ ﷺ أُمَّتَه مِن الوُقُوعِ فيمَا نَهَىٰ عَنهُ .

٧ـ **أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ** احتِجاجُهم بالسُّنَّةِ الصَّحيحَةِ ، وتَرْكِ التَّفريقِ بَينَ المُتواتِرِ والآحادِ ؛ سَواءٌ في الأَحكَامِ ، أو العَقائدِ ، فهُم يَرَونَ حُجِّيَّةَ الحَديثِ إذا صَحَّ عَن رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ ولَو كانَ آحاداً والأدِلَّةُ عَلَىٰ ذلكَ أكثَرُ مِنْ أنْ تُحصَىٰ ، والقَولُ بأنَّ أخبارَ الآحادِ لا تُفيدُ العِلمَ ، ومِنْ ثَمَّ فلا يُحتَجُّ بِها في العَقيدَةِ ، بِدعَةٌ كُبرَىٰ أحدَثَها المُعتزِلَةُ ، ولكِنْ مِنْ المُؤسِفِ أنَّ كَثيراً مِن العُلَماءِ مِمَّن يَنتَسِبُونَ إِلَىٰ السُّنَّةِ وخاصَّةً في كُتُبِهم في أُصُولِ الفِقهِ ظَنُّوا أنَّها لا تُفِيدُ العِلمَ وإنَّما تُفِيدُ الظَّنَّ .

وانتَشَرَت هَـٰذِهِ المقالَةُ بنِسبَةِ القَولِ بِها إِلَىٰ الجُمهُورِ ، ومِمَّا يُلاحَظُ أنَّ كَثيراً مِمَّن أَلَّفَ في أُصُولِ الفِقهِ هُم ، إمَّا مِن المُعتَزِلَة أو الأَشاعِرَة أو الماتُريدِيَّة ،

فأَدخَلَ هَـٰؤُلاءِ هَـٰذِهِ المَسألةَ وصارُوا يَذكُرونَ فيها أنَّ أخبارَ الآحادِ لا تُفيدُ إلَّا الظَّنَّ فيُحتَجُّ بِها في الأُمورِ العَمليَّة مِن الأحكامِ لا العِلميَّة ، ويَقصِدُونَ أُمورَ العَقائدِ ، بَينَما لَو تَتبَّعنا نُصُوصَ السَّلفِ مِن الصَّحابَةِ والتَّابِعينَ وتابِعيهِم لوَجَدنا الإجمَاعَ مِنهُم عَلَىٰ عَدمِ التَّفريقِ في أخبارِ الآحادِ بَينَ الأَحكامِ والعَقائدِ[١] .

٨ـ **الوَسَطِيَّةُ** : وهي مِن أعظَمِ ما يَختَصُّ بِه أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ قَالَ تَعالَىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[٢] . إنَّهم أهلُ الوَسَطِ والاعتِدالِ ؛ بينَ الإفْراطِ والتَّفريطِ ، وبَينَ الغُلُوِّ والجَفَاءِ سَواءً أكانَ ذَلكَ في بابِ العَقائدِ ، أو الأحكامِ ، أو السُّلُوكِ ، أو الأخلاقِ . فهُم وَسَطٌ بَينَ فِرَقِ الأُمَّةِ ؛ كمَا أنَّ الأُمَّةَ وَسَطٌ بَينَ المِلَلِ ، وقَد كانَ الشَّعبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ : «أَحِبَّ أهلَ بَيتِ نَبِيِّكَ ولا تَكُنْ رافِضيّاً ، واعمَلْ بِالقُرآنِ ولا تَكُنْ حَرُورِياً ، واعلَمْ أنَّ ما أصابَكَ مِن حَسَنةٍ فمِنْ اللَّهِ ، وما أصابَكَ مِنْ سَيِّئةٍ فمِنْ نَفسِكَ ولا تَكُنْ قَدَرِيّاً ، وأَطِع الإمامَ وإنْ كانَ عَبْداً حَبَشِيّاً ولا تَكُنْ خارِجِيّاً ، وقِفْ عِندَ الشُّبُهَاتِ ولا تَكُنْ مُرجِئيّاً ، وأَحِبَّ صالِحَ بَنِي هاشِم ولا تَكُنْ خَشَبِياً[٣] ، وأَحِبَّ مَنْ رَأيتَهُ يَعمَلُ الخَيرَ وإنْ كانَ أَخرَمَ سَندِياً»[٤] .[٥]

---

(١) «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (١/ ٥٧) ، الدكتور عبد الرحمٰن المحمود .

(٢) سورة البقرة ، جزء من الآية : (١٤٣) .

(٣) خشبياً : هم أتباع المختار بن أبي عبيد من الشيعة ، وهم من الكيسانية وغيرهم ، وسُموا بذلك لاستعمالهم العكاكيز في الحرب .

(٤) «تهذيب تاريخ دمشق» (٧/ ١٤٣) .

(٥) يُنظر : الرسالة الخامسة ، المبحث الثاني ، وَسطية أهل السُّنَّةِ والجَماعَة «مفهوم الوسطية» .

٩ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم أهلُ الدَّعوَةِ إِلَىٰ اللَّـهِ هُم حَريصُونَ عَلَىٰ نَشرِ العَقـيدَةِ الصَّحيحَةِ والدِّينِ القَويمِ ، بالحِكمَةِ والمَوعِظَةِ الحسَـنَةِ ، والمُجادَلَةِ بالتي هي أحسَنُ ، فلا أحدَ أحرَصُ مِنهم عَلَىٰ هِدايَةِ النَّاسِ ؛ فهُم أَرْحمُ النَّاسِ بِالنَّاسِ ، وخَيرُ النَّاسِ للنَّاسِ .

١٠ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يَدخُلُونَ في الدِّين كُلِّهِ ، ويُؤمِنُونَ بِالكِتابِ كُلِّهِ ؛ امتِثالاً لِقَولِه تَعالَىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ﴾[١] .

١١ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لا يُعمِّمُونَ الحُكمَ ؛ بَل يَجمَعُونَ بَينَ النُّصُوصِ الشَّـرعِيَّة في المَسألَةِ الواحِدَةِ ، ويَردُّونَ المُتشابِهَ إِلَىٰ المُحكَمِ ، والمُجمَلَ إِلَىٰ المُبَـيَّنِ ، والمُطلَقَ إِلَىٰ المُقَـيَّدِ . وهُم بِهَـٰذَا سَلِمُوا مِن التَّناقُضِ ، ووَصَلُوا إِلَىٰ الحَقِّ .

١٢ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لا يَتسَـمَّونَ بغَيرِ الإسلامِ والسُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ ، أو ما دَلَّ عَلَيه . ويُنسَـبُونَ إِلَىٰ ذَلكَ . خِلافاً لأهلِ البِدَعِ ؛ فإنَّهم :

ـ إمَّا أن يُنسَـبُوا إِلَىٰ مَقالَتِهم المُبتَدَعَةِ ؛ كالخَوارِجِ ، والمُرجِـئَةِ ، والرَّافِضَةِ .

ـ وإمَّا أنْ يُنسَـبُوا إِلَىٰ قائِلِ بِدعَتِهم كالأَشَـاعِرَةِ ، والجَهْمِـيَّةِ ، والمَـاتُرِيدِيَّـةِ .

وأَهلُ السُّـنَّةِ بَريئُونَ مِنْ هَـٰذِهِ النِّسَبِ كُلِّها ؛ إنَّمـا نِسـبَتُهم إِلَىٰ الحَديثِ والسُّـنَّةِ ، وهَـٰذَا بِخِلَافِ أصحابِ البِدَعِ الذِينَ تَسَـمَّوا بأسماءَ وألقابَ أو عُرِفُوا

(١) سورة البقرة ، جزء من الآية : (٢٠٨) .

بِها فصارَت عَلَماً عَليهِم ، ومِن المَعلُومِ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ قَد يُسَمِّيهِم غَيرُهم بأسماءَ وألقابَ أُخرَىٰ ، إذ ما مِن فِرقَةٍ إلَّا وسَمَّت أهلَ السُّنَّةِ باسمٍ يُناسِبُ ما خالَفها فيه أهلُ السُّنَّةِ ، ولكِنْ بَقِيَ أهلُ السُّنَّةِ لَمْ يَلزَمهُم شَيءٌ مِن هَٰذِهِ الألقابِ البِدعِيَّةِ الباطِلَةِ .

* **وقَد ذَكرَ ابنُ عَبدِ البَرِّ** رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ رَجُلاً جاءَ إلَىٰ الإمامِ مَالِك رَحِمَهُ اللَّهُ فقَالَ : يا أبا عَبدِ اللَّـهِ ، أسألُكَ عَن مَسألَةٍ أجعَلُكَ حُجَّـةً فيمـا بيني وبَينَ اللَّـهِ عَزَّ وجَلَّ ، قَالَ مالِكٌ : ما شَاءَ اللَّـهُ لا قُوَّةَ إلَّا باللَّـهِ ، سَلْ ، قَالَ : مَنْ أهْلُ السُّـنَّةِ؟ قَالَ : أهْلُ السُّـنَّةِ الذِينَ لَيسَ لَهم لَقبٌ يُعرَفُونَ بِه ، لا جَهْمِيٌّ ، ولا قَدَرِيٌّ ولا رافِضِيٌّ[١] .

* **ويقُولُ الشَّـيخُ عَبدُ القادِرِ الجِـيلانيُّ الحَنبَلِيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ **في «الغُنـيَةِ»** : «واعلَم أنَّ لِأهلِ البِدَعِ عَلاماتٌ يُعرَفُونَ بِها ، فعَلامَةُ أهلِ البِدَعِ الوَقيـعَةُ في أهلِ الأثَرِ ، وعَلامَةُ الزَّنادِقَةِ تَسمِيَتُهم أهلَ الأثَرِ بالحَشَـوِيَّةِ ، ويُرِيدُونَ إبطالَ الآثارِ ، وعَلامَةُ القَدرِيَّةِ تَسمِيتُهم أهلَ الأثَرِ مُجَـبِّرَةً ، وعَلامَةُ الجَهمِـيَّةِ تَسميَتُهم أهلَ الأثَرِ مُشَـبِّهَةً ، وعَلامَةُ الرَّافِضَةِ تَسميَتُهم أهلَ الأثَرِ ناصِبَةً ، وكُلُّ ذلكَ عَصبِيَّةٌ وغِياظٌ لأهلِ السُّـنَّةِ ولا اسمَ لَهم إلَّا اسمٌ واحِدٌ وهو أصحابُ الحَديثِ ، ولا يَلتصِقُ بِهم ما لقَّبَهم بِه أهلُ البِدَعِ ، كمَـا لا يَلتصِقُ بالنَّبيِّ ﷺ تَسـميَةُ كفَّارِ مكَّةَ ساحِراً وشاعِراً ومَجـنُوناً ومَفـتُوناً وكاهِـناً ، ولَـمْ يكُنْ اسـمُهُ عِندَ اللَّـهِ وعِندَ مَلائكَـتِه وعِندَ إنسِـهِ وجِـنِّهِ وسَـائرَ خَلقِه إلَّا رَسُـولاً نَبِـيّاً ...»[٢] .

(١) «الانتقاء» ، ص (٣٥) .
(٢) «الغنية» (١/ ٨٠) .

١٣ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لا يُوالُونَ ولا يُعادُونَ إلَّا عَلَىٰ أساسِ الدِّينِ ، ولا يَمتَحِنُونَ النَّاسَ بِمـا لَيسَ مِن عِندِ اللَّـهِ . فأَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ لا يَمتَحِنُونَ النَّاسَ بأُمورٍ ما أنزلَ اللَّـهُ بِها مِن سُلطانٍ ، ولا يَتعصَّـبُونَ لأسماءَ ولا شِعاراتٍ أو تَجمُّعاتٍ أو زِعاماتٍ ، بلْ يُوالُونَ ويُعادُونَ عَلَىٰ أساسِ الدِّينِ والتَّقوَىٰ ، وهُم لا يَتعصَّـبُونَ إلَّا لجَمـاعَةِ المُسلِمينَ بمَعناها الحَقيقي ؛ وهي : الجَمـاعَةُ التي تَرفَعُ رايةَ القُرآنِ والسُّـنَّةِ ، وهَدْيِ السَّلفِ الصَّالِح .

١٤ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يَعُدُّونَ امتِحانَ النَّاسِ بالوَلاءِ والبَراءِ لِطائفةٍ ، أو شَخصٍ مُعيَّنٍ مِن المُحدَثاتِ التي زَجرَ عَنها السَّلفُ ، فإنَّ المُوالاةَ والمُعاداةَ تكُونُ عَلَىٰ الحَقائقِ ، لا عَلَىٰ الدَّعاوَىٰ والأسماءِ .

١٥ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لا يُكفِّرُ بَعضُهم بَعضاً ، ولَيسَ بَينَهم خِلافٌ في وُجوبِ التَّبرُّؤِ والتَّكفيرِ . فهُم يَرُدُّونَ عَلَىٰ المُخالِفِ ولَو كانَ مِنهُم ، ويُوضِّحونَ الحَقَّ للنَّاسِ ، وهُم يُخَطِّئُونَ ولكِنَّهم لا يُكَفِّرونَ ، ولا يُبَـدِّعُونَ ، ولا يُفَسِّـقُونَ إلَّا مَن استَحقَّ ذَلكَ .

ولَيسَ فَريقٌ مِن فِرَقِ المُخالِفينَ إلَّا وفيهِم تكفيرٌ لبَعضِهم البَعض ، وتَبرُّؤُ بَعضِهم مِن بَعضٍ كَالخَوارجِ ، والرَّوافِضِ ، والقَـدَريَّةِ .

١٦ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لا يَختلِفونَ في أصلٍ مِن أُصولِ الدِّينِ وقَواعدِ الاعتِقادِ ، فقَولُهم في أسماءِ اللَّـهِ وصِفاتِه وأقوالِه وأفعالِه واحِدٌ ، وقَولُهم في الإيمَـانِ ومَسائلِه واحِدٌ ، وقَولُهم في القَـدَرِ واحِدٌ ، وقَولُهم في القُرآنِ

واحِدٌ ، وهَـٰكَذا في باقي الأُصولِ ؛ وهَـٰذِهِ مِن أعظَمِ نِعَمِ اللَّـهِ التي أنعمَ بِها عَلَىٰ أَهْلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ .

١٧ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** تَرْكُهم الخُصوماتِ في الدِّينِ ، ومُجانَبـةُ أهلِها . وتَجَنُّبُ الجِدالِ والمِراءِ في مَسائلِ الحَلالِ والحَرامِ ؛ لأنَّ الخُصُوماتِ مَدعاةٌ للفُرقَةِ والفِتـنَةِ ، ومَجْلَـبَةٌ للتَّعصُّبِ ، واتِّبـاعٌ للهَوَىٰ ، ومَطِـيَّةٌ للانتِصارِ للنَّفسِ ، والتَّشَـفِّي مِن الآخَرينَ ، وذَريعَـةٌ إِلَىٰ القَولِ عَلَىٰ اللَّـهِ بغَيرِ عِلمٍ .

قَالَ **عُمرُ بنُ عَبدِ العَزيزِ** رَحِمَهُ اللَّهُ : «مَنْ جَعلَ دِينَـه غَرَضاً للخُصُوماتِ أكْـثَرَ التَّنَـقُّلَ»(١) .

وقَالَ **جَعفَرُ بنُ مُحمَّـدِ الصَّادِقِ** رَحِمَهُ اللَّهُ : «إِيَّاكُم والخُصُوماتِ فإنَّها تُشـغِلُ القَلبَ ، وتُورِثُ النِّفَـاقَ»(٢) .

١٨ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** حَريصُونَ عَلَىٰ جَمْعِ كَلمَةِ المُسـلِمينَ عَلَىٰ الحَقِّ ، وإزالَةِ أسبابِ النِّزاعِ والفُرقَةِ بَينَهم ؛ لِعلْمِهم أنَّ الاجتِمـاعَ رَحمَـةٌ وأنَّ الفُرقَةَ عَذابٌ ، ولأنَّ اللَّـهَ أمرَ بالائتِلافِ ونَهىٰ عَن الاختِلَافِ ؛ كَمـا في قَولِه تَعالَىٰ : ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾(٣) .

---

(١) «شَـرح السُّـنَّة» ، البَغَـوي (١/ ٢١٧) .

(٢) «التمهيد» ، ابن عبد البَر ، ص (٦٦) .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : (١٠٣) .

والجَماعَةُ عِندَ أهْلِ السُّنَّةِ هي مَناطُ النَّجاةِ في الدُّنيا والآخِرَةِ ؛ كَما أخبرَ النَّبيُّ ﷺ : أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ إِلَىٰ ثَلاثٍ وسَبعينَ فِرقةً ؛ كُلُّها في النَّارِ إلَّا واحِدَةٌ ، وهيَ : الجَماعَةُ ، وفي حَديثٍ عَنهُ ﷺ أنَّه قَالَ : «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَىٰ مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وأَصْحَابِي**»(١) .

والفَهْمُ الصَّحيحُ لجَمْعِ المُسلِمينَ عَلَىٰ الحَقِّ يَجِبُ أنْ يكُونَ أَخْذاً بالمَنهَجِ القائلِ : «كَلِمَةُ التَّوحِيدِ أَسَاسُ تَوحِيدِ الكَلِمَة» . ولا عَكْسَ ؛ لأنَّ التَّوحِيدَ هُو الحِصْنُ الحَصِينُ ، والمُنطَلَقُ المَتينُ لجَمعِ كَلِمَةِ المُسلِمين .

١٩ـ **أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ** يَجمَعُونَ بينَ : الخَوفِ ، والرَّجاءِ ، والحُبِّ . ويَرونَ أنْ لا تَنافيَ ولا تَعارُضَ بَينها . قَالَ اللَّـهُ تَعالَىٰ في وَصفِ عِبادِهِ الأنبِياءِ والمُرسَلينَ : ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**﴾(٢) ، وقَالَ تَعالَىٰ في مَعْرِضِ الثَّناءِ عَلَىٰ سَائرِ عِبادِهِ المُؤمِنينَ : ﴿**تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾**﴾(٣) .

وصَحَّ عِندَ كَثيرٍ مِن السَّلفِ قَولُهم : «مَنْ عَبَدَ اللَّـهَ بالحُبِّ وَحدَه فهُو زِنديقٌ ، ومَنْ عَبَدَهُ بالخَوفِ وَحدَه فهُو حَرُورِيٌّ ، ومَنْ عَبَدَهُ بالرَّجاءِ وَحدَهُ فهُو مُرجِئٌ ، ومَنْ عَبَدَهُ بالخَوفِ والحُبِّ والرَّجاءِ فهُو مُؤمِنٌ مُوَحِّدٌ»(٤) .

---

(١) «سُنَن التِّرمذي» (٥/ ٢٦) ، رقم (٢٦٤١) ، الطبراني (١٤/ ٥٣) ، (١٤٦٤٦) ، الحاكم (٤٤٤) ، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» .

(٢) سورة الأنبياء ، جزء من الآية : (٩٠) .

(٣) سورة السجدة ، الآية : (١٦) .

(٤) «مجموع فتاوَىٰ ابن تيمية» (١٥/ ٢١) .

٢٠ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم قُدوَةُ الصَّالحِينَ الذينَ يَهدُونَ إِلَىٰ الحَقِّ، ويُرشِـدُونَ إِلَىٰ الصِّراطِ المُستَقيمِ؛ وذلكَ بثَباتِهم عَلَىٰ الحَقِّ، وعَدمِ تَقلُّبِهِم، واتِّفاقِهِم عَلَىٰ أُمورِ العَقيدَةِ، وجَمْعِهِم بينَ العِلمِ والعِبادَةِ، وبينَ التَّوكُّلِ عَلَىٰ اللَّـهِ تَعالَىٰ والأخْذِ بالأسبَابِ، وبَينَ الرَّحمَـةِ واللِّينِ للمُؤمِنينَ والشِّـدَّةِ والغِلظَةِ عَلَىٰ الكافِرينَ، وثَباتِهِم وإِنْ اختَلفَ الزَّمانُ والمَكانُ.

٢١ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم أهلُ الأمرِ بالمَعرُوفِ والنَّهيِ عَن المُنكَرِ، مَع الحِفَاظِ عَلَىٰ الجَمـاعَةِ، وتَأليفِ القُلُوبِ، واجتِمـاعِ الكَلِمَةِ، ونَبْـذِ الفُرقَةِ، والاختِلافِ «يَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ، وَيَنْهَـوْنَ عَنِ المُنْكَرِ؛ عَلَى مَا تُوجِـبُهُ الشَّـرِيعَةُ، وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ الْحَجِّ، والجِهَادِ... ويُحَافِظُونَ عَلَىٰ الجَمَـاعَاتِ، ويَدِينُـونَ بِالنَّصِيحَةِ لِلأُمَّـةِ».

٢٢ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يَعْتَقِدُونَ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْـيَانِ، يَشُـدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً**»[(١)] وَشَـبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ﷺ. وَقَوْلِهِ ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ؛ كَمَثَلِ الْجَسَـدِ، إِذَا اشْتَكَىٰ مِنْهُ عُضْوٌ؛ تَدَاعَىٰ لَهُ سَـائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّىٰ وَالسَّهَرِ**»[(٢)].

قَالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِـيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويَجِبُ عَلَىٰ أُولِي الأَمرِ ـ وهم: عُلَمـاءُ كُلِّ طائفَةٍ، وأُمرَاؤُها، ومَشايخُها ـ أنْ يَقُومُوا عَلَىٰ عامَّتِهِم، ويأمُروهُم بالمَعرُوفِ، ويَنهَوهُم عَن المُنكَرِ؛ فيَأمُرونَهُم بِمَـا أَمرَ اللَّـهُ بِهِ ورَسُولُه، ويَنهَونَهُم عَمَّـا نَهَىٰ اللَّـهُ عَنهُ ورَسُولُه ﷺ. ومِن الأمرِ بالمَعرُوفِ: الأمرُ بالائتِلافِ والاجتِمـاعِ، والنَّهيِ عَن الاختِلافِ والفُرقَةِ»[(٣)].

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٧٨٠).

(٢) متفق عليه: «صحيح البخاري» (٦٠١١)، «صحيح مسلم» (٢٥٨٦).

(٣) «مجموع فتاوَىٰ ابن تيمية».

٢٣ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يَعتَقِدُونَ في صَحابَةِ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ أنَّهم كُلُّهم عُدُولٌ ، وكُلُّهم في الجَـنَّةِ ، وهُم أفضَلُ النَّاسِ بَعدَ الأنبياءِ عليهم السلام والشَّهادَةُ لَهم بالإيمـانِ أَصلٌ قَطْعِيٌّ مَعلُومٌ مِن الدِّينِ بالضَّرُورَةِ . وهُم رضي الله عنهم خَيرُ القُرونِ لأنَّ اللَّـهَ تَعالَىٰ زَكَّاهُم ، وكَذلكَ رَسُولُه ﷺ فحُبُّهم دِينٌ وإيمَـانٌ وإحسَانٌ ، وبُغضُهُم كُفرٌ ونِفَـاقٌ وطُغْـيانٌ . فأَهْلُ السُّـنَّةِ قُلُوبُهم عامِرَةٌ بحُبِّهِم ، وألْسِـنَتُهم تَلْهَجُ بالثَّـناءِ عَلَيهم .

٢٤ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لا يُنسَـبُونَ في العَقائدِ إلَىٰ شَخصٍ بِعَينِه ، أو إلَىٰ حِزبٍ ، أو فِرقَةٍ ، بَلْ نَسَـبُهم إلَىٰ النَّبيِّ ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ومَنْ سارَ عَلَىٰ دَربِهم ، وتَمسَّـكَ بِعَقـيدَتِهم ومَنهَجِهِم وأُصُولِهم : «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وأَصْحَابِي**»(١) .

٢٥ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** بَريئُونَ مِن عَقائدِ الأشاعِرَةِ ، والمَاتُريديَّةِ ، والرَّوافِضِ ، والمُعتَزِلَةِ ، والمُرجِئَـةِ ، والخَوارِجِ ، والقَدَريَّةِ ، وغَيرِها مِن الفِرَقِ التي خالَفَت عَقيدَةَ وأُصُولَ أَهْلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ .

٢٦ـ فِرَقُ أهلِ القِبلَةِ المُخالِفَةِ لأَهْلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ مُتوَعَّدُونَ بالهَلاكِ والنَّارِ ، وهَـٰذَا حُكمُهُم عِندَ عامَّةِ أهلِ التَّوحِـيدِ ؛ إلَّا مَنْ كانَ مِنهُم كافِراً في الباطِنِ.

٢٧ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يُراعُونَ المَصالِحَ والمَفاسِـدَ ، ويَعلَمُونَ أنَّ الشَّـريعَةَ إنَّمـا جاءَت بتَحصيلِ المَصالِحِ وتَعطيلِ المَفاسِـدِ ؛ حَيثُ إنَّ دَرْءَ المَفاسِـدِ

(١) «سُـنَن التِّرمذي» (٥/ ٢٦) ، رقم (٢٦٤١) ، الطبراني (١٤/ ٥٣) ، (١٤٦٤٦) ، الحاكم (٤٤٤) ، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» .

مُقَـدَّمٌ عَلَىٰ جَلْبِ المَصالِحِ ؛ فهُم يَرتكِبونَ أخَفَّ الضَّـرَرَينِ ، ويَجتَنِبُونَ أشَدَّ المَفْسدَتَين ، ويَصبِرُونَ عَلَىٰ أهْوَنِ الشَّـرَّينِ ، ويَسـلُكُونَ أقرَبَ الطَّريقَـينِ ، ويَخـتارُونَ أيسَـرَ الأمرَينِ ، ويَثِقُ في عِلمِهم طالِبُ الحَقِّ مِن كُلِّ مِلَّةٍ فهُم أقوياءُ بالحَقِّ مِن غَيرِ غُلُوٍّ ، ورُحَمـاءُ بِالخَلقِ مِن غَيرِ عَسْـفٍ ولا جَـوْرٍ ؛ يَأمُرونَ بِالمَعرُوفِ بمَعرُوفٍ ، ويَنْهَـونَ عَن المُنكَرِ بِلَا مُنكَرٍ .

٢٨ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم أعدَلُ النَّاسِ ؛ فالعَدلُ أعظَمُ سِماتِهم ؛ حَتَّىٰ إنَّ الطَّوائفَ الأُخرَىٰ إذا تَنازَعَتْ احتَكَمَت إلَىٰ أَهْلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ . وهُم يُوفُونَ الكَيلَ والمِيزانَ بِالقِسـطِ ، ولا يَبخَسُونَ النَّاسَ أشـياءَهم ، ويَزِنُونَ الأُمُورَ بِالعَدلِ والحِكمَةِ . يأوِي إلَىٰ عَدلِهم المَظلُومُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ وطائفَةٍ ؛ فالعَدلُ عِندَهُم قِيمَـةٌ مُطْلَقَةٌ ؛ فإنَّ اللَّـهَ تَعالَىٰ جَعلَهُ واجِباً عَلَىٰ كُلِّ أحَدٍ في كُلِّ حالٍ ؛ فهُم أَوْلَىٰ النَّاسِ بامتِثالِ قَولِ اللَّـهِ تَعالَىٰ : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾[١] ، وقَولِه تَعالَىٰ : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٢] ، ومَنْ لَـمْ يُمَـيِّز بَينَ وُجُوبِ مُعاداةِ الكافِرينَ والظَّالِمينَ وبَينَ وُجُوبِ العَدلِ مَعهُم ، ويُقـيمُ الواجِبَـينَ معاً فلَيسَ مِنْ أهلِ الفِقهِ في الدِّينِ ، والاتِّبـاعِ السَّـديدِ لسَـيِّدِ المُرسَلينَ ، الذي أَوحَىٰ إلَيه رَبُّـه أنْ يَقُولَ : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾[٣] .

---

(١) سورة الأنعام ، جزء من الآية : (١٥٢) .
(٢) سورة المائدة ، جزء من الآية : (٨) .
(٣) سورة الشورىٰ ، جزء من الآية : (١٥) .

٢٩ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لَيسُوا مَعصُومِينَ مِن الوُقُوعِ في الأخطاءِ والمَعاصِي؛ لأنَّهم بَشَـرٌ فيهِم العابِدُ الزَّاهِدُ وفيهِم العاصي ، لكن لا تُخرِجُهم هَـٰذِهِ الأخطاءُ والمَعاصي عَن كَونِهم مِن أَهْلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ إلَّا أنَّهم لا يُصِـرُّونَ عَلَىٰ فِعلِ المَعاصي ، فيُسـرِعُونَ إلَىٰ التَّوبَةِ والإنابَةِ ، والرُّجُوعِ إلَىٰ الحَقِّ . وإنْ كانَ كُلُّ خَيرٍ في غَيرِ أهلِ السُّـنَّةِ فهُو فيهم أكثَرُ ، وكُلُّ شَـرٍّ فيهم فهُو في غَيرِهم أكثَرُ .

٣٠ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** لا يَخرُجُ الحَقُّ عَنهُم ؛ لأنَّ جَماعَةَ أئمَّتِهم وعُلَمـائِهم تَقُومُ مَقامَ النُّـبُوَّةِ في حِفظِ هَـٰذَا الدِّينِ ؛ كُلٌّ في المَجالِ الذي يَسَّـرهُ اللَّـهُ لَه. «وفيهِم : الصِّدِّيقُونَ ، والشُّهَداءِ ، والصَّالِحونَ ، ومِنهُم أَعلامُ الهُدَىٰ ومَصابِيحُ الدُّجَىٰ أُولُو المَناقِبِ المَـأثُورَةِ والفَضائِلِ المَذكُورَةِ ، وفيهم الأبدالُ الأئمَّـةُ الذينَ أَجمـعَ المُسلِمونَ عَلَىٰ هِدايَتِهم ودِرايَتِهم»[1] .

٣١ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يَسـتُرونَ عُيُوبَ المُسلِمينَ ، ولا يَتَتَبَّعُونَ عَوَراتِهم، ولا يَذكُرُونَ أخطاءَ أهلِ العِلمِ إلَّا لِبَـيانِ الحَقِّ ، وعَلَىٰ سَبيلِ التَّرجيحِ لا التَّجريحِ ، ويَلتَمِسُونَ لَهم العُذرَ .

وقد كَانَ بَعضُ السَّلفِ يُوصُونَ الوُعَّاظَ والخُطَباءَ أَلَّا يُفَصِّلُوا ذُنُوبَ المُسلِمينَ ويَنشُـرُوا عُيوبَهم عَلَىٰ المَنابِرِ ؛ حَتَّىٰ لا يَشمَتَ بِهم أهلُ البِدَعِ والإلحادِ والمُشرِكُونَ ، ويَدخُلُ في ذَلكَ التَّشهيرُ بالجَمَـاعاتِ الإسلاميَّة في أَوسَـاطِ أهلِ الإلحَادِ والبِدَعِ .

---

(١) «مجموع فتاوَىٰ ابن تيمية» (٣/ ١٥٩) .

٣٢ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** مُتنَوِّعُونَ في مَواهِبِهم ومَقاماتِهم ، مُتَّحِدُونَ في مَنهَجِهم وغاياتِهم . فمِنْهم : المُجاهِدُ ، والآمِرُ بالمَعرُوفِ والنَّاهِي عَن المُنكَرِ ، والمُفسِّـرُ ، والمُحَـدِّثُ ، واللُّغَـوِيُّ ، والشَّـاعِرُ ، ومِنهُم العامَّةُ المُطيعُونَ لِلَّـهِ ورَسُولِه ، ولَـمْ يَحمِلُوا مِن العِلمِ شَـيئاً . فكُلُّ مَنْ لَـم تُفسِـد البِـدَعُ فِطرَتَه فهُو مِنهُم عَلَىٰ فِطرَةِ السُّـنَّةِ ؛ كالمَولُودِ عَلَىٰ فِطرَةِ الإسـلَامِ الذي لَـمْ يُهَـوِّدهُ أبُواهُ ، ولَـمْ يُنَصِّـراهُ ، أو يُمَجِّسَـاهُ .

إنَّ سَبيلَ السُّـنَّةِ والاتِّباعِ كَمـا هو أهدَىٰ السُّـبُلِ وأقوَمُها ، هو كذلكَ أرْحَبُها وأرحَمُها . وقَد وَسِـعَ السَّابِقينَ الأوَّلينَ مِن المُهاجِرينَ ، والأنصارِ ، ومُسلِمي الأعرابِ .

٣٣ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** يَتَّبِعُونَ الحَقَّ ، ويَرحَمُونَ الخَلقَ ؛ فيَكرَهُونَ المَعاصي ويَرفُقُونَ بِأصحابِها ، ويَبغَضُونَ البِـدَعَ ويُشـفِقُونَ عَلَىٰ أهلِها .

٣٤ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** عَقيدَتُهم مَبنـيَّةٌ عَلَىٰ السُّـنَّةِ والاتِّبـاعِ ؛ لا عَلَىٰ الهَوىٰ والابتِداعِ . يقُولُونَ في كُلِّ فِعلٍ وقَولٍ لَـمْ يَثبُتْ عَن النَّبيِّ ﷺ ولا عَن أصحابِه رضي الله عنهم : «أنَّه بِدعَةٌ لأنَّه لَو كانَ خَيراً لسَـبَقُونا إلَيه ، ولأنَّهم لَـمْ يَترُكُوا خَصلَةً مِن خِصالِ الخَيرِ إلَّا بادَرُوا إلَيها» .

فاهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ يَترُكُونَ أقوالَ النَّاسِ لأجلِ السُّـنَّةِ ، وأهلُ البِدَعِ يَترُكُونَ السُّـنَّةَ لأجلِ النَّاسِ .

ومَن ابتَغَىٰ الهُدَىٰ مِن غَيرِ الكِتابِ والسُّـنَّةِ لَـمْ يَزْدَدْ مِن اللَّـهِ إلَّا بُعداً .

٣٥ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم الأصلُ في أُمَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ وهم الامتِدادُ التَّاريخِيُّ والصَّحيحُ لأَهلِ مِلَّةِ الإسلامِ ؛ كَمـا أنَّ مِلَّةَ مُحمَّدٍ ﷺ هي الامتِدادُ الطَّبيعِيُّ والصَّحيحُ لِمِلَلِ الأنبياءِ السَّابِقينَ ، فأهلُ الفِرَقِ الأُخرَىٰ إذاً دُخَلاءُ عَلَىٰ هَـٰذِهِ المِلَّةِ ، وأَقلِّيَّـاتٌ شَـاذَّةٌ خارِجَةٌ عَن المَسارِ الأَصليِّ للأُمَّـةِ المُسلِمةِ .

٣٦ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم خَيرُ النَّاسِ للنَّاسِ ، وهُم حَمَلَةُ مِيراثِ النُّبـوَّةِ مِن العِلمِ والرَّحمَـةِ ، ومَحبَّةِ الخَيرِ للنَّاسِ واحتِمـالِ أَذاهُم ، والصَّبرِ عَلَىٰ دَعوَتِهم ، هُم كَمـا قَالَ أبُو هُرَيرَةَ رضي الله عنه : «**كُنْتُمْ خَيرَ النَّاسِ للنَّاسِ ؛ تَأْتُونَ بِهم في السَّلاسِلِ حَتَّىٰ تُدخِلُوهُم الجَـنَّةَ ؛ فيُجاهِدُونَ ، ويَبذُلُونَ أَنفُسَهم وأَموالَهم لِمَنفَـعَةِ الخَلقِ وصَلاحِهم ، وهُم يَكرَهُونَ ذَلكَ ؛ لِجَهلِهِم**»(١) .

وأَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم كَمـا قَالَ الإمامُ أحمَـدُ رحمه الله في خُطبَـتِه : «الحَمدُ للَّـهِ الذِي جَعلَ في كُلِّ زَمانٍ فَترةً مِن الرُّسُلِ بَقايا مِن أهلِ العِلمِ ؛ يَدعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَىٰ الهُدَىٰ ، ويَصبِرُونَ مِنهُم عَلَىٰ الأذَىٰ . يُحيُونَ بِكتابِ اللَّـهِ المَوتَىٰ ، ويُبصِّرونَ بنُورِ اللَّـهِ أهلَ العَمَىٰ ، فكَم مِن قَتيلٍ لِإبْليسَ قَد أَحْـيَوهُ!! وكَم مِنْ ضالٍّ تائهٍ قَد هَدَوهُ!! فَمـا أحسَنَ أثَرَهم عَلَىٰ النَّاسِ ، وأَقبَـحَ أثَرَ النَّاسِ عَلَيهِم!!

فأَهْل السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ هُم العُدولُ الذين يَحمِلُونَ هَـٰذَا العِلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ ؛ يَنفُونَ عَنهُ تَحريفَ الغَالِينَ ، وانتِحالَ المُبطِلينَ ، وتَأويلَ الجاهِلينَ»(٢) .

---

(١) «صحيح البخاري» (٨/ ٧٢/ ٤٢٨١) .

(٢) مقدمة كتاب «الرد علَىٰ الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل .

٣٧ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** أصَحُّ النَّاسِ عَقيدةً ، وأقواهُم إيمَـاناً ؛ ولذَلكَ فأعمَـالُهم تُضاعَفُ أضعافاً كثيرةً ، ودَرجاتُهم تُرفَعُ وتَعلُو عُلُوّاً كبيراً . لا يُدانيهِم أحدٌ ، ولا يُشارِكُهُم إلَّا مَن كانَ عَلَىٰ مِثلِ ما هُم عَليهِ مِن الإيمَـانِ والعَقـيدَةِ .

ولهَـٰذَا كانَ السَّلفُ يَقُولُونَ : «أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ إنْ قَعدَتْ بِهم أعمـالُهم قامَتْ بِهم عَقائدُهُم ، وأهلُ البِدَعِ إنْ قامَت بِهم أعمَـالُهم قَعدَتْ بِهم عَقائدُهُم» .

٣٨ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم الغُرَباءُ ، الذين يُصلِحُونَ ما أفسَـدَ النَّـاسُ ، ويَصلُحُونَ إذا فَسَـدَ النَّاسُ .

٣٩ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم الفِرقَةُ النَّاجِـيَةُ ، التي تَنجُو مِن الشِّـركِيَّـاتِ والبِدَعِ والضَّلالاتِ في هَـٰذِهِ الدُّنيـا ، وتَنجُو مِن عَذابِ يَومِ القِـيامَةِ ، وهَـٰذَا مَفهُومُ حَديثِ الافتِراقِ المَشهُورِ : عَنْ عَبدِ اللَّـهِ بنِ عَمرُو رضي الله عنهما قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ : «**وَإِنَّ بَنِي إِسْـرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَىٰ ثِنْتَـينِ وسَـبْعِينَ مِلَّةً ، وتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وسَـبْعِينَ مِلَّةً ؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**» . قَالُوا: مَنْ هِيَ يا رَسُولَ اللَّـهِ؟ قَالَ : «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وأَصْحَابِي**»[(١)] .

وقَد وَردَت عَن رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ أَحاديثُ تُقـرِّر افتِراقَ هَـٰذِهِ الأُمَّـةِ مِنْ بَعدِه عَلَىٰ بِضعٍ وسَـبعينَ فِرقَةً كُلُّها في النَّارِ إِلَّا واحِدَةً وهِيَ : الجَمـاعَةُ ، أو الفِرقَةُ النَّاجِـيَةُ ، التي هِيَ عَلَىٰ مِثلِ ما كَانَ عَلَيه رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم .

---

(١) «سُـنَن التِّرمذي» (٥/ ٢٦) ، رقم (٢٦٤١) ، الطبراني (١٤/ ٥٣) ، (١٤٦٤٦) ، الحاكم (٤٤٤) ، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» .

* **قَالَ الإمامُ أحمَدُ** رَحِمَهُ اللَّهُ : «أُصُولُ السُّنَّةِ عِندَنا : التَّمسُّكُ بِمَا كانَ عَليه أَصحابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، والاقتِداءُ بِهم ، وتَرْكُ البِدَعِ ، وكُلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ»(١) .

ولِهَذَا كانَ اعتِقادُ الفِرقَةِ النَّاجِيَةِ هُو ما كانَ عَليه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَما شَهِدَ لَهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في قَولِه : «مَنْ كَانَ عَلَىٰ مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» . وهَذَا يَقتَضِي بمَفهُومِه أنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ المُتَّبِعينَ للنَّبِيِّ ﷺ وأصحابِه هُم الفِرقَةُ النَّاجِيَةُ دُونَ سِواهُم .

* **قَالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَةَ** رَحِمَهُ اللَّهُ : مُوَضِّحاً مَعنَىٰ هَذَا الحَديثِ : «ولِهَذَا وَصَفَ الفِرقَةَ النَّاجِيَةَ بِأَنَّها أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ ؛ وهُم الجُمهُورُ الأَكبَرُ والسَّوادُ الأعظَمُ . وأمَّا الفِرَقُ الباقِيَةُ فإنَّهم أهلُ الشُّذُوذِ والتَّفَرُّقِ ، والبِدَعِ والأَهْوَاءِ»(٢) .

٤٠ـ **أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ** هُم الطَّائفَةُ المَنصُورَةُ إِلَىٰ قِيامِ السَّاعَةِ ؛ لأنَّ اللَّهَ تَعالَىٰ مُؤيِّدُهم وناصِرُهُم ، وأنَّ آخِرَهُم سَيُقاتِلُ مَع عِيسَىٰ بنِ مَريَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، عَن جابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَىٰ الحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» قَالَ : «**فَيَنْزِلُ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ ، فَيَقُولُ أَمِيرُهُم : تَعَالَ صَلِّ بِنَا . فَيَقُولُ : لَا ؛ إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ أَمِيرٌ ، لِيُكْرِمَ اللَّهُ هَذِهِ الأُمَّةَ**»(٣) . (٤)

---

(١) «رسالة أصول السُّنَّة» للإمام أحمد بن حنبل ، شَرح ابن جبرين .
(٢) «مجموع فتاوَىٰ ابن تيمية» (٣/ ٣٤٥) .
(٣) «صحيح مسلم» ، رقم (١٥٦) .
(٤) يُنظر : الرسالة العاشرة ، المبحث الرابع «صفات وخصائص الطائفة المنصورة» .

وتبقَىٰ هَـٰذِهِ الطَّائفَةُ المُجاهِدَةُ المُقاتِلَةُ ظاهِرةً بالحُجَّةِ والبَـيانِ ، والقَلَمِ واللِّسانِ ، واليَـدِ والسِّـنَانِ ، إلَىٰ أنْ يَرِثَ اللَّـهُ الأرضَ ومَنْ عَلَيها ؛ وهُو خَيرُ الوَارِثِينَ . وهُم داخِلُونَ في قَولِه تَعالَىٰ : ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ ﴿٥١﴾﴾[1] .

* **فأَهْلُ السُّـنَّةِ والجَماعَةِ هُم عِندَ اللَّـهِ** : المَنصُورُونَ ، وحِزبُه المُفلِحُونَ ، وعِبادُه المُؤمِنُونَ ، وجُندَهُ الغالِبُونَ ، هُم أعلَامُ الهُدَىٰ ، ومَصابيحُ الدُّجَىٰ ، هُم أُولُو المَناقِبِ المَأثُورَةِ ، والفَضائلِ المَذكُورَةِ ، كَلمَتُهم ظاهِرَةٌ ، ومَذاهِبُهم كالشَّمسِ نائرَةٌ ، ونُصبَ الحَقِّ زاهِرَةٌ ، وأَعلامُهُم بالنَّصرِ مَشهُورَةٌ وأعداؤُهُم بالقَمعِ مَقهُورَةٌ .

* **وما أروعَ ما قَالَه التَّابِعيُّ الإمامُ أيُّـوبُ السِّـختيانيُّ** : «إنَّ الذِينَ يَتمَنَّونَ مَوتَ أَهلِ السُّـنَّةِ يُرِيدُونَ أنْ يُطفِئُوا نُورَ اللَّـهِ ، واللَّـهُ مُتِمُّ نُورِهِ ولَو كَرِهَ الكافِرُونَ . فمَنْ يَستَطِيعُ إطفاءَ هَـٰذَا النُّورِ؟ واللَّـهُ تَعالَىٰ يَقُولُ : ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٨﴾﴾[2]، [3] .

٤١ـ **أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** أَحسَنُ النَّاسِ خُلُقاً ، وأكثَرُهم حِلماً وسَماحَةً وتَواضُعاً ، وأَحرَصُهُم عَلَىٰ دَعوَةِ النَّاسِ إلَىٰ مَكارِمِ الأَخلاقِ ومَحاسِنِ الأعمَـالِ ، وأحرَصُهُم عَلَىٰ زَكاةِ أنفُسِهِم بطاعَةِ اللَّـهِ تَعالَىٰ ، وأوسَعُهم أُفُقاً ،

(١) سورة غافر ، الآية : (٥١) .
(٢) سورة الصف ، الآية : (٨) .
(٣) «شَـرح اعتقاد أهلِ السُّـنَّة» ، اللالكائي (١/ ٦٨) .

وأبعَدُهُم نَظراً، وأَرحَبُهُم بالخِلَافِ صَدراً، وأَعلَمُهُم بآدابِه وأُصُولِه، يَدعُونَ إِلَىٰ دِينِ الإسلامِ بِالحِكمَةِ والمَوعِظَةِ الحَسَنَةِ والمُجادَلَةِ بالتي هِي أحسَن، فلا أَحَدَ أحرَصَ مِنهُم عَلَىٰ هِدايَةِ النَّاسِ، ولا أَحَدَ أَرحَمَ مِنهُم بالنَّاسِ.

٤٢ـ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ تَبيَضُّ وُجُوهُهم إذا اسْوَدَّتْ وُجُوهُ أهلِ البِدَعِ. قَالَ اللَّهُ تَعالَىٰ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[١].

قَالَ الصَّحابِيُّ الجَليلُ الفَقيهُ، تُرجُمانُ القُرآنِ، عَبدُ اللَّهِ بنُ عَبَّاس رضي الله عنهما في تَفسيرِ هَٰذِهِ الآيَةِ: «تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وتَسْوَدُّ وُجُوهُ أهلِ البِدْعَةِ والفُرْقَةِ»[٢].

وصَفوَةُ القَولِ كَلامُ، شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِيَةَ رحمه الله وهُو يَذكُرُ فَضائلَ أهلِ السُّنَّةِ بَعدَ مَوتِهم، ومَساوِئَ أهلِ البِدَعِ بَعدَ مَوتِهم فيَقُولُ رحمه الله: «أَهلُ السُّنَّةِ يَمُوتُونَ ويَحيَىٰ ذِكرُهُم، وأهلُ البِدعَةِ يَمُوتُونَ ويَمُوتُ ذِكرُهُم؛ لأنَّ أهلَ السُّنَّةِ أَحيُوا ما جاءَ بِه الرَّسُولُ فكانَ لَهم نَصيبٌ مِنْ قَولِه تَعالَىٰ: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾[٣]، وأهلُ البِدعَةِ شَنَؤُوا ما جاءَ بِه الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم فكانَ لَهم نَصيبٌ مِنْ قَولِه تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[٤]، [٥].

---

(١) سورة آل عمران، جزء من الآية: (١٠٦).

(٢) «مجموع فتاوَىٰ ابن تيمية» (٣/ ٢٧٨)، «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم (٣/ ٣٩)، «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٦٩)، «تفسير الطبري» (٧/ ٩٣)

(٣) سورة الشرح، الآية: (٤).

(٤) سورة الكوثر، الآية: (٣).

(٥) «مجموع الفتاوَىٰ» (٧/ ١٩٨).

هَـٰذِهِ هي أهَمُّ خَصائصِ أَهْلِ السُّـنَّةِ التي اختُصُّوا بِها دُونَ سِواهُم فنَالُوا بِهَـٰذِهِ الخِصالِ الخَيراتِ ، وحَصلُوا عَلَىٰ البَركاتِ . وهُم لَيسُـوا مَعصُومِينَ مِن الوُقُوعِ في المَعاصي بَلْ إنَّ مَنهَجَهم هُو المَعصُومُ ، وجَماعَتَهم هي المَعصُومَةُ . أمَّا آحادُهُم فقَد يَقعُ مِنهُ الظُّلمُ والبَغيُ ، والعُدوانُ ، وارتِكابُ المُخالَفاتِ لأنَّهم بَشَـرٌ ولكِنَّ ذَلكَ قَليلٌ بالنِّسـبَةِ إِلَىٰ غَيرِهم . ولا يُقَـرُّ مَنْ فَعلَ ذَلكَ مِنهُم بَلْ يَبتَـعِدُ عَن السُّـنَّةِ بقَـدْرِ مُخالفَـتِه ، ثُمَّ إنَّ ما عِندَ أهلِ السُّـنَّةِ مِنْ مُخالَفاتٍ وأَخطاءَ هِي عِندَ غَيرِهم أكثَرُ بكَثيرٍ مِمَّا عِندَهم وما عِندَ غَيرِهم مِنْ فَضلٍ وعِلمٍ وكَمـالٍ فعِندَ أهلِ السُّـنَّةِ أكْمَلُهُ وأتَـمُّـهُ ، فأَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ هُم نَقَـاوَةُ المُسلِمينَ ، وهُم أهلُ اللَّـهِ حَـقّاً .

مِسكُ الخِتَامِ

يَجِبُ التَّأكِيدُ عَلَىٰ مَنهَجِ سَلَفِ هَـٰذِهِ الأُمَّـةِ المُبارَكَةِ ـ المُتَمثِّل في مَنهَجِ أَهْلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ ـ وتَعمِيقُه ، وتَعليمُهُ ، والدَّعوَةُ إليه ، ومَنْ سَلكَ غَيرَ طَريقِ سَـلَفِه ، أَفضَتْ إِلَىٰ تَلَفِه ، ومَنْ مَالَ عَن السُّـنَّةِ فقَد انحَرفَ عَن طَريقِ الجَـنَّةِ .

فاتَّقُـوا اللَّـهَ ، وخافُوا عَلَىٰ أنفُسِكُم ، فإنَّ الأمرَ صَعْبٌ ، وما بَعدَ الجَـنَّةِ إِلَّا النَّارُ ، وما بَعدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ، وما بَعدَ السُّـنَّةِ إِلَّا البِدعَةُ .

ونَحمَدُ اللَّـهَ تَعالَىٰ أنْ جَعلَنا مِن أَهْلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ ، ونَسألُه أن يُتِمَّ عَلينا النِّعمَةَ والمِـنَّـةَ ، وأن يَرزُقَنا لُزومَ السُّـنَّةِ ، والعَملَ بِالسُّـنَّةِ ، والدَّعوَةَ إِلَىٰ السُّـنَّةِ وأن يَتوفَّانا عَلَىٰ السُّـنَّةِ .

* السُّـنَّةُ سَـفينَةُ نُوحٍ ؛ مَنْ رَكِبَها فقَد نَجَا وسَلِمَ ، ومَنْ تَخلَّفَ عَنها فقَد غَرِقَ وهلَكَ .

***

والحَمدُ للَّـهِ رَبِّ العَالَمِـينَ

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ إمامِ المُرسَلينَ مُحمَّدٍ الأَمينِ وآلِه وصَحبِه أَجمَعِـين .

أَهَمُّ أُصُولِ عَقِيدَةِ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

* **أَهْل السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ :**

وَسَطٌ بينَ الفِرَقِ الضَّالَّةِ المُنتَسِبَةِ إِلَىٰ الإسلامِ كالخَوارِجِ والمُعتزِلَةِ والقَدرِيَّـةِ والشِّـيعَةِ والمُرجِـئةِ ، فهُم وسَـطٌ بينَ الفِرَقِ الضَّالَّةِ بينَ المُفَرِّطِينَ المُضَيِّعينَ وبين المُفَرِّطينَ الغالِينَ ، كَمـا أنَّ الإسلامَ وَسَطٌ بينَ الأُمَمِ الكافِرَةِ .

* **الوسَطيَّةُ في القُرآنِ هي :** ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [سورة هود، الآية : (١١٢)]

* **الوسَـطيَّةُ في السُّـنَّةِ هي :** قَولُه ﷺ «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وأَصْحَابِي**»

[صحيح الترمذي]

* قَالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَـةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : «**مِن أُصُولِ العِبادَةِ : أَنَّ اللَّـهَ يُعبَدُ بالحُبِّ ، والخَوفِ ، والرَّجاءِ جَميعاً . فمَنْ عَبَدَ اللَّـهَ بالحُبِّ وَحدَهُ فهُوَ زِنديقٌ ، ومَنْ عَبدَهُ بالخَوفِ وَحدَهُ فهُوَ حَرُورِيٌّ ، ومَنْ عَبدَهُ بالرَّجاءِ وَحدَهُ فهُوَ مُرجِئيٌ . ومَنْ عَبدَهُ بالخَوفِ والحُبِّ والرَّجاءِ فهُو مُؤمِنٌ مُوَحِّـدٌ**» [«مجموع فتاوَىٰ ابن تيمية» (١١/ ٣٩٠)]

* قَالَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ : «**وأهلُ السُّـنَّةِ إنْ قَعدَتْ بِهم أعمالُهم قامَت بهم عَقـائدُهُم ، وأهلُ البدَعِ إذا قامَت بِهم أعمـالُهم قَعـدَت بهم عَقـائدُهم**»

[«إعلام الموقعين» (٣/ ٣٢٩)]

* **أَهْل السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ :**

«**يَقـتَدُونَ بالسَّلَفِ الصَّالِحِ ، وهُم : الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَهلُ القُرونِ المُفضَّلَةِ ، ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ ، ويَقـتَدُونَ بِهم ، ويَهـتَدونَ بهَديِهم، ويَعتَـقِدُونَ أنَّ طَريقَةَ السَّـلَفِ هيَ : الأَسْـلَمُ، والأَعْـلَمُ، والأَحْـكَمُ**»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحَمدَ للَّـهِ نَحمَدُهُ ونَستَعينُه ونَستَغفِرُه ، ونَعُوذُ باللَّـهِ مِنْ شُرُورِ أنفُسِنا ، وسَيِّئاتِ أَعمَالِنا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّـهُ فَلا مُضِلَّ لَه ، ومَنْ يُضلِلْ فَلا هادِيَ لَه .

وأَشهَدُ أنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّـهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَه ، وأَشهَدُ أنَّ مُحمَّداً عَبدُهُ ورَسُولُه ، صَلَّىٰ اللَّـهُ عَلَيه وعَلَىٰ آلِه وصَحبِه وسَلَّمَ تَسلِيما .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾(١) .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾(٢) .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾(٣) .

أمَّا بَعـدُ :

(١) سورة آل عمران ، الآية : (١٠٢) .
(٢) سورة النساء ، الآية : (١) .
(٣) سورة الأحزاب ، الآيتان : (٧٠ ، ٧١) .

المَبحَثُ الأوَّل

أهَمُّ أُصُولِ عَقيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ

١ـ مَصدَرُ العَقيدَةِ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ : كِتابُ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ ، وسُنَّةُ رَسُولِه ﷺ ، وإجمَاعُ السَّلفِ الصَّالِح .

٢ـ المَرجِعُ في فَهمِ الكِتابِ والسُّنَّةِ هُو : النُّصوصُ التي تُبيِّنُها ، وفَهْمُ السَّلفِ الصَّالِح ، ومَنْ سارَ عَلَىٰ مَنهَجِهم مِن أئمَّةِ الهُدَىٰ لأنَّ مَنهجَ السَّلفِ الصَّالِح أسلَمُ وأعلَمُ وأحكَمُ .

٣ـ أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ لا يَنتَسِبُونَ في العَقائدِ إلَىٰ شَخصٍ بِعينِه ، أو إلَىٰ حِزبٍ أو طُرقٍ بعَينِها ؛ بل نِسبَتُهم إلَىٰ النَّبيِّ ﷺ وأصحابِه رضي الله عنهم ومَن سارَ عَلَىٰ دَربِهم ، وتَمسَّكَ بعَقيدَتِهم ومَنهَجِهم وأَصلِهم : «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وأَصْحَابِي**»[1] .

٤ـ كُلُّ ما وَردَ في القُرآنِ الكَريمِ وصَحَّ وثَبتَ مِن سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ فهُو عِندَهم شَرْعٌ للمُسلِمينَ ، يَجِبُ قَبُولُه ؛ وإنْ كانَ آحاداً .

٥ـ يَجبُ التَّسليمُ للَّهِ ولرَسُولِه ﷺ ظاهِراً وباطِناً ، فلا يُعارَضُ شَيءٌ مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ الصَّحيحَةِ بقِياسٍ ، أو ذَوقٍ ، أو كَشفٍ ، أو مَنامٍ ، أو قَولِ شَيخٍ أو إمامٍ .

---

(١) «سُنَن التِّرمذي» (٥/ ٢٦) ، رقم (٢٦٤١) ، الطبراني (١٤/ ٥٣) ، (١٤٦٤٦) ، الحاكم (٤٤٤) ، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» .

٦ـ العِصْمَةُ ثابتَةٌ لرَسُولِ اللَّـهِ ﷺ فيمَـا أمرَهُ اللَّـهُ بتَبليغِه للنَّاسِ . وكذلك الأُمَّـةُ مَعصُومَةٌ مِن الاجتِمـاعِ عَلَىٰ ضَلالَةٍ ، أمَّا أفرادُها فلا عِصمَةَ لأحَدٍ مِنهم ؛ بل كُلٌّ يُؤخَذُ مِن قَولِه ويُردُّ إلَّا النَّبيُّ ﷺ فيمَـا يُبلِّغُهُ للنَّاسِ مِن دِينِ اللَّـهِ .

٧ـ لا يَجُوزُ صَرْفُ شَيءٍ مِن أنواعِ العِبادَةِ لغَيرِ اللَّـهِ عَزَّ وجَلَّ فهُو وَحدَهُ المُستَحِقُّ للعِبادَةِ ، فلا شَـريكَ لَه في رُبوبيَّـتِه وأُلوهِيَّـتِه وأسمائِه وصِفاتِه . ومَنْ صَرفَ شَـيئاً مِن أنواعِ العِـبادَةِ ـ كالدُّعاءِ ، والاسـتِغاثَةِ ، والاسـتِعانَةِ ، والنَّـذْرِ ، والذَّبْحِ ، والتَّوكُّلِ ، والخَوفِ ، والرَّجاءِ ، ونَحوِه ـ لغَيرِ اللَّـهِ ؛ فقَد أشـرَكَ .

٨ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ مِن عَقيدَتِهم : لا يَعلَمُ الغَيبَ إلَّا اللَّـهُ وَحدَه ، والاعتِقادُ أنَّ أحداً غَيرَ اللَّـهُ يَعلَمُ الغَيبَ كُفرٌ ، مَع الإيمَـانِ بأنَّ اللَّـهَ يُطْلِعُ بَعضَ رُسُلِه عَلَىٰ شَيءٍ مِن الغَيبِ .

٩ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ عَقيدَتُهم في صِفاتِ اللَّـهِ هي : إثْباتٌ بِلَا تكييفٍ ، ونَفيٌ بِلَا تَعطيلٍ .

فأَهلُ السُّـنَّةِ يُثبِتُونَ للَّـهِ عَزَّ وجَلَّ الصِّفاتِ التي أَثبَتَها اللَّـهُ لنَفسِه أو أثبَـتَهُ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ مِن غَيرِ تَمثيلٍ ، ولا تكييفٍ ، ولا تَأويلٍ . ويَنفُونَ ما نَفاهُ اللَّـهُ عَن نَفسِـه ، أو نَفاهُ عَنهُ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ مِن غَيرِ تَحريفٍ ، ولا تَعطيلٍ . قَالَ تَعالَىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١) .

أمَّا غَيرُ أَهلِ السُّـنَّةِ فيَنفُونَ عَنهُ صِفاتِه ، أو يُثبِتُونَ بَعضَها ويُؤوِّلُونَ بَعضَها الآخَر .

(١) سورة الشورىٰ ، جزء من الآية : (١١) .

* والتَّمثيلُ والتَّعطيلُ في أسماءِ اللَّـهِ وصِفاتِه كُفرٌ ، أمَّا التَّحريفُ الذي يُسمِّيه أهلُ البِدَع تَأويلاً ، فمِنهُ ما هُوكُفرٌ ، كَتأويلاتِ الباطِنيَّة ، ومنه ما هو بِدعَةُ ضَلالَةٍ ، كَتأويلاتِ نُفَاةِ الصِّفاتِ .

* ومَذهَبُ أهلِ وَحدَةِ الوُجُودِ ، أو اعتِقادِ حُلولِ اللَّـهِ تعالَىٰ في شَيءٍ مِن مَخلُوقاتِه ، أو اتِّحادِه به ، كُلُّ ذلكَ كُفرٌ مُخرِجٌ مِن المِلَّة .

١٠ـ أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ عَقيدَتُهم في القُرآنِ الكَريمِ هيَ : أنَّ القُرآنَ كَلامُ اللَّـهِ (حُروفَه ، ومَعانيه) مُنزَّلٌ غيرُ مَخلُوقٍ ؛ مِن اللَّـهِ بَدأَ وإلَيهِ يَعُودُ . وهُو مُعْجِزٌ ومَحفُوظٌ إلَىٰ يَومِ القِيامَةِ .

* ويُصَدِّقُونَ بِما ثَبتَ عَن النَّبيِّ ﷺ : أنَّ اللَّـهَ تَعالَىٰ يَتكلَّمُ بِصَوتٍ ، ويُنادِي آدَمَ بِصَوتٍ ، وأنَّ اللَّـهَ تَعالَىٰ يَتكلَّمُ بِمَا شَاءَ ، مَتَىٰ شَاءَ ، كَيفَ شَاءَ . وكَلامُه تَعالَىٰ حَقيقَةٌ ، بحَرفٍ وصَوتٍ . والكَيفِيَّةُ لا نَعلَمُها ، ولا نَخُوضُ فيها .

* وأهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يُؤمِنُونَ أنَّ مَنْ أنكَرَ شَيئاً مِن القُرآنِ ، أو ادَّعَىٰ فيه النَّقصَ أو الزِّيادَةَ أو التَّحريفَ ؛ فهُو كافِرٌ بالإجمَاعِ .

١١ـ أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يُؤمِنُونَ بالكُتبِ المُنزَّلَةِ جَميعاً ، ويُؤمِنونَ بأنَّها تَعرَّضَت للتَّحريفِ والتَّغييرِ ، وأنَّ القُرآنَ الكَريمَ نَسَخَ جَميعَ هَـٰذِهِ الكُتبِ ، وحَفِظَ اللَّـهُ تَعالَىٰ القُرآنَ مِن أيِّ تَغييرٍ ، أو تَحريفٍ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1] .

(١) سورة الحجر ، الآية : (٩) .

١٢ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ يَعتقدُونَ أنَّ الإيمـانَ اعتِقادٌ وقَولٌ وعَملٌ ؛ يَزيدُ بالطَّاعاتِ ويَنقُصُ بالمَعصِيَةِ . ولا يُخرِجُونَ عَملَ الجَوارحِ مِن الإيمـانِ ؛ كالمُرجِـئَةِ . ولا يُكفِّرونَ أهلَ القِبلَةِ بمُطلَقِ المَعاصي والكَبائرِ ؛ كالخَوارجِ .

١٣ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ يُؤمِنُونَ بأنَّ المُؤمِنينَ يرَونَ رَبَّهم في الجَـنَّةِ بأبصارِهم ، ويَزُورُونَه ، ويُكلِّمُهم ويُكلِّمُونَه : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[١] . وقَالَ تَعالَىٰ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[٢] ، فالحُسنَىٰ هُنا : هي الجَـنَّة ، والزِّيادَة : هي النَّظرُ إلَىٰ وَجهِ اللَّـهِ الكَريم ، كَمـا فسَّـرَه بذلكَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ وقَالَ تَعالَىٰ : ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾[٣] ، فالمَزيدُ هُنا : هُو النَّظرُ إلَىٰ وَجهِ اللَّـهِ عَزَّ وجَلَّ كَمـا فسَّـرَهُ عَليٌّ وأَنَسُ بنُ مَالِك رضي الله عنهما .

وأَخبرَنا ﷺ أنَّ المُؤمِنينَ سَوفَ يرَونَ رَبَّهم في الجَـنَّةِ كَمـا يرَونَ القَمرَ لَيلةَ البَدرِ ؛ لا يُضامُونَ في رُؤيَتِـهِ .

أمَّا غَيرُ أهلِ السُّـنَّةِ ـ كالمُعتزِلَة ـ فيُنكِرُونَ رُؤيةَ المُؤمنينَ رَبَّهم في الجَـنَّةِ . وهَـذَا زَيغٌ وضَلالٌ . وكُلُّ حَديثٍ فيه أنَّ مُحمَّداً ﷺ رَأىٰ رَبَّه بِعَيـنِه في الأرضِ فهُو كَذِبٌ وافتِراءٌ ؛ باتِّفاقِ عُلَمـاءِ الأُمَّـةِ .

١٤ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ يُؤمِنُونَ بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَـرِّهِ . ويُؤمِنُونَ بأنَّ المَقادِيرَ كُلَّها مِن اللَّـهِ عَزَّ وجَلَّ خَيرَها وشَـرَّها . وأنَّ اللَّـهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَـاءُ ، ويَهدِي

(١) سورة القيامة ، الآيتان : (٢٢ ، ٢٣) .
(٢) سورة يونس ، جزء من الآية : (٢٦) .
(٣) سورة ق ، الآية : (٣٥) .

مَنْ يَشَاءُ ، وهُو خالِقُ العِبادِ وخالِقُ أفعالِهم ، وأنَّ ما شَاءَ اللَّهُ كانَ وما لَمْ يَشأْ لَمْ يَكُنْ ؛ فلا يكُونُ إلَّا ما يَشاءُ اللَّهُ ، واللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ ، وهُو خالِقُ كُلِّ شَيءٍ ، فَعَّالٌ لِمَا يُريدُ .

* **ومَراتِبُ القَدَرِ هِيَ :**

(١) مَرتَبةُ العِلمِ .

(٢) مَرتَبةُ الكِتابَةِ .

(٣) مَرتَبةُ الإرادَةِ والمَشِيئَةِ .

(٤) مَرتَبةُ الخَلقِ .

* والاحتِجاجُ بالقَدَرِ يكونُ علَىٰ المَصائبِ والآلامِ ، ولا يَجُوزُ الاحتِجاجُ به علَىٰ المَعايبِ والآثامِ ، بل تَجبُ التَّوبَةُ منها ، ويُلَامُ فاعِلُها .

* والانقِطاعُ إلَىٰ الأسبابِ شِركٌ في التَّوحيدِ ، والإعراضُ عن الأسبابِ بالكُليَّةِ قَدحٌ في الشَّرعِ ، ونَفيُ تَأثيرِ الأسبابِ مُخالِفٌ للشَّرعِ والعَقلِ ، والتَّوكُّلُ لا يُنافي الأخذَ بالأسبابِ .

١٥ـ أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ عَقيدَتُهم في صَحابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أنَّهم كُلُّهم عُدُولٌ ، وكُلُّهم في الجَنَّةِ ، وهُم أفضَلُ النَّاسِ بَعدَ الأنبياء عليهم السلام وأنّ الشّهادةَ لهم بالإيمَانِ أصلٌ قَطعيٌّ مَعلُومٌ مِن الدِّينِ بالضَّرُورَةِ ، وأنَّ الصَّحابةَ خَيرُ القُرونِ ؛ لأنَّ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ زَكَّاهُم ، وكَذلكَ رَسُولُه ﷺ .

فالصَّحابةُ حُبُّهم دِينٌ وإيمَـانٌ وإحسَـانٌ ، وبُغضُهُم كُفرٌ ، ونِفَـاقٌ ، وطُغـيانٌ . مَع الكَفِّ عَمَّـا شَجَرَ بينهم . وأفضَلُهم : أبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ عُمَرُ ، ثُمَّ عُثْمَـانُ ، ثُمَّ عَلِيٌّ . وهُم الخُلَفاءُ الرَّاشِـدُونَ رضي الله عنهم .

أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ قُلوبُهم عامِرَةٌ بحُبِّ أصحابِ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ وأهلِ بَيـتِه ، وألسِـنَتُهم تَلهَجُ بالثَّـناءِ عَليهم رضي الله عنهم .

أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يُحِـبُّونَ ويَتوَلَّوْن صَحابَةَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ وكذلكَ أهلَ بَيـتِه وأزواجِه ، دُونَ أنْ يَعتَقِـدُوا بعِصمَةِ أحَدٍ غَيرَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ ويَتبرَّؤُونَ مِمَّنْ يَسُـبُّهم ويُعادِيهِم .

١٦ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يُحِـبُّونَ أهلَ بَيتِ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ ويَتولَّونَهُم ، ويَحفَظُونَ فيهِم وَصِـيَّةَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ حَيثُ قَالَ : «**أُذَكِّرُكُمُ اللَّـهَ في أَهْلِ بَيتِي ، أُذَكِّرُكُمُ اللَّـهَ في أَهْلِ بَيتِي ، أُذَكِّرُكُم اللَّـهَ في أَهْلِ بَيتِي**»(١) . وقَالَ أبُو بَكر الصِّديقُ رضي الله عنه : «اُرْقُبُوا مُحَمَّداً في أَهْلِ بَيْتِـهِ»(٢) . وقَالَ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه أيضاً : «والَّذِي نَفْسِي بِيَـدِهِ ، لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي»(٣) .

أَهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ مِن أصُولِ عَقـيدَتِهم : أنَّهم يُحِـبُّونَ أهلَ بَيتِ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ ويُحِـبُّونَهم للإيمَـانِ ، وللقَرابَةِ مِن رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ ولا

(١) «صحيح مسلم» (٤/ ١٨٧٣) رقم (٢٤٠٨) .
(٢) «صحيح البخاري» (٣/ ١٣٦١) رقم (٣٥٠٩) .
(٣) «صحيح البخاري» (٣/ ١٣٦٠) رقم (٣٥٠٨) .

يَكرَهُونَهم أبداً . وأهلُ السُّـنَّةِ يرَوْنَ أنَّ للمُؤمِنِ مِن أهلِ البَيتِ حَقَّـينِ : حَقَّ الإيمَـانِ باللَّـهِ ، وحَقَّ القَرابَةِ لرَسُولِ اللَّـهِ ﷺ .

١٧ـ أهل السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يَتوَلَّونَ أزواجَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ ويَترَضَّونَ عَنهُنَّ ، ويَعرِفُونَ لَهنَّ حُقوقَهنَّ ، ويُؤمِنُونَ بأنَّهُـنَّ ـ رَضِيَ اللَّـهُ عَنهُنَّ ـ أزواجه ﷺ في الجَـنَّةِ .

* **قَال ابنُ قُدامَة** رحمه الله : «ومِن السُّـنَّةِ التَّرضِي عَن أزواجِ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ أُمَّهاتِ المُؤمِنينَ المُطهَّراتِ المُبرَّءاتِ مِن كُلِّ سُوءٍ ؛ أفضَلُهُنَّ : خَديجَةُ بِنتُ خُوَيلِد ، وعائِشَـةُ الصِّدِّيقَةُ التي بَرَّأها اللَّـهُ في كِتابِه ؛ فمَنْ قَذَفَها بِمَـا بَرَّأها اللَّـهُ مِنهُ فقَد كَفرَ باللَّـهِ العَظيمِ»[1] .

١٨ـ الإيمَـان بالمَلائكَةِ الكِرامِ إجْمَـالاً ، وأمَّا عَلَىٰ التَّفصيلِ ففِيمَـا صَحَّ الدَّليلُ عَلَىٰ أسمائِهِم وصِفاتِهم ، وأعمَـالِهِم .

والإيمـانُ بالمَلائكَةِ مِن أركانِ الإيمَـانِ السِّـتَّة ، والمَلائكَةُ عالَـمٌ غَيبِيٌّ ، خَلقَهم اللَّـهُ تَعالَىٰ مِن نُورٍ ، وجَعلَهم طائِعِـينَ لَه مُتذَلِّلينَ لَه ، ولكُلٍّ مِنهُم وَظائفُ خَصَّهُ اللَّـهُ بِها ، ومَنحَهُم اللَّـهُ تَعالَىٰ الانقِيادَ التَّـامَّ لأمرِهِ ، والقُدرَةَ عَلَىٰ تَنفِيذِه ، وهُم عَددٌ كَثيرٌ لا يُحصِيهِم إلَّا اللَّـهُ تَعالَىٰ .

والإيمَـانُ بالمَلائكَةِ يتَضمَّنُ أربعَـةَ أُمُورٍ : **الأوَّلُ** : الإيمَـانُ بوُجُودِهم ، **الثَّـاني** : الإيمَـانُ بِمَـا عَلِمنا اسـمَهُ مِنهُم (جِبريلُ ، ومِيكائيلُ ، وإسـرافِيلُ)

(١) «لمعة الاعتقاد» ص (٢٩) .

ومَنْ لَـمْ نَعلَم نُؤمِنُ به إجمَـالاً ، **والثَّالِثُ** : الإيمَـانُ بِمَـا عَلِمنا مِن صِفاتِهم (جِبْرِيلُ) لَه سِتُّمائةِ جَـناحٍ قد سَـدَّ الأُفُـقَ ، **الرَّابِعُ** : الإيمَـانُ بِمَـا عَلِمنا مِن أعمَـالِهم كتَسبيحِ اللَّـهِ والتَّعـبُّدِ لَه لَيـلاً ونَهـاراً بِلَا مَلَلٍ ولا فُتورٍ ، وقد يكُونُ لبَعضِهم أعمَـالٌ خاصَّةٌ ، كجِبريلَ ، يُرسِلُهُ اللَّـهُ تَعالَىٰ إلَىٰ الأنبـياءِ والرُّسُلِ ، ومِيكائيلُ المُوَكَّلُ بالقَطرِ أي المَطَر والنَّباتِ ، وإسـرافيلُ المُوَكَّلُ بالنَّفخِ في الصُّورِ ، ومَلَكُ المَوتِ المُوَكَّلُ بقَبضِ الأرواحِ عِندَ المَوتِ .

*** والإيمَـانُ بالمَلائكَةِ يُثمِرُ ثَمراتٍ جَليلَةً ، منها :**

العِلمُ بعَظمَةِ اللَّـهِ تَعالَىٰ وقُوَّتِه ، فإنَّ عَظمَةَ المَخلُوقِ تَدُلُّ عَلَىٰ عَظمَةِ الخالِقِ ، ومِنها **شُكرُ اللَّـهِ** تَعالَىٰ عَلَىٰ عِنايَتِـه ببَنِي آدَمَ ، حَيثُ وَكَّلَ مِن هَـؤُلاءِ المَلائكَةِ مَنْ يَقُومُ بحِفظِهم وكِتابَةِ أعمَـالِهم ، ومِنها **مَحـبَّةُ المَلائكَةِ** عَلَىٰ ما قامُوا مِنْ عِبادَةِ اللَّـهِ .

١٩ـ الإيمَـانُ بالأَنبـياءِ والرُّسُـلِ ـ صَلَواتُ اللَّـهِ وسَـلامُه عَليهِم ـ وأنَّهم أفضَلُ مِمَّن سِـواهُم مِن البَشَـرِ .

٢٠ـ الإيمَـانُ بانقِطاعِ الوَحيِ بَعدَ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وأنَّه خاتَمُ النَّبيِّـينَ والمُرسَلينَ .

* والإيمـانُ بشَـفاعَةِ النَّبيِّ ﷺ ، وشَـفاعَةِ الأنبيَـاءِ عليهم السلام ، والمَلائكَةِ ، والصَّالحينَ ، والشُّـهَداءِ وغَيرِهم يومَ القِـيامَةِ . كمـا ثَبتَ ذلك في القُرآنِ والسُّـنَّة .

٢١ـ الإيمَـانُ باليَومِ الآخِرِ ، وما يَتقدَّمُه مِن العَلاماتِ والأَشـراطِ .

٢٢ـ التَّصدِيقُ والإيمَـانُ بِمَـا صَحَّ بِه الدَّليلُ مِن المُغَيَّباتِ ؛ كالعَرشِ ، والكُرسِيِّ ، والجَـنَّةِ والنَّارِ ، ونَعيمِ القَبرِ وعَذابِه ، والصِّراطِ ، والحَوضِ ، والمِيزَانِ ، وغَيرِها ؛ دُونَ تَأويلِ شَيءٍ مِن ذَلكَ .

٢٣ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يَتميَّزُونَ عَن غَيرِهم مِن الطَّوائفِ باهتِمـامِهم الشَّديدِ بعَقـيدَةِ «الوَلَاءِ والبَراءِ» ؛ فهي مِن صُلبِ عَقـيدَتِهم . وحُكمُ الوَلَاءِ والبَراءِ : أنَّهُمـا واجِـبانِ ، وهُما أصلٌ عَظيمٌ مِن أُصُولِ الإيمَـانِ . قَالَ تَعالَىٰ : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾[١] .

* **كَمـا أكَّدَ ذلكَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ حَيثُ قَالَ : «أَوْثَقُ عُرَىٰ الإيمَـانِ : المُوَالَاةُ فِي اللَّـهِ وَالمُعَادَاةُ فِي اللَّـهِ ، والحُبُّ فِي اللَّـهِ ، والبُغْضُ فِي اللَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ»**[٢] . ولا يَتِمُّ الدِّينُ أو يُقَـامُ عَلَمُ الجِهادِ ، أو عَلَمُ الأمرِ بالمَعرُوفِ والنَّهيِ عَن المُنكَرِ إلَّا بالحُبِّ فِي اللَّـهِ ، والبُغضِ في اللَّـهِ ، والمُوالَاةُ في اللَّـهِ والمُعاداةُ في اللَّـهِ ؛ «فقد أَجمَعَ عُلَمـاءُ الإسلامِ عَلَىٰ أنَّ مَنْ ظَاهَرَ الكُفَّـارَ عَلَىٰ المُسلِمينَ ، وسَـاعَدَهُم بأيِّ نَوعٍ مِنْ أنواعِ المُساعَدةِ فهُوَ كافِـرٌ مِثلُهُم» .

* **قَالَ العلَّامَةُ أحمَـد مُحمَّـد شَاكِر** رَحِمَهُ اللَّهُ في كِتابِه القيِّم «كَلمَةُ حَقٍّ» : «أمَّا التَّعاوُنُ مَع الإنجليزِ بأيِّ نَوعٍ مِن أنواعِ التَّعاوُنِ قَلَّ أو كَثُرَ ، فهُو الرِّدَّةُ الجامِحَـةُ ، والكُفْرُ الصُّراحُ . لا يُقـبَلُ فيه اعتِذارٌ ، ولا يَنفَعُ مَعه تَأويلٌ ، ولا يُنْجِي مِن حُكمِهِ

(١) سورة الممتحنة ، جزء من الآية : (١) .
(٢) «مصنف ابن أبي شَيبة» (٧/ ٨٠) رقم (٣٤٣٣٨) ، «السلسلة الصحيحة» ، الألباني (٩٩٨) .

عصَبِيَّـةٌ حَمْـقاءُ ، ولا سِياسَـةٌ خَرْقاءُ ، ولا مُجامَلةٌ هي النِّفَـاقُ ؛ سَـواءً أكانَ ذَلكَ مِن أفرادٍ ، أو حُكوماتٍ ، أو زُعَمـاءَ . كلُّهم في الكُفرِ والرِّدَّةِ سَـواءٌ ؛ إلَّا مَن جَهِلَ ، أو أخطَأَ ، ثُمَّ استَدركَ أمرَهُ ، فتَابَ ، وأخذَ سَـبيلَ المُؤمِنـينَ . فأُولئكَ عَسَىٰ اللَّـهُ أن يَتُوبَ عَلَيهم إنْ أَخلَصُوا للَّـهِ ، لا للسِّـياسَـيةِ ولا للنَّاسِ»[1] .

إنَّ المُسلِمَ لا يَسـتَقيمُ لَه إسـلَامٌ ـ ولَو وَحَّدَ اللَّـهَ وتَركَ الشِّركَ ـ إلَّا بِعَداوَةِ المُشرِكينَ . قَالَ اللَّـهُ تَعالَىٰ : ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾[2] .

* ولا تَصِحُ المُوالَاةُ إلَّا بالمُعاداةِ . قَالَ اللَّـهُ تَعالَىٰ عَن إمامِ الحُنَـفاءِ إبراهيمَ عليه السلام أنَّه قَالَ لِقَومِه : ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾[3] .

فأَهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يَعتقِدُونَ أنَّ الوَلاءَ والبَراءَ مِن الأُصُولِ المُهمَّةِ في الدِّينِ ، ورُكنٌ مِن أركانِ العَقـيدَةِ ، وتَوحِـيدِ العِـبادَةِ . ولَها مَكانَةٌ عَظيمَةٌ في الشَّـريعَةِ الإسـلاميَّةِ ؛ تتَّضحُ بالوُجُوهِ الآتيَـة :

(١) «كَلمة حَق» ، ص (١٢٦ ـ ١٢٧) .
(٢) سورة المجادلة ، الآية : (٢٢) .
(٣) سورة الشعراء ، الآيات : (٧٥ ـ ٧٧) .

أوَّلًا : أنَّها جُزءٌ مِن شَهادَةِ التَّوحِيدِ «أَشْهَدُ أن لَا إلَـهَ إلَّا اللَّـهُ» مَعناها : البَراءَةُ مِن كُلِّ ما يُعبَدُ مِن دُونِ اللَّـهِ تَعالَىٰ . قَالَ تَعالَىٰ : ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾(١) .

ثانياً : أنَّها شَرطٌ في صِحَّةِ الإيمَانِ ، وأَوثَقُ عُراهُ . وتَحقيقُها يكُونُ الفَوزَ بمَرضاةِ اللَّـهِ تَعالَىٰ . قَالَ ﷺ : «**أَوْثَقُ عُرَىٰ الإيمَانِ : المُوَالَاةُ فِي اللَّـهِ وَالمُعَادَاةُ فِي اللَّـهِ ، والحُبُّ فِي اللَّـهِ ، والبُغْضُ فِي اللَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ**»(٢) .

ثالثاً : أنَّه بتَحقيقِ هَـٰذِهِ العَقيدَةِ يَكمُلُ الإيمَانُ . قَالَ النَّبيُّ ﷺ : «**مَنْ أَحَبَّ لِلَّـهِ ، وأَبْغَضَ لِلَّـهِ ، وأَعْطَىٰ لِلَّـهِ ، ومَنَعَ لِلَّـهِ ، فَقَدْ اِسْتَكمَلَ الإيمَانَ**»(٣) .

رابعاً : أنَّها سَببٌ لِتَذوُّقِ المُؤمِنِ حَلاوَةَ الإيمَانِ ، ولَذَّةَ اليَقِينِ . قَالَ النَّبيُّ ﷺ : «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإيمَانِ : أَنْ يَكُونَ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّـهِ ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ**»(٤) .

خامِساً : أنَّها الصِّلَةُ التي عَلَىٰ أساسِها يَقُومُ المُجتمَعُ الإسلامِيُّ الرَّبَّانيُّ ،

---

(١) سورة النحل ، جزء من الآية : (٣٦) .
(٢) «مصنف ابن أبي شَيبة» (٧/ ٨٠) رقم (٣٤٣٣٨) ، «السلسلة الصحيحة» ، الألباني (٩٩٨) .
(٣) «سُنَن أبي داود» (٤/ ٢٢٠) ٤٦٨١ ، «سُنَن الترمذي» (٢٥٢١) .
(٤) متفق عليه : «صحيح البخاري» (١٦) ، «صحيح مسلم» (٤٣) .

ويكمُلُ بُنيانُه ، وتتحقَّقُ الأُخُوَّةُ الإيمانيَّةُ . قَالَ النَّبيُّ ﷺ : «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»(١) .

٢٤ـ أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يعتقِدُونَ أنَّ الحُكمَ بغَيرِ ما أنزَلَ اللَّهُ ، وتَحكيمُ القَوانينِ الوَضعِيَّةِ والدَّساتيرِ البَشَريَّةِ كُفرٌ أكبرُ مُخرِجٌ مِن المِلَّةِ ، وهُو مِن نَواقِضِ الإسلَامِ . ويَرونَ أنَّ مِنْ الكُفرِ الأكبَرِ المُستَبينِ تَنزيلَ القَوانينَ مَنزِلَةَ ما نَزلَ بِه الرُّوحُ الأمينِ عَلَىٰ قَلبِ مُحمَّدٍ ﷺ ليَكُونَ مِن المُنذِرينَ ، بلِسَانٍ عَربيٍّ مُبينٍ ، في الحُكمِ بِه بَينَ العالَمينَ ، والرَّدِّ إليَه عِندَ تَنازُعِ المُتَنازِعينَ ، في مُناقَضةٍ ومُعانَدةٍ لقَولِه عَزَّ وجَلَّ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾(٢) . فإنَّه لا يَجتَمِعُ التَّحاكُمُ إلَىٰ غَيرِ ما جاءَ بِه النَّبيُّ ﷺ مَع الإيمَانِ في قَلبِ عَبدٍ أصلاً ؛ بلْ أحَدُهُما يُنافِي الآخَرَ (٣) .

* **الحُكمُ بغيرِ ما أنزل اللَّهُ كُفرٌ أكبَر ، وقَد يكُونُ كُفراً دُونَ كُفرٍ :**

فالأوَّلُ : التِزامُ شَرعٍ غَيرِ شَرعِ اللَّهِ ، أو تَجويزُ الحُكمِ بِه .

والثَّاني : العُدولُ عَن شَرعِ اللَّهِ في واقِعَةٍ مُعيَّنةٍ ؛ لِهَوًى ، مَع الالتِزامِ بشَرعِ اللَّهِ .

---

(١) «صحيح البخاري» (١٣) .

(٢) سورة النساء ، الآية : (٥٩) .

(٣) «رسالة تحكيم القوانين» ، محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، ص (٧) .

* **قَالَ الشَّيخُ عَبدُ العَزيزِ بنِ باز** رَحِمَهُ اللَّهُ : «فَمَنْ حَكمَ بغَيرِ ما أَنزَلَ اللَّـهُ ؛ يَرىٰ ذَلكَ أحسَنَ مِنْ شَرعِ اللَّـهِ فهُو كافِرٌ عِندَ جَميعِ المُسلِمينَ . وهَـٰكَذا مَنْ يُحَـكِّمْ القَوانينَ الوَضعِـيَّةَ بَدلاً مِنْ شَرعِ اللَّـهِ ، ويَرىٰ أنَّ ذَلكَ جائزٌ ؛ حَتَّىٰ لَو قَالَ : إنَّ تَحكيمَ الشَّريعَةِ أفضَلُ فهُوَ كافِرٌ ؛ لكَونِه استَحلَّ ما حرَّمَ اللَّـهُ»(١) .

* **قَالَ الشَّيخُ سُليمانُ بنُ سحمان** رَحِمَهُ اللَّهُ : «لَو اقْتَتلَتْ البادِيةُ والحاضِـرَةُ عَلَىٰ أنْ يَفْـنُوا جَميعاً لَكانَ أَهوَنَ أنْ يُنَصِّبوا طاغُوتاً يَحكُمُ بَينَ النَّاسِ بغَيرِ ما أنزَلَ اللَّـهُ . والفِتـنَةُ أشَدُّ وأكبَرُ مِن القَتلِ . والفِتـنَةُ المَقصُودُ بِها هُنا : الشِّركُ . فلَو ذَهَبتْ دُنيَـاكَ كُلُّها لَـما جازَ لَك أن تَتحاكَمَ إلَىٰ الطَّاغُوتِ»(٢) .

يَجِبُ التَّسليمُ ، والرِّضَىٰ ، والقَبُولُ ، والطَّاعَةُ المُطلقَةُ للَّـهِ عَزَّ وجَلَّ ولرَسُـولِه ﷺ في جَميعِ الأحكامِ ، واعتِقادُ أنَّ التَّحاكُمَ إلَىٰ الطَّاغُوتِ ، وتَشريعِ ما لَـمْ يَأذَنْ اللَّـهُ بِه ، واتِّباعَ غَيرَ شَـريعَةِ الإسلامِ ، أو تَبديلِ شَيءٍ منها كُفْرٌ .

٢٥ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ عَقيدَتُهم ومَنهَجُهم هُو : الجِهادُ في سَبيلِ اللَّـهِ ذِرْوَةُ سِـنَامِ الإسلامِ ، وأبرَزُ صِفاتِ الإيمَـانِ ، ومَنازِلُ أهلِهِ أعلَىٰ المَنازِلِ في الجَـنَّةِ ، كَمـا أنَّ لَهم الرِّفعَةُ في الدُّنيَـا . لذَلكَ كانَ النَّبيُّ ﷺ في الذِّروَةِ العُليا مِنهُ ؛ فجاهَدَ في اللَّـهِ حَقَّ جِهادِهِ بالحُجَّةِ والبَيـانِ ، والسَّـيفِ والسِّـنانِ ، فكانَت سَاعاتُه مَوقُوفةً عَلَىٰ الجِهادِ ؛ ولهَـذَا كانَ أعظَمَ العالَمينَ قَدْراً . وكذَلكَ كانَ أصحابُه الكِرامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَياتُهم في الجِهادِ اقتَطعَت الجانِبَ الأكبَرَ مِن سِـنِيِّ حَياتِهم ، وكذَلكَ مَنْ اتَّبعَهم بإحسانٍ ، وسارَ عَلَىٰ دَربِهم ، والتَزمَ بأُصُولِهم ومَنهَجِهم .

(١) «مجموع فتاوَىٰ ابن باز» (٤/ ٤١٦) .
(٢) «الدرر السَّـنيَّة» (١٠/ ٦٠٥) .

وأهل السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ كانَ لَهم نَصيبُ السَّـبْقِ في الاقتِداءِ بالنَّبيِّ ﷺ وبأصحابِه الكِرامِ رضي الله عنهم في الجِهادِ في سَبيلِ اللَّـهِ تَعالَىٰ .

يَقُولُ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِـيَةَ رحمه الله : «اِعْلَمُوا أنَّ الجِهادَ فيهِ خَيرُ الدُّنيا والآخِرَةِ ، وفي تَرْكِهِ خَسارَةُ الدُّنيا والآخِرَةِ»(١) .

وتَرْكُ الجِهادِ فِتنةٌ كَمـا أخبَرنا تَعالَىٰ عَن المُنافِقينَ الذينَ زَعمُوهُ فِتـنةً، فقَالَ : ﴿أَلَا فِي ٱلْفِتْـنَةِ سَقَطُوا۟ ﴾(٢) .

* **يقول ابنُ تَيمِـيَةَ** رحمه الله : «فمَن ترَكَ القِتالَ الذي أمرَ اللَّـهُ بِه لِئلَّا تكُونَ فِتـنةٌ ، فهُو في الفِتـنَةِ سَـاقِطٌ ؛ بِمَـا وَقعَ فيه مِن رَيبٍ في قَلبِه ، ومَرضٍ فُؤادِه ، وتَرْكِه ما أمرَ اللَّـهُ بِه مِن الجِهادِ . فتَدبَّر؛ فإنَّ هَـٰذَا مَقامٌ خَطِـرٌ»(٣) .

فقَد كانَ الجِهادُ ومازالَ سِـمةً دائمَةً ، وجِبلَّةً مُلازِمَةً لأهلِ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ ؛ لأنَّهم يَعلَمُونَ أنَّه لا اسـتِقامةَ ولا قَوامَ لِشَـرائعِ الإسـلَامِ إلَّا بالجِهَـادِ . فدِينُ الإسـلَامِ قامَ بِالكتابِ الهادِي ونفَّـذَه بالسَّـيفِ الماضي . ولهَـٰذَا كانَ الجِهَـادُ ـ كَمـا قَالَ ابنُ تَيمِـيَةَ رحمه الله : «مُوجِباً لِلهِدايَةِ التي هِيَ مُحيطَةٌ بأبوابِ العِلمِ ؛ كَمـا دَلَّ عَليه قَولُه تَعالَىٰ : ﴿وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ﴾(٤) . فجَعلَ لِـمَن جاهدَ فيه هِدايةَ جَميعِ سُـبُلِهِ . ومَتىٰ جاهَدَت الأُمَّةُ عَدوَّها ألَّفَ اللَّـهُ

(١) «مجموع فتاوَىٰ ابن تيمية» (١١/ ١٥٢) .
(٢) سورة التوبة ، جزء من الآية : (٤٩) .
(٣) «جـامع الرَّسـائل» (٥/ ٣٠٠) .
(٤) سورة العنكبوت ، جزء من الآية : (٦٩) .

بينَ قُلوبِها ، فإذا تَركَت الجِهادَ شُـغِلَ بَعضُها ببَعضٍ . فمَنْ تَركَ الجِهادَ عَذَّبهُ اللَّـهُ عَذاباً أليمـاً بالذُّلِّ وغَيرِه ، ونَزعَ الأمرَ مِنهُ فأعطاهُ لِغَيرِه ؛ فإنَّ هَـٰذَا الدِّينَ لِـمَنْ ذَبَّ عَنهُ»(١) .

فأهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ هُم الطَّائفَةُ المَنصُورَةُ المُجاهِدَةُ ، التي تُجاهِدُ إلَىٰ قِيامِ السَّاعةِ ، ويُقاتِلُ آخِرُهم مَع عِيسَىٰ ابنِ مَريَمَ عليه السلام .

٢٦ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ مِن أحرَصِ النَّاسِ عَلَىٰ جَمعِ كَلمَةِ المُسلِمينَ عَلَىٰ الحَقِّ ؛ فهُم يُحافِظُونَ عَلَىٰ الجَمـاعَةِ ، ويَلتَزِمُونَ الطَّاعةَ . عَقيدَتُهم : عَقيدَةُ الأُلفَةِ والمَحَـبَّةِ والاجتِمـاعِ عَلَىٰ الحَقِّ ، ويُحذِّرُونَ مِن الفُرقَةِ والخِلَافِ ؛ لأنَّ الخِلَافَ شَـرٌّ ؛ فهُم أكثَرُ النَّاسِ حُـبّاً للاتِّفاقِ ، وأكثَرُهم بُغْضاً للافتِراقِ .

٢٧ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ مِن عَقيدَتِهم : إقامَةُ الجِهادِ والجُمَعِ والجَمـاعاتِ خَلفَ كُلِّ إمامٍ بَرٍّ وفاجِرٍ ، ويَرونَ الصَّلاةَ والحَجَّ والجِهادَ واجِـبةً مَع أئمَّةِ المُسلِمينَ وإنْ جارُوا ؛ مِن أجلِ إقامَةِ شَـرائعِ الإسلامِ ، والحِفاظِ عَلَىٰ وِحدَةِ المُسلِمينَ .

أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ يُثنُونَ عَلَىٰ وُلَاةِ الأمرِ بِمَـا يُحبِّبُ الرَّعِـيَّةَ فيهِم بِمـا فِيهِم ، بقَصدٍ شَرعِيٍّ صَحيحٍ وهُو : أن يُحبِّبُوا الرَّعِـيَّةَ في وَلِيِّ أمرِهِم ، ولا يُثنُونَ عَلَىٰ وُلَاةِ الأمرِ بِمـا لَيسَ فِيهِم ، لأنَّ الثَّـناءَ عَليهِم بِمَـا لَيسَ فيهِم يُغـرُّهُم ويغُـشُّ الرَّعِـيَّةَ .

(١) «جـامع الرَّسـائل» (٥/ ٣٠٠) .

٢٨ـ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ : يُصدِّقُونَ بِكَراماتِ الأولياءِ والصَّالِحينَ ، وما تَجرِي عَلَىٰ أيديهِم مِنْ خَوارِقِ العاداتِ ؛ وهي مَوجُودَةٌ إِلَىٰ يَومِ القِيامَةِ . ويرَونَ أنَّ المُؤمِنينَ كُلَّهم أولياءُ الرَّحمَـٰنِ ، وكُلَّ مُؤمِنٍ فيه مِن الوِلايَةِ بقَدرِ إيمَـانِه .

قَالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِـيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : «ومَنْ كانَ تَقِـيّاً ، كانَ لِلَّـهِ وَلِيّـاً»[(١)] ، كَمـا قَالَ تعالَىٰ : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾[(٢)] ، ولكِنْ يَجِبُ أن نَعلمَ أنَّ مِنْ النَّاسِ مَنْ ضَلَّ وغَالَىٰ في الكَراماتِ ، حَتَّىٰ أدخَلَ فيها ما لَيسَ مِنْها ، مِنْ الشَّعوَذَةِ وأعمَـالِ السَّحرَةِ ، والفَرقُ بَينهمـا واضِحٌ ؛ فالكَرامَةُ لا تَكونُ إلَّا لِعـبادِ اللَّـهِ الصَّالِحينَ ، والشَّعوَذَةُ تَجرِي عَلَىٰ أيدِي السَّحرَةِ والدَّجَّالِينَ بقَصدِ إضْلَالِ الخَلقِ وابتِزازِ أموالِهم ، والكَرامَةُ سَـبَبُها الطَّاعَةُ ، والشَّعوَذَةُ سَـبَبُها الكُفرُ والمَعاصِي .

٢٩ـ أهل السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ مُجْمِعُونَ عَلَىٰ قِتالِ مَنْ خَرجَ عَن شَريعَةِ الإسلامِ وإنْ تَكلَّمَ بالشَّهادَتينِ ، وقِتالُ هَـٰؤُلاءِ واجِبٌ ابتِداءً بعدَ بُلوغِ دَعوَةِ النَّبيِّ ﷺ إلَيهم بِمـا يُقاتَلُونَ عَلَيه ، فأمَّا إذا بَدؤُوا المُسلِمينَ فيَتأكَّدُ قِتالُهم ، فأمَّا إذا أرادَ العَدوُّ الهُجومَ عَلَىٰ المُسلِمينَ فإنَّه يَصيرُ دَفعُهُ واجِباً عَلَىٰ المَقصُودِينَ كُلِّهم ، وعَلَىٰ غَيرِ المَقصُودِينَ ؛ لإعانَتِهم . وهَـٰذَا يَجِبُ بحَسبِ الإمكانِ عَلَىٰ كُلِّ أحَدٍ بنَفسِه ومَالِه ، مَع القِلَّةِ والكَثرَةِ ، والمَشي والرُّكُوبِ ؛ كَمـا كانَ المُسلِمونَ لَـمَّا

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان» ، ص (٤٦) .
(٢) سورة يونس ، الآيتان : (٦٢ ، ٦٣) .

قَصدَهم العَدوُّ عامَ الخَندَقِ ، لَـمْ يَأذَن اللَّـهُ في تَرْكِه لأحَدٍ . فهَـٰذَا دَفْعٌ عَن الدِّينِ ، وحُرمَةُ الأَنفُسِ ؛ وهُو قِتالُ اضطِّرارٍ .

٣٠ـ أهل السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يُؤمنُونَ بأنَّ اللَّـهَ تَعالَىٰ يَنزِلُ إِلَىٰ السَّماءِ الدُّنيـا في الثُّلثِ الأخيرِ مِن اللَّيلِ ؛ نُزُولاً حَقيقِـياً يَليقُ بجَلالِه وعَظمَتِه ؛ كَمـا أخبَرنا بذَلكَ ﷺ بقَولِه : «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّـمَاءِ الدُّنْيَـا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ ، يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْـأَلُنِي فَأُعْطِـيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**»[١] .

أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يُؤمِنُونَ بأنَّ اللَّـهَ تَعالَىٰ يَجِيءُ يومَ الميعادِ للفَصلِ بَينَ العِبادِ ، مَجـيئاً حَقيقياً يَليقُ بجَلالِه وعَظمَتِه ، قَالَ تَعالَىٰ : ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[٢] .

٣١ـ مِن أصُولِ العِبادَةِ : أنَّ اللَّـهَ يُعبَدُ بالحُبِّ ، والخَوفِ ، والرَّجاءِ جَميعاً . فمَنْ عَبَدَ اللَّـهَ بالحُبِّ وَحدَهُ فهُوَ زِنديقٌ ، ومَنْ عَبدَهُ بالخَوفِ وَحدَهُ فهُوَ حَرُورِيٌّ ، ومَنْ عَبدَهُ بالرَّجاءِ وَحدَهُ فهُوَ مُرجِئٌ . ومَنْ عَبدَهُ بالخَوفِ والحُبِّ والرَّجاءِ فهُو مُؤمِنٌ مُوَحِّـدٌ[٣] .

٣٢ـ العَقلُ الصَّريحُ مُوافِقٌ للنَّقلِ الصَّحيحِ ، ولا تَعارُضَ قَطعِـيّاً بَينَهُمـا . وعِندَ تَوهُّمِ التَّعارُضِ يُقَـدَّمُ النَّقلُ عَلَىٰ العَقلِ .

---

(١) «صحيح البخاري» رقم (١١٠٦) .
(٢) سورة الفجر ، الآيتان : (٢١ ، ٢٢) .
(٣) «مجموع فتاوَىٰ ابن تيمية» (١١/ ٣٩٠) .

٣٣ـ يَجِبُ الالتِزامُ بمَنهَجِ الوَحيِ في الرَّدِّ ؛ فلا تُرَدُّ البِدعَةُ ببِدعَةٍ ، ولا يُقابَلُ الغُلُوُّ بالتَّفريطِ . وكُلُّ مُحدَثةٍ في الدِّينِ بِدعَةٌ ، وكُلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ ، وكُلُّ ضَلالَةٍ في النَّارِ .

٣٤ـ المِراءُ في الدِّينِ مَذمُومٌ ، والمُجادَلةُ بالحُسنَىٰ للبَحثِ عَن الحَقِّ مَشرُوعَةٌ . ويَجبُ الكَفُّ عَمَّا صَحَّ النَّهيُ عَن الخَوضِ فيه .

٣٥ـ المَرجِعُ عِندَ الخِلَافِ يكُونُ للكِتابِ والسُّنَّةِ ؛ مَع الاعتِذارِ للمُخطِئ مِن مُجتَهِدي الأُمَّةِ ، وسُؤالِ اللَّهِ لَهم بالمَغفِرَةِ .

٣٦ـ تَقسيمُ الدِّينِ إِلَىٰ حَقيقةٍ يَتميَّزُ بِها الخاصَّةُ ، وشَريعَةٍ تَلتَزِمُ العامَّةُ دُونَ الخاصَّةِ ، وفَصلِ السِّياسَةِ أو غَيرِها عَن الدِّينِ باطِلٌ .

٣٧ـ اعتِقادُ صِدقِ الكَهَنةِ والمُنَجِّمينَ كُفْرٌ ، والذَّهابُ إِلَيهِم كَبيرةٌ .

٣٨ـ لا يَجُوزُ القَطعُ لِمُعَيَّنٍ مِن أهلِ القِبلَةِ بالجَنَّةِ والنَّارِ ؛ إلَّا مَنْ ثَبتَ النَّصُّ في حَقِّهِ .

٣٩ـ الأمرُ بالمَعرُوفِ والنَّهيِ عَن المُنكَرِ مِن أعظَمِ شَعائرِ الإسلَامِ ، وأسبابُ حِفظِ حُرماتِه . وهُما واجِبانِ بحَسَبِ الاستطاعَةِ والضَّوابِطِ الشَّرعِيَّةِ ؛ مَع اعتِبارِ المَصلحَةِ في ذَلكَ .

٤٠ـ الإمامَةُ تَثبُتُ بإجمَاعِ الأُمَّةِ ، أو بَيعَةِ ذَوِي الحلِّ والعَقدِ مِنهُم . ومَنْ تَغلَّبَ واجتَمعَت عَليه الكَلمَةُ وَجَبتْ طاعَتُه في المَعرُوفِ ، وحَرُمَ الخُروجُ عَليه ، إلَّا إذا أَظهَرَ كُفْراً بَواحاً فيه مِنَ اللَّهِ بُرهانٌ .

٤١ـ أهل السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يؤمنون بأنَّ «**التَّـبرُّكَ**» مِن الأُمورِ التَّوقيفِـيَّة ، فلا يَجُـوزَ التَّـبرُّكُ إلَّا بمـا وَردَ به الدَّليـل .

والبَركَةُ مِن اللَّـهِ تَعالَىٰ ، يَختصُّ بها بَعضَ خَلقِـه بمَـا يشـاءُ منها ، فلا تَثبتُ في شَيءٍ إلَّا بدَليـلٍ . وهي تَعني كَـثرَةُ الخَـيرِ وزِيادَتُه ، أو ثُبُـوتُه ولزُومُه .

وهي في الزَّمـان : كلَيـلةِ القَــدر .

وفي المَـكـانِ : كالمَسـاجدِ الثَّـلاثَـة .

وفي الأشـياءِ : كمـاءِ زَمْـزَم .

وفي الأعمَـالِ : فكُلُّ عَملٍ صالحٍ مُبَـارَك .

وفي الأشـخاصِ : كذَواتِ الأنبيَـاءِ ، ولا يَجُـوزُ التَّـبرُّكُ بالأشخاصِ لا بذَواتِهم ولا آثارِهم ، إلَّا بذَاتِ النَّبيِّ ﷺ ، وما انفَصلَ مِن بَدنِه مِن رِيقٍ وعَرقٍ وشَـعرٍ ، إذْ لَـم يَرِد الدَّليـلُ إلَّا بها ، وقد انقَطعَ ذلكَ بمَوتِه ﷺ وذَهابِ ما ذُكِر .

٤٢ـ أهل السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ يؤمنون بأنَّ «**الوَسـيلةَ**» المَـأمورِ بها في القُرآنِ هي : ما يُقَـرِّبُ إلَىٰ اللَّـهِ تَعالَىٰ مِن الطَّاعاتِ المَشروعة ، والتَّوَسُّـلُ ثَلاثة أنواع :

أولًا : التَّوَسُّـلُ المَشـروع : وهو التوسُّل إلَىٰ اللَّـهِ تَعالَىٰ بأسمائِه وصِـفاتِه ، أو بعَملٍ صالحٍ مِن المُتوَسِّـلِ ، أو بدُعاءِ الحَيِّ الصَّـالح .

ثانيـاً : التَّوَسُّـلُ الشِّـركيُّ : وهو اتِّخـاذُ الأَمواتِ وَسَـائطَ في العِـبادَةِ ، ودُعاؤُهم وطَلبُ الحَوائجِ منهم ، والاسـتعانة بهم ، ونَحوِ ذلك .

ثالثاً : التَّوَسُّلُ البِدعِيُّ : وهو التَّوَسُّلُ إِلَىٰ اللَّهِ تَعالَىٰ بما لَم يَرِد في الشَّرع ، كالتَّوَسُّلِ بذَواتِ الأنبياءِ والصَّالحِين ، أو جاهِهِم ، أو حَقِّهم ، أو حُرمَتِهم .. ونحو ذلك .

٤٣ـ أهل السُّنَّةِ والجَماعَةِ أحسَنُ النَّاسِ خُلُقاً ، وأكثَرُهم حِلماً وسَماحةً وتَواضُعاً ، وأحرَصُهُم عَلَىٰ دَعوَةِ النَّاسِ إِلَىٰ مَكارِمِ الأخلاقِ ومَحاسِنِ الأعمَالِ ، وأحرَصُهُم عَلَىٰ زَكاةِ أنفُسِهم بطاعَةِ اللَّهِ تَعالَىٰ ، وأوسَعُهم أُفُقاً ، وأبعَدُهُم نَظراً ، وأرحَبُهم بالخِلَافِ صَدراً ، وأعلَمُهُم بآدابِه وأُصُولِه ، يَدعُونَ إِلَىٰ دِينِ الإسلَامِ بالحِكمَةِ والمَوعِظَةِ الحَسنَةِ والمُجادَلةِ بالتي هي أحسَن ، فلا أحَدَ أحرَصَ مِنهُم عَلَىٰ هِدايَةِ النَّاسِ ، ولا أحَدَ أرحَمَ مِنهُم بالنَّاسِ .

* **قَالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَةَ** رَحِمَهُ اللَّهُ في العَقِيدَةِ الواسِطيَّةِ في بَيانِ عَقيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ ومَنهَجِهم : «ويَدعُونَ إِلَىٰ مَكارِمِ الأَخلَاقِ ، ويَعتَقِدُونَ مَعنَىٰ قَولِ النَّبيِّ ﷺ : «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَاناً أَحْسَنُهُمْ أَخْلَاقاً**»[1] ، ويَندِبُونَ إِلَىٰ أنْ تَصِلَ مَنْ قَطعَكَ ، وتُعطِيَ مَنْ حَرمَكَ ، وتَعفُوَ عمَّن ظَلمَكَ ... ويَنهَونَ عَن الفَخرِ والخُيَلاءِ ، والبَغيِ والاستِطالَةِ عَلَىٰ الخَلقِ بحَقٍّ أو بِغَيرِ حَقٍّ ، ويَأمُرونَ بمَعالي الأخلَاقِ ، ويَنهَونَ عَن سَفاسِفِها» .

٤٤ـ حُكمُ مُرتكِبِ الكَبيرَةِ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة :

حُكمُ مُرتكِبِ الكَبيرَةِ التي هي دُونَ الشِّركِ ، أو الاستِحلَالِ ؛ أهلُ السُّنَّةِ

(١) «صحيح الترمذي» (١١٦٢) ، «سُنَن أبي داود» (٤٦٨٢) ، «مُسند الإمام أحمد» (٢/ ٤٧٢) ، «صحيح الجامع» (١٢٣١) ، «صحيح الطبراني في الصغير» (٦٠٥) ، «الصحيحة» (٧٥١) .

والجَمَاعَةِ قاطِبَةً : أَجمَعُوا عَلَىٰ أَنَّهم لا يُكَفِّرُونَ مُرتكِبَ الكَبيرَةِ مِنْ أهلِ التَّوحِيدِ ، ولا يُخرِجُونَه مِن الدِّينِ والمِلَّةِ ، ولا يَحكُمُونَ عَلَيهِ بالخُلُودِ في النَّارِ إنْ دَخَلَها أَبَداً ما لَمْ يَستَحِلَّ ذَنبَهُ .

* **مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ يقُولُونَ** : المُؤمِنُ الذي ارتكبَ كَبيرَةً مِنْ الكَبائرِ لا يُقالُ عَنهُ : كامِلُ الإيمَانِ ، بَلْ هُو ناقِصُ الإيمَانِ .

* **والذِينَ يَقُولُونَ** : «**إنَّه كامِلُ الإيمَانِ**» هُمُ المُرجِئَةُ الذِينَ يَقُولُونَ : «لا تَضُرُّ مَعَ الإيمَانِ مَعصِيَةٌ كَما لا تَنفَعُ مَعَ الكُفرِ طَاعَةٌ» ، وهُم بذَلكَ عَلَىٰ النَّقيضِ مِن الخَوارِجِ والمُعتَزِلَة الذِينَ يَقُولُونَ : هُو خارِجٌ مِن الإيمَانِ ، فهُم عَلَىٰ طَرَفَي نَقِيضٍ .

* **فالخَوَارِجُ** : يَحكُمونَ عَلَىٰ مُرتَكِبِ الكَبيرَةِ بأنَّه كافِرٌ خارِجٌ مِن المِلَّةِ ، وإذَا ماتَ ولَمْ يَتُبْ فإنَّه يَكُونُ مُخلَّداً في النَّارِ عَلَىٰ مَذهَبِهم .

* **أمَّا المُعتَزِلَةُ فإنَّهم يَقُولُونَ** : «إنَّه يَخرُجُ في الدُّنيا مِن الإسلامِ ، لكِنَّه لا يَدخُلُ في الكُفرِ ، فيَكُونُ عِندَهُم في مَنزِلَةٍ بَينَ المَنزِلتَينِ فلا يُقالُ هُو كافِرٌ ، ولا مُؤمِنٌ ، وإذا ماتَ ولَمْ يَتُبْ فإنَّه يكُونُ مُخلَّداً في النَّارِ كَما تَقُولُ الخَوارِجُ .

* **ومَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ** هُو الوَسَطُ في هَذَا البابِ فلا يَقُولُونَ إنَّه كامِلُ الإيمَانِ كَما تَقُولُ المُرجِئَةُ ، ولا يَقُولُونَ : إنَّه كافِرٌ كَما تَقُولُ الخَوارِجُ ، ولا في مَنزِلَةٍ بَينَ المَنزِلتَينِ كَما تَقُولُ المُعتزِلَةُ بل يقُولُونَ : إنَّه مُؤمِنٌ

ناقِصُ الإيمَـانِ ، مُؤمِنٌ بإيمَـانِه فاسِقٌ بكَبيرَتِه ، يُحَبُّ مِن وَجهٍ ، ويُبغَضُ مِن وَجهٍ ، وإذا ماتَ ولَـمْ يَتُبْ فأمرُهُ إلَىٰ اللَّـهِ تَعالَىٰ فهُو تَحتَ المَشـيئَةِ ، إنْ شَاءَ اللَّـهُ غَفرَ لَه ، وإنْ شَاءَ عذَّبَه ، ثُمَّ يَخرُجُ مِن النَّارِ بعدَ ذَلكَ كَمـا قَالَ تَعالَىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾[١] ، وكَمـا في الحَديثِ : «اِنْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْ النَّارِ مَنْ كانَ في قَلْـبِهِ أَدْنَىٰ مِثْقَالَ حَـبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَـانٍ»[٢] ، فمَذهَبُ أهلِ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ مَبنيٌّ عَلَىٰ الأدِلَّةِ مِن الكِتابِ والسُّـنَّةِ ، وهو مَذهَبُ الاعتِدالِ والوَسَـطيَّةِ لأنَّه وَسَطٌ بَينَ الفِرَقِ الضَّالَةِ ، كَمـا أنَّ الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ وَسَطٌ بَينَ الأُمَمِ الكافِرَةِ ، قَالَ تَعالَىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ ﴾[٣] .

* **وقَد لَخَّصَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِـيَةَ** رَحِمَهُ اللَّهُ عَقيدَةَ أهلِ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ في مُرتَكِبِ الكَبيرَةِ مِن الذُّنُوبِ فقَالَ : «مِنْ أُصُولِ أهلِ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ : أنَّ الدِّينَ والإيمَـانَ قَولٌ وعَملٌ ، قَولُ القَلبِ واللِّسانِ ، وعَملُ القَلبِ واللِّسانِ والجَوارِحِ ، وأنَّ الإيمَـانَ يَزيدُ بالطَّاعَةِ ويَنقُصُ بالمَعصِيَـةِ ، وهُم مَع ذَلكَ : لا يُكَفِّرُونَ أهلَ القِبلَةِ بمُطلَقِ المَعاصي والكَبائرِ ، كَمـا يَفعَلُه الخَوارِجُ ، بل الأُخُوَّة الإيمَـانيَّةُ ثابتَةٌ مَع المَعاصي ، كَمـا قَالَ سُبحانَهُ في آيَةِ القَصاصِ : ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾[٤] ، ولا يَسلُبونَ مِن الفاسِقِ

(١) سورة النساء ، جزء من الآية : (٤٨) .
(٢) «صحيح البخاري» (٨/ ٢٠٠ ـ ٢٠١) .
(٣) سورة البقرة ، جزء من الآية : (١٤٣) .
(٤) سورة البقرة ، جزء من الآية : (١٧٨) .

المِلِّي الإسلامَ بالكُليَّةِ ولا يُخلِّدُونَه في النَّارِ كَما تَقُولُه المُعتَزِلَة ، بل الفاسِقُ يَدخُلُ في اسمِ الإيمانِ المُطلَقِ ، كَما في قَولِه تَعالَىٰ : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[١] ، وقَد لا يَدخُلُ في اسمِ الإيمَانِ المُطلَقِ كَما في قَولِه تَعالَىٰ : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾[٢] ، ونَقُولُ : هُو مُؤمِنٌ ناقِصُ الإيمَانِ أو مُؤمِنٌ بإيمَانِه فاسِقٌ بِكَبيرَتِه فلا يُعطَىٰ الاسمَ المُطلَقَ ولا يُسلَبُ مُطلَقُ الاسمِ»[٣] .

* **وقَالَ ابنُ أبي العِزِّ الحَنفِيِّ** رَحِمَهُ اللَّهُ : «إنَّ أهلَ السُّنَّةِ مُتفِقُونَ كُلُّهم : عَلَىٰ أنَّ مُرتكِبَ الكَبيرَةِ لا يُكفَّرُ كُفراً يَنقِلُ عَن المِلَّةِ بالكُلِّيَّةِ ، كَما قَالَت الخَوارِجُ ، إذْ لَو كَفرَ كُفراً يَنقِلُ عَن المِلَّةِ ، لكانَ مُرتَداً يُقتَلُ عَلَىٰ كُلِّ حالٍ ، ولا يُقبَلُ عَفوُ وَلِيِّ القَصاصِ ، ولا تَجرِي الحُدودُ في الزِّنا والسَّرِقَةِ وشُربِ الخَمرِ . وهَـٰذَا القَولُ مَعلُومٌ بُطلانُه وفَسادُه بالضَّرورَةِ مِن دِينِ الإسلامِ . ومُتَّفِقُونَ عَلَىٰ أنَّه لا يَخرجُ مِنْ الإيمَانِ والإسلامِ ، ولا يَدخُلُ في الكُفرِ ، ولا يَستحِقُّ الخُلودَ مَع الكافِرِينَ»[٤] .

* **وقَالَ العلَّامَةُ حافِظُ بنُ أحمَدَ الحَكَميُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ :

ولَا نَقُولُ إنَّهُ فِي النَّارِ ... مُخَلَّداً بَلْ أَمْرُهُ لِلبَارِي

بِقَدرِ ذَنْبِهِ وإِلَىٰ الجِنَانِ ... يَخرُجُ إنْ مَاتَ عَلَىٰ الإيمَانِ

---

(١) سورة النساء ، جزء من الآية : (٩٢) .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : (٢) .

(٣) «العقيدة الواسطية» ، ص (٨١) .

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية» ، ص (٤٤٢) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط .

«**ولا نَقولُ إنَّه**» أي الفاسِقُ بالمَعاصي التي لا تُوجِبُ كُفراً «**في النار مخلداً**» هَـٰذِهِ هي المَسألَةُ الرَّابعَـةُ مِن مَسائلِ الفَصلِ «**بَلْ نَقُولُ أَمرُهُ**» مَردُودٌ حُكمُه «**للبَارِي**» في الجَزاءِ والعَفوِ «**تَحتَ مَشيئَةِ الإلَـهِ النَّافِـذَةِ**» في خَلقِه ، «**إِنْ شَاءَ**» اللَّـهُ عَزَّ وجَلَّ «**عَفَا عَنهُ**» وأَدخَلَه الجَـنَّةَ مِن أوَّلِ وَهلَةٍ برَحمَـتِه وفَضلِه ، «**وإِنْ شَـاءَ آخَذَهُ**» أي جازاهُ وعاقَـبَه «**بقَدرِ ذَنبِـهِ**» الذِي ماتَ مُصِـرّاً عَليهِ ، كَمـا في الصَّحيحَينِ مِن حَديثِ عُبادَةِ بنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللَّـهِ ﷺ قَالَ وحَولَه عِصابَةٌ مِن أصحابِه : «**بَايِعُونِي عَلَىٰ أَن لَّا تُشْـرِكُوا بِاللَّـهِ شَـيئاً ، ولَا تَسْـرِقُوا ولَا تَزْنُوا ، ولَا تَقْـتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، ولَا تَأْتُوا بِبُهْـتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَينَ أَيْدِيكُمْ وأَرْجُلِكُمْ ، ولَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ ، فَمَنْ وَفَّىٰ مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَىٰ اللَّـهِ ، ومَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَـيْئاً فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَـا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، ومَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَـيْئاً ثُمَّ سَـتَرَهُ اللَّـهُ عَلَيْهِ فَهُوَ إِلَىٰ اللَّـهِ إِنْ شَـاءَ عَفَا عَنْهُ ، وإِنْ شَـاءَ عَاقَـبَهُ**» . فبايَعناهُ عَلَىٰ ذلك»[1] ، «**وإِلَىٰ الجِـنَانِ يَخرُجُ**» مِنَ النَّـارِ «**إِنْ**» كَانَ «**مَاتَ عَلَىٰ الإيمَـانِ**» كَمـا تَقدَّمَ في أحادِيثِ الشَّـفاعَةِ ، وإنَّه لا يَخلُدُ في النَّـارِ أحَدٌ ماتَ عَلَىٰ التَّوحِـيدِ ، بَلْ يَخرُجُ مِنها برَحمَـةِ أرحَمِ الرَّاحِمـينَ ، ثُمَّ بشَـفاعَةِ الشَّـافِعـين[2] .

(١) متفق عليه : «صحيح البخاري» (٧٠٥٥) ، «صحيح مسلم» (٥٥) .
(٢) «معارج القَبول بشرح سُلَّم الوصول إلَىٰ علم الأصول» ، ص (١١٩١) .

المَبحَثُ الثَّاني

وَسَطيَّةُ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة

مَفهُومُ الوَسَطيَّة

قَالَ تَعالَىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[1]، في هَـٰذِهِ الآيَةِ الكَريمَةِ بيَّنَ اللَّـهُ سُـبْحانَهُ وتَعالَىٰ فَضلَهُ عَلَىٰ هَـٰذِهِ الأُمَّةِ ، وأنَّـهُ اختارَها مِن بَينِ سَـائرِ الأُمَمِ وجَعلَها خَيرَ أُمَّـةٍ أُخرِجَت للنَّاسِ ، وجَعلَ لَها مِن الفَضائلِ والمَكانَةِ بَينَ الأُمَمِ ما أهَّلَها للشَّهادَةِ عَلَىٰ الأُمَمِ ؛ ﴿أُمَّةً وَسَطًا ﴾ يَعني عُدُولاً أَخْـياراً لأنَّ الشَّـاهِدَ يُشـتَرطُ فيهِ العَدالَةُ والخَـيريَّةُ ، وهَـٰذِهِ الأُمَّـةُ يَستَشهِدُها اللَّـهُ جَلَّ وعَلَا يومَ القِـيامَةِ عَلَىٰ الأُمَمِ في أنَّها قَد بَلغَتها رِسَـالاتِ الأنبـياءِ وقامَت عَليهم الحُجَّةُ ؛ وأنَّ أَنبـياءَها بَلَّغُوها عَن اللَّـهِ سُـبْحانَهُ وتَعالَىٰ ، ويَكُونُ الرَّسُـولُ مُحمَّـدٌ ﷺ مُزَكِّـياً لهَـٰذِهِ الأُمَّةِ في شَهادَتِها كَمـا قَالَ تَعالَىٰ : ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ فهَـٰذِهِ مَنزِلَةٌ عَظيمَةٌ لهَـٰذِهِ الأُمَّـةِ مَع أنَّها آخِرُ الأُمَمِ ولكِنْ بِمَـا أعطاها اللَّـهُ مِنْ العِلمِ فيمَـا أَنزلَهُ عَلَىٰ نَبيِّـنا مُحمَّـدٍ ﷺ ، فإنَّها عَلِمَت ما سَـبقَها مِنْ أحوالِ الأُمَمِ وما جاءَت بِه الرُّسُلُ .

(١) سورة البقرة ، جزء من الآية : (١٤٣) .

* يَجِبُ تَصحيحُ بَعضِ المَفاهِيمِ الخاطِئَةِ في مَعنَىٰ الوَسَطيَّةِ ، ولَيسَ مَعنَىٰ الوَسَطيَّةِ إلغَاءُ كَثيرٍ مِن الأَحكامِ الشَّرعيَّةِ بحُجَّةِ الوَسَطيَّةِ ، ولَيسَ مَعنَىٰ الوَسَطيَّةِ تَركُ الدِّينِ ، ومَعنَىٰ أنَّ النَّاسَ كُلَّهم سَواءٌ تَجمَعُهم الإنسَانيَّةُ ، هَـٰذَا مَفهُومٌ خاطِئٌ وخَطِيرٌ .

* ولَيسَ مَعنَىٰ الوَسَطيَّةِ أنْ لا يُبَيَّنَ الحَقُّ ، وأنْ لا يُكَفَّرَ الكافِرُ ، بحُجَّةِ التَّسامُحِ بَينَ النَّاسِ ، وتَغييرُ الخِطَابِ الدِّيني ، أي خِطابُ القُرآنِ الكَريمِ والسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ المُطهَّرَةِ ، وتَسميَةُ الكافِرينَ بـ (الآخَرينَ) ، أو يَعنِي هُم إخْوَةٌ لنا في الإنسانيَّة .

أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ وَسَطٌ في النِّحَلِ

كَمـا أنَّ مِلَّـةَ الإسلامِ وَسَطٌ في المِـلَلِ

الوَسَـطيَّةُ : مِن أعظَمِ ما يَتميَّز بِه أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[١]، إنَّهم أهلُ الوَسَطِ والاعتِدالِ بينَ الإفْراطِ والتَّفريطِ ، وبَينَ الغُلُوِّ والجَفَاءِ ، سَـواءٌ كانَ في بابِ العَقـائدِ ، أو الأَحكامِ أو السُّـلُوكِ أو الأَخلَاقِ ، فهُم وَسَطٌ بَينَ فِرَقِ الأُمَّةِ كَمـا أنَّ الأُمَّةَ وَسَطٌ بينَ المِـلَلِ .

* **الوسَـطيَّةُ في القُرآنِ هي** : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾[٢] فَلا نَأخُذُ يَميناً فنُغَالي فيه ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟﴾ ، ولا شِمالاً فنَنسلِخَ منه إِلَىٰ أعدائِهِ ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾[٣] .

* **الوسَـطيَّةُ** : أن تُبصِـرَ مَوضِعَ قَدمَيكَ «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وأَصْحَابِي**»[٤]

* **الوسَـطيَّةُ** : هي القُرآنُ تتغَـيَّر الأطرافُ وهي ثابِتَـةٌ .

يَضِلُّ عَن الوَسَـطيَّة مَن يَبحثُها بينَ الأطرافِ ، يظُنُّ أنَّ بينَ كُلِّ ضَلالتَينِ وسَـطيَّةٌ ، وقد تكُونُ الثَّلاثةُ كلُّها ضَلالَةٌ .

---

(١) سورة البقرة ، جزء من الآية : (١٤٣) .
(٢) سورة هود ، جزء من الآية : (١١٢) .
(٣) سورة هود ، جزء من الآية : (١١٣) .
(٤) جزء من حديث صحيح سبق تخريجه ، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» .

* وهُنالكَ أُمورٌ لا يُمكِنُ أن يكُونَ فيها وسَطٌ مثل : بين الإيمَانِ والكُفرِ ، وبينَ الأمانَةِ والخِيانَةِ ، وبينَ الصِّدقِ والكَذِبِ ، وبينَ السُّنَّةِ والرافِضَةِ ، لا تُوجَدُ وسَطيَّةٌ بينَ هَذِهِ الأُمورِ العقَديَّة .

* وكَما يَجبُ التَّأكيدُ عَلَىٰ جانبِ الغُلوِّ والتَّنطُّعِ فيه وهُو بِلَا شَكٍّ خَطيرٌ ، يَجِبُ كَذلكَ التَّأكيدُ عَلَىٰ الانحِلالِ والتَّميُّعِ والتَّساهُلِ وهو أشَدُّ وأخطَرُ مِن الغُلُوِّ ، وإن كانَ الغُلوُّ خَطيراً .

وكَذلكَ يَجبُ التَّحذيرُ مِن لَمزِ كُلِّ مَن تَمسَّكَ بالدِّينِ أوامِرِه ونَواهِيهِ ، يُوصَفُ بأنَّه مُتنَطِّعٌ ، وكَذلكَ إذا تَمسَّكَت المَرأةُ بحِجابِها ودِينِها تُلمَزُ بأنَّها مُتنطِّعَةٌ أو ألقابٍ ما أنزَلَ اللَّهُ بِها مِن سُلطانٍ .

* أهلُ الانحِلالِ مِن العَلمَانيِّينَ والمُنافِقينَ يَصِفُونَ كُلَّ مَنْ تَمسَّكَ بالدِّينِ بأنَّه مُتطرِّفٌ ، ويُلَبِّسون عَلَىٰ النَّاسِ بأنَّ الوَسَطيَّةَ مَعناها تَركُ الدِّينِ ، وأنَّ النَّاسَ كُلَّهم سَواءٌ تَجمَعُهُم الإنسَانيَّةُ .

أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وَسَطٌ بينَ الفِرَقِ الضَّالَّةِ المُنتَسِبَةِ إِلَىٰ الإسلامِ كالخَوارِجِ والمُعتزِلَةِ والقَدرِيَّةِ والشِّيعَةِ والمُرجِئةِ ، فهُم وسَطٌ بينَ الفِرَقِ الضَّالَّةِ بينَ المُفَرِّطِينَ المُضَيِّعينَ وبين المُفَرِّطينَ الغالِينَ ، كَما أنَّ الإسلامَ وَسَطٌ بينَ الأُمَمِ الكافِرَةِ ـ مَثلاً :

أوَّلاً : تَوَسُّطُ أهلِ السُّنَّةِ بينَ فِرَقِ الضَّلالِ في بابِ صِفاتِ اللَّهِ تَعالَىٰ :

فأهل الضَّلالِ عَطَّلُوا اللَّهَ عَن صِفاتِه ، فبذلك أُطلِقَ عَليهم اسمُ أهلِ التَّعطيلِ ، وبينَ أهلِ التَّمثيلِ : وهُم طائفَةٌ عارَضَت الجَهْمِيَّةَ فأَثبَتُوا الصِّفاتِ للَّهِ ، غَيرَ أنَّهم جَعلُوها كصِفاتِ المَخلُوقِينَ ، فقالُوا : يَدٌ كَيَدِ المَخلُوقِ ، وسَمعٌ كَسمعِ المَخلُوقِ ، تَعالَىٰ اللَّهُ عمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عَلُوّاً كَبيراً .

أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يُثبِتُونَ للَّهِ ما أَثبَتَه لنَفسِه وما أَثبَتَه لَه رَسُولُه ﷺ مِن الأسماءِ والصِّفاتِ مِن غَيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ومِن غَيرِ تَكييفٍ ولا تَمثِيلٍ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1] . قَد ردَّ اللَّهُ عَلَىٰ الطَّائفَتينِ المُمَثِّلَةِ والمُعطِّلَةِ ففي قَولِه تَعالَىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ رَدَّ عَلَىٰ المُشَبِّهَةِ وفي قَولِه تَعالَىٰ : ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ . رَدَّ عَلَىٰ المُعطِّلَةِ ، حَيثُ أَثبتَ لنَفسِه السَّمعَ والبَصرَ ، وسَمَّىٰ نفسَه بالسَّميعِ البَصيرِ ، وأهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يتَّخِذُونَ مِنْ هَـٰذِهِ الآيَةِ وأمثالِها مِيزاناً يَسيرُونَ عَليه ، وهُو مِيزانُ الاعتِدالِ بَينَ الجَفاءِ في الأسماءِ والصِّفاتِ وتَعطيلِها ، وبَينَ الإفْراطِ في إثْباتِها وتَشبِيهِها بصِفاتِ المَخلُوقِينَ فهُم يَعتَقدُونَ أنَّ للَّهِ أسماءٌ وصِفاتٌ تَليقُ بِذاتِه لا يُشبِهُ فيهما أحَدٌ مِنْ خَلقِه وهَـٰذَا هُو مَوقِفُ الاعتِدالِ بَينَ المُعطِّلَةِ والمُمَثِّلَةِ .

(١) سورة الشورىٰ ، جزء من الآية : (١١) .

ثانياً : تَوسُّطُ أهلِ السُّنَّةِ في القَضاءِ والقَدَرِ :

فهُم وَسَطٌ بينَ الجَبريَّةِ والقَدريَّةِ ، فالجَبريَّةُ الذين هُم الجَهْميَّةُ أتباعُ الجَهْمِ بنِ صَفْوانَ يَقُولُونَ : إنَّ العَبدَ مَجبُورٌ عَلَىٰ فِعلِه وحَركاتِه وأفعالِه كُلِّها كحَركاتِ المُرتَعِشِ والعُرُوقِ النَّابِضَةِ وكالرِّيشَةِ في مَهبِّ الرِّيحِ ، والكُلُّ فِعلُ اللَّهِ .

* **أمَّا القَدريَّةُ** الذين هُم المُعتَزِلَةُ أتباعُ مَعبَد الجُهَنيِّ ومَن وافَقَهم فقالُوا : إنَّ العَبدَ هُو الخالِقُ لأفعالِه دُونَ مَشيئَةِ اللَّهِ وقُدرَتِه ، فأنكَرُوا أن يَكُونَ اللَّهُ هُو الخالِقُ لأفعالِ العِبادِ ، ويقُولُونَ : إنَّ العَبدَ هُو الذِي يَخلُقُ فِعلَ نَفسِهِ بدُونِ أن يكُونَ للَّهِ في ذَلكَ تَقديرٌ سَابِقٌ أو كِتابَةٌ في اللَّوحِ المَحفُوظِ ، وإنَّما هُو شَيءٌ العَبدُ يَفعَلُه مُستَقِلاً .

* **وأهل السُّنَّةِ والجَماعَةِ** الوَسَطُ بينَ الفَريقَينِ فقالُوا : إنَّ اللَّهَ تَعالَىٰ هُو خالِقُ العِبادِ وأفعالِهم ، والعِبادُ فاعِلُونَ حَقيقةً ولَهم قُدرَةٌ عَلَىٰ أعمَالِهم ، واللَّهُ خالِقُهُم وخالِقُ قُدرَتِهم ، قَالَ تَعالَىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1] ، وأثبَتُوا لِلعَبدِ مَشيئةً واختِياراً تابِعينَ لمَشيئةِ اللَّهِ تَعالَىٰ ، قَالَ تَعالَىٰ : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾[2] ، فاللَّهُ أثبَتَ للعَبدِ مَشيئةً وقُدرَةً واختِياراً ، وأرجَعَ ذلكَ ورَبطَهُ بمَشيئَتِه سُبْحانَهُ وتَعالَىٰ ، فقَولُه : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ رَدَّ عَلَىٰ الجَبريَّةِ ، وقَولُه : ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ رَدَّ عَلَىٰ القَدَريَّةِ .

---

(١) سورة الصافات ، الآية : (٩٦) .

(٢) سورة التكوير ، الآيتان : (٢٨ ، ٢٩) .

ثالثاً : أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ وَسطٌ بينَ نُصوصِ الوَعدِ والوَعيدِ وأصحابِ الكَبائرِ ، بينَ المُرجِـئَةِ وبينَ الخَوارِجِ والمُعتَزِلَة

* **المُرجِـئَةُ** : نِسبةً إِلَىٰ الإرجاءِ ، وهو التَّأخيرُ ، وسُـمُّوا بذَلكَ لأنَّهم أخَّرُوا الأعمَـالَ عَن الإيمَـانِ ، بمَعنَىٰ أخرَجُوا الأعمَـالَ عَن مُسمَّىٰ الإيمَـان ، حَيثُ قالُوا : لا يَضُـرُّ الإيمَـانُ مَع ذَنبٍ كَمـا لا يَنفَعُ مَع الكُفرِ طاعَةٌ ، فعِندَهم أنَّ الأعمَـالَ لَيسَت داخِلَةً في مُسمَّىٰ الإيمَـانِ ، وأنَّ الإيمَـانَ لا يَزيدُ ولا يَنقُصُ ، وأنَّ مُرتَكِبَ الكَبيرَةِ كامِلُ الإيمـانِ غَيرُ مُعرَّضٍ للوَعِيدِ ، ومَذهَبُهم باطِلٌ بالكِتابِ والسُّـنَّةِ ويَقُولُونَ : ما دامَ العَبدُ يُؤمِنُ برَبِّه لا تَضُـرُّهُ المَعاصي أَخْذاً بنُصوصِ الوَعدِ التي فيها : أنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ رَحيمٌ ، وأنَّ اللَّـهَ رَؤُوفٌ بالعِـبادِ فيأخُذُونَ بهَـٰذِهِ النُّصوصِ ويَنسَـونَ أنَّ اللَّـهَ سُبْحانَهُ وتَعالَىٰ شَديدُ العِقابِ ، ويَنسَـونَ أنَّ اللَّـهَ سُبْحانَهُ وتَعالَىٰ يَغضَبُ عَلَىٰ مَنْ عَصاهُ فهُم يَأخُذُونَ بطَرفٍ مِن الأدِلَّةِ ويَترُكُونَ الطَّرفَ الآخرَ ، واللَّـهُ جَمعَهُمـا في آيَةٍ واحدَةٍ كقَولِه تَعالَىٰ : ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾[1] . فهُو مَع كَونِه غافِرُ الذَّنبِ وقابِلُ التَّوبِ هو أيضاً شَديدُ العِقابِ لِـمَنْ عَصاهُ ، لكِنَّ المُرجِـئَةَ أخَذُوا بالطَّرفِ الأوَّلِ ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ ، وتَركُوا ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ ، وقَالوا : ما دامَ الإنسانُ مُؤمِناً فمَهمَـا عَملَ مِن المَعاصي والكَبائرِ فإنَّه كامِلُ الإيمَـانِ ولا تَضُـرُّهُ المَعصِـيَةُ .

* **أمَّا الخَـوارِجُ والمُعـتَزِلَةُ (الوَعـيدِيَّةُ)** فهُم عَلَىٰ النَّقيضِ مِن المُرجِـئَةِ أخَذُوا بنُصُوصِ الوَعِـيدِ ، وتَركُوا نُصُوصَ الوَعدِ ، فأخَذُوا بقَولِه تَعالَىٰ : ﴿شَدِيدِ

(١) سورة غافر ، جزء من الآية : (٣) .

ٱلْعِقَابِ﴾ ، وقولِه تعالَىٰ : ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾[١] ، فأخَذُوا نُصوصَ الوَعيدِ وقالُوا : إنَّ مُرتكِبَ الكَبيرةَ كافِرٌ خالِدٌ مُخلَّدٌ في النَّارِ بدَليلِ قَولِه تعالَىٰ : ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ فهَٰذَا فيه أنَّ جَميعَ العُصاةِ في نارِ جَهنَّمَ خالِدينَ فيها أبداً ، ونَسُوا أنَّ اللَّهَ جَلَّ وعَلَا يَغفِرُ لِمَنْ يَشاءُ مِنْ أهلِ الإيمَانِ ، كَما قَالَ تعالَىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[٢] .

* **أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ** فهُم وَسَطٌ في بابِ وَعيدِ اللَّهِ بينَ هاتَينِ الطَّائفَتَينِ حَيثُ قالُوا : أنَّ مُرتكِبَ الكَبيرَةِ مُؤمِنٌ بإيمَانِه فاسِقٌ بكَبيرَتِه ، أو مُؤمِنٌ ناقِصُ الإيمَانِ وإنْ ماتَ ولَمْ يَتُبْ فهُوَ تَحتَ مَشيئَةِ اللَّهِ إنْ شَاءَ عَفا عَنهُ برَحمَتِه وفَضلِه وأدخَلَه الجَنَّةَ مِنْ أوَّلِ وَهلَةٍ ، وإنْ شَاءَ عذَّبَه بعَدلِه بقَدرِ ذُنوبِه في النَّارِ ، ولكِنَّه لا يُخلَّدُ فيها بلْ يَخرُجُ بَعدَ التَّطهيرِ والتَّمحيصِ مِن الذُّنُوبِ والمَعاصي ، بدَليلِ قَولِ النَّبيِّ ﷺ أنَّ اللَّهَ جَلَّ وعَلَا يَومَ القِيامَةِ يَقُولُ : «**أَخْرِجُوا مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»[٣] ثُمَّ يَدخُلُ الجَنَّةَ بشَفاعَةٍ أو بفَضلِ اللَّهِ ورَحمَتِه ، وكُلٌّ مِنْ فَضلِ اللَّهِ تعالَىٰ ، ولا يَخلُدُ في النَّارِ إلَّا أهلُ الكُفرِ ؛ هَٰذَا هُو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ الوَسَطُ في أنَّ مُرتكِبَ الكَبائرِ مِنْ المُؤمِنينَ أنَّهم لا يَكفُرُونَ خِلافاً للخَوارجِ ، وأنَّهم عُرضَةٌ للعِقَابِ خِلافاً للمُرجِئَةِ ؛ فهُم جَمعُوا بينَ النُّصوصِ وعَمِلُوا بِها كُلِّها فبِذلكَ صارُوا وَسَطاً في هَٰذَا البابِ بينَ الوَعيدِيَّةِ والمُرجِئَةِ .

(١) سورة الجن ، جزء من الآية : (٢٣) .
(٢) سورة النساء ، جزء من الآية : (٤٨) .
(٣) «صحيح البخاري» (١/ ١١) .

رابعاً : أهلُ السُّنَّةِ وَسَطٌ في أصحابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رِضوانُ اللَّهِ عَليهِم بينَ الخَوارجِ وبينَ الرَّافِضَةِ والشِّيعَةِ :

* **فالخَوارجُ** كفَّرُوا كَثيراً مِن الصَّحابَةِ بناءً عَلَىٰ مَذهَبِهم الفاسِد في نُصوصِ الوَعيدِ ، فكفَّرُوا عَلِيّاً ومُعاويَةَ ومَنْ مَعهُما مِنْ الصَّحابَةِ وقاتَلُوهُم ، واستَحلُّوا دِماءَهُم وأَموالَهم .

وأصحابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُم أفضَلُ الأُمَّةِ وإذا صَدرَ مِن أحَدِهم خَطأٌ فإنَّهم أقرَبُ إلَىٰ مَغفِرَةِ اللَّهِ مِنْ غَيرِهم مِنْ العُصَاةِ ، لِفَضلِهم وسَبقِهم ، قَالَ تَعالَىٰ : ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ ﴾(١) .

* **أمَّا الرَّافِضَةُ** : فإنَّهم غَلَوا في عَلِيِّ بنِ أبي طالِب رضي الله عنه وأهلِ البَيتِ ، حَتَّىٰ إنَّ مِنهُم مَنْ اعتقَدَ أنَّ عَلِيّاً هُو اللَّهُ وهُم غالِيَةُ الشِّيعَةِ الذِينَ حرَّقَهم عَلِيٌّ رضي الله عنه بالنَّارِ وأمرَ بالأَخاديدِ فحُفِرَت وأَضرَمَ النِّيرانَ ثُمَّ ألقَاهُم فيها وهُم أحياءُ ، غَضَباً للَّهِ تَعالَىٰ ، وأقَرَّ الصَّحابَةُ عَلِيّاً عَلَىٰ قَتلِهم إلَّا أنَّهم يَقُولُونَ : أنَّه لَو قَتلَهُم بالسَّيفِ لَكانَ أحسَنَ مِنْ قَتلِهم بالنَّارِ ، لأنَّ النَّبيَّ ﷺ يَقُولُ : «**لَا يُعَذِّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ**»(٢) لكِنَّهم وافَقُوا عَلَىٰ كُفرِهم وقَتلِهم ، وكَثيرٌ مِن الرَّوافِضِ لا يَعتَقِدُونَ أنَّ عَلِيّاً إلَٰهٌ ولكِنْ يَقُولُونَ : هُوَ أحَقُّ بالخِلَافَةِ مِنْ أبي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثمانَ وأنَّ هَٰؤُلاءِ مُغتَصِبُونَ للخِلافَةِ وظَلَمُوا عَلِيّاً في أنَّهم أخَذُوا الخِلَافَةَ قَبلَه وكانَ هُو أَوْلَىٰ بالوَحيِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وكُلُّ هَٰذَا كَذِبٌ ، فالخَلِيفَةُ بَعدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بإجمَاعِ المُسلِمينَ

(١) سورة التوبة ، جزء من الآية : (١١٧) .
(٢) «مُسند الإمام أحمد» (٣/ ٤٩٤) ، «سُنَن أبي داود» (٢٦٧٣) .

هُو أبُو بَكرٍ رضي الله عنه ثُمَّ مِن بَعدِه عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه ، ثُمَّ عُثمانُ بنُ عَفَّانَ رضي الله عنه ، ثُمَّ عَليُّ بنُ أَبي طالِب رضي الله عنه وهُو الخَليفَةُ الرَّابعُ ؛ هَـٰذَا مَوقِفُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ مِن صَحابَةِ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ فهُم يَعتقِدُونَ فَضلَهم وسَابِقَتَهم وأنَّهم أفضَلُ الأُمَّةِ ، لِقَولِه ﷺ : «خَيْرُكُمْ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»(١) ، وقَولِه ﷺ : «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»(٢) ، وقَالَ تَعالَىٰ : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾(٣) . فلا يُبغِضُ أصحابَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ ويَسُبُّهم ويَنتَقِصُهم إلَّا كافِرٌ كَما في هَـٰذِهِ الآيَةِ : ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ ، فمَوقِفُ الرَّافِضَةِ مِن صَحابَةِ الرَّسُولِ ﷺ التَّكفيرُ والتَّنقُّصُ والطَّعنُ فيهِم ، ويَعتَقِدُونَ ذَلكَ مِنْ أفضَلِ القُرُبَاتِ قبَّحَهُم اللَّـهُ .

* **أمَّا أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** فإنَّهم يُحِبُّونَ كُلَّ الصَّحابَةِ رضي الله عنهم وأهلَ البَيتِ وعَليَّ بنَ أبي طالِب رضي الله عنه والعَبَّاسَ رضي الله عنه وأهلَ البَيتِ وغَيرَهُم مِن الصَّحابَةِ ، لِـمَا جاءَ في الكِتابِ والسُّـنَّةِ مِن فَضلِهم وسابِقَتِهم والنَّهيِ عَن تَنقُّصِهم والأمرِ بالاقتِداءِ بِهم واتِّباعِهم ، قَالَ تَعالَىٰ : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا

(١) متفق عليه : (سبق تخريجه) .
(٢) متفق عليه : «صحيح البخاري» (٣/ ١٣٤٣) ، «صحيح مسلم» (٤/ ١٩٦٧ ، ٢٥٤١) .
(٣) سورة الفتح ، الآية : (٢٩) .

﴿ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾[١]، فأهلُ السُّـنَّةِ يُحبُّونَهم كُلَّهم ويتوَلَّونهم كُلَّهم لا يُفرِّقُونَ بَينَهم ويَعتَقِدُونَ فَضلَهم وسابِقَتَهم، وأنَّهم صَحابَةُ الرَّسُولِ ﷺ وأنَّ فَضائلَهُم كَثيرَةٌ في كِتابِ اللَّـهِ، وأنَّ أحداً لا يُمكِنُ أنْ يَصِلَ إِلَىٰ دَرجَتِهم مَهما بَلغَ مِن العِبادَةِ ومَهما بَلغَ مِن الأعمَالِ الصَّالحَةِ فلا يُمكِنُ أنْ يَلحَقَ بالصَّحابَةِ أبداً «لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»[٢].

فأهلُ السُّـنَّةِ والجَمَاعَةِ يُخالِفُونَ الخَوارجَ الذينَ يُكفِّرُونَ كَثيراً مِنْ الصَّحابَةِ، ويُخالِفُونَ الشِّيعَةَ الذين يَغلُونَ في عَلِيٍّ رضي الله عنه وأهلِ البَيتِ ويَنتَقِصُونَ غَيرَهُ مِنْ الصَّحابَةِ.

هَـٰذِهِ وَسَـطِيَّةُ الفِرقَةِ النَّاجِـيَةِ: أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ وَسَـطٌ بَينَ فِرَقِ الضَّلالِ مِنْ الخَوارجِ والمُرجِـئَةِ والشِّـيعَةِ والقَـدَريَّةِ، وبِهَـٰذَا صارُوا الأُمَّةَ الوَسَـطَ، وصَدقَ اللَّـهُ العَظيمُ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾[٣].

* **أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ** هُم الأصلُ في أُمَّةِ مُحمَّـدٍ ﷺ هُم الامتِدادُ التَّاريخيُّ الصَّحيحُ لأهلِ مِلَّةِ الإسلامِ، كَمـا أنَّ مِلَّةَ مُحمَّـدٍ ﷺ هِي الامتِدادُ الطَّبيعِيُّ والصَّحيحُ لِمِلَلِ الأنبـياءِ السَّابِقـينَ.

فأهلُ الفِرَقِ الأُخرَىٰ إذاً دُخَلاءُ عَلَىٰ هَـٰذِهِ المِلَّةِ، وأقلِّيَّـاتٌ شاذَّةٌ خارِجَةٌ عَن المَسـارِ الأصلي للأُمَّةِ المُسلِمَة.

---

(١) سورة الحشر، الآية: (١٠).

(٢) متفق عليه، سبق تخريجه.

(٣) سورة البقرة، جزء من الآية: (١٤٣).

ظَـاهِـرَةُ التَّـكفِـير

مِن الظَّواهِرِ التي ظَهرَت وانتَشـرَت ظاهِرَةُ التَّكفيرِ .

والكُفرُ عَلَىٰ نَوعَـين :

الأوَّلُ : كُفـرٌ أَصليٌّ : وهُو الكُفرُ الذي لَـمْ يَدخُلْ صاحِـبَه في الإسلامِ أصلاً ، كالمُشركينَ ، وأنواعِ الكَفرَةِ مِنْ وَثَنِيِّـينَ ومُلحِدينَ ، فهَـؤُلاءِ الكُفَّارُ أصلِيُّـون .

الثَّـاني : كُفرُ رِدَّةٍ عَن دِينِ الإسلامِ : وهُو الذي يكُونُ صاحِبُه مُسلِمـاً ثُمَّ يَرتَكِبُ ناقِضاً مِن نَواقِضِ الإسلامِ ، فيَخرُجُ مِن الدِّينِ ، ويَصيرُ مُرتَدّاً ، فهَـٰذَا كافِرٌ كُفرَ رِدَّةٍ .

* ونَواقِضُ الإسلامِ مَعروفَةٌ عِندَ أهلِ العِلمِ :

ـ فمَنْ أَشـرَكَ باللَّـهِ ، أو دَعا غَيرَ اللَّـهِ ، أو اسـتَغاثَ بِغَيرِ اللَّـهِ ، أو اسـتَعانَ بغَيرِ اللَّـهِ ، أو ذَبحَ لِغَـيرِ اللَّـهِ ، فإنَّه يُعَـدُّ مُشرِكاً باللَّـهِ مُرتَداً عَن الإسلامِ ، لأنَّه فَعلَ الشِّركَ الأكبَر ، وإنْ كانَ يَنطِقُ بالشَّهادتَينِ .

ـ وكذلكَ مِن نَواقِضِ الإسلامِ : سَبُّ اللَّـهِ عَزَّ وجَلَّ ورَسُولِه ﷺ أو الاسـتِهزاءُ بشَيءٍ مِن كِتابِ اللَّـهِ ، أو سُـنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ فمَنْ اسـتَهزأَ باللَّـهِ ، أو بكِتابِه ، أو بِرَسُـولِه ، أو بسُـنَّتِه ، فإنَّه يَكفُرُ بذلكَ ، جادّاً أو هازِلاً ، لِقَولِه تَعالَىٰ : ﴿ وَلَـئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ

كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾[1] . فمَا المَقالَةُ التي قالُوها؟ :

قَالُوا : «ما رَأينَا مِثلَ قُرَّائِنا هَـٰؤُلاءِ أَكذَبُ أَلْسِنَةً ، وأَرْغَبُ بُطُوناً ، وأَجْبَنُ عِندَ اللِّقَاءِ»[2]، يَعنُونَ رَسُولَ اللَّـهِ ﷺ وأصحابَه ، فأنزَلَ اللَّـهُ تكفيرَهُم في آيَةٍ تُتلَىٰ إِلَىٰ يَومِ القِيامَةِ ، مِنْ أجلِ تَحذيرِ المُسلِمينَ مِنْ الوُقُوعِ في مِثلِ هَـٰذَا .

ـ كَذلكَ السِّحرُ تَعلُّمُهُ وتَعليمُهُ واعتِقادُه ، كُفرٌ باللَّـهِ عَزَّ وجَلَّ ، وادِّعاءُ عِلمِ الغَيبِ عَن طَريقِ الكِهَانَةِ ، أو عَن طَريقِ السِّحرِ والتَّنجيمِ أو العَرافَةِ ، فهَـٰذَا كُفرٌ يُخرِجُ مِن المِلَّةِ ، وهَـٰذَا الذي يُحكَمُ عَليهِ بالكُفرِ .

ـ كذلكَ إذا حرَّمَ حَلالاً مُجمَعاً عَلَىٰ حِلِّه ، أو أَحَلَّ حَراماً مُجمَعاً عَلَىٰ تَحريمِه ، فإنَّه يَكفُرُ بذلكَ ، أو أَنكرَ شَيئاً مِن الدِّينِ قَد عُلِمَ بالضَّرورَةِ ، كَما لَو جَحدَ وُجُوبَ الصَّلاةِ ، أو وُجُوبَ الزَّكاةِ ، أو وُجُوبَ الصَّومِ ، أو الحَجِّ ، فإنَّه يُحكَمُ عَليهِ بالكُفرِ .

---

(١) سورة التوبة ، الآيتان : (٦٥ ، ٦٦) .

(٢) «تفسير الطبري» (١٠/ ١١٩) ، «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٥١) ، «أسباب النزول» للواحِدي ، ص (١٨٧) .

* **وقد ذكرَ الشَّيخُ حَمَدُ بنُ عَتيق رَحِمَهُ اللَّهُ الأشياءَ التي يَصِيرُ بِها المُسلِمُ مُرتَدّاً، ومِنها:**

الشِّركُ باللَّهِ، وإظهَارُ الطَّاعَةِ والمُوافَقةِ للمُشركينَ عَلَىٰ دِينِهم، ومُوالَاةُ المُشرِكينَ، والجُلُوسُ عِندَ المُشركينَ في مجَالِسِ شِركِهم مِنْ غَيرِ إنْكارٍ، والاستِهزاءُ باللَّهِ أو بكِتابِه أو برَسُولِه ﷺ وظُهورُ الكَراهَةِ والغَضبِ عِندَ الدَّعوَةِ إِلَىٰ اللَّهِ، وتِلاوَةِ آياتِه، والأمرِ بالمَعرُوفِ والنَّهي عَن المُنكَرِ، وكَراهَةُ ما أنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِه مِن الكِتابِ والحِكمَةِ، وعَدمُ الإقْرارِ بِما دلَّت عَليه آياتُ القُرآنِ والأحادِيثِ، والمُجادَلةُ في ذَلكَ، والتَّحاكُمُ إِلَىٰ غَيرِ كِتابِ اللَّهِ وسُنَّةِ رَسُولِه ﷺ»[1] فعَدَّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَـٰذِهِ الأُمورَ رِدَّةً عَن الإسلامِ.

* أمَّا مَنْ لَمْ يَرتكِبْ ناقِضاً مِن نَواقِضِ الإسلامِ، فإنَّه لا يُحكَمُ عَليه بالكُفرِ، حَتَّىٰ وإنْ كانَ الذِي ارتكَبَهُ كَبيرَةٌ مِن الكَبائرِ، فإنَّه يُحكَمُ عَليه بالفِسقِ، وإنْ كانَ ارتكبَ خَطأً أو مَعصِيَةً أو مُخالفَةً، يُحكَمُ عَليه بأنَّه مُخطِئٌ أو مُخالِفٌ، أو ما أشبَه ذَلكَ مِن الصِّفاتِ التي تَتناسَبُ بِما ارتكبَه، فالإنْصافُ يَقتَضي أنْ نَزِنَ الأُمورَ بمَوازِينِها الشَّرعيَّةِ، ولا نُطلِقُ الكُفرَ عَلَىٰ كُلِّ مَنْ ارتكبَ مُخالَفةً أو فَعلَ ذَنباً.

* فمَنْ أكلَ الرِّباً مَثلاً نَحكُمُ عَليه بأنَّه فاسِقٌ مُرتكِبٌ لكَبيرَةٍ إلَّا إذا استَحلَّهُ، أي قَالَ: إنَّ الرِّبا حَلالٌ، حِينَئذٍ نَقُولُ: إنَّه كافِرٌ، لأنَّه استَحلَّ حَراماً مُجمَعاً عَلَىٰ تَحريمِه، أمَّا إذا أكلَه غَيرُ مُستَحِلٍّ لَه فإنَّه يَكُونُ فاسِقاً، ولا يَخرُجُ بذَلكَ مِن الدِّينِ، بَلْ يُعامَلُ مُعامَلةَ الفاسِقينَ مِن المُؤمِنين.

(١) «سَبيل النجاة والفِكاك»، ص (٧٤).

* الواجبُ الشَّرعيُّ عَلَىٰ هَـٰؤُلاءِ الذِينَ يأخُذُونَ مُسَـمَّياتِ : «التَّبديعُ ، والتَّفسِيقُ ، والتَّكفِيرُ» وهم لا يَفقَهُونَها : أن يَتعلَّمُوا قَبلَ أن يَتكلَّمُوا ، وأن يتَّـقُوا اللَّـهَ تَعالَىٰ ، لأنَّ الكَلامَ بغَيرِ عِلمٍ لا سِيَّما في هَـٰذِهِ الأُمورِ شَـرٌّ عَظيمٌ ، ولأنَّه أيضاً مِن الكَلامِ عَلَىٰ اللَّـهِ بغَيرِ عِلمٍ ، وهَـٰذَا أعظَمُ مِنْ الشِّـركِ لِقَولِه تَعالَىٰ : ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَـٰذَا حَلَـٰلٌ وَهَـٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾[1] ، وقال تَعالَىٰ : ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۖ﴾[2] .

* ومِن آكَدِ الواجِباتِ الشَّـرعيَّةِ عَلَىٰ أبنَـاءِ المُسلِمينَ وطُلَّابِ العِلمِ : أنْ يَتفقَّهُوا في الدِّينِ وأنْ يَتعلَّمُوا العِلمَ النَّافِعَ مِنْ مَصادِرِهِ الأصلِـيَّةِ وعَلَىٰ أهلِهِ المَعرُوفِينَ بِه ، ثُمَّ بَعدَ ذَلكَ يَعلَمُونَ كَيفَ يَتكلَّمُونَ ، وكَيفَ يُنزِلُونَ الأُمورَ مَنازِلَها .

* لِأنَّ أهلَ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ قَديمـاً وحَديثـاً قَد حَفِظُوا ألسِـنتَهُم ، فلَمْ يَتكلَّمُوا إلَّا بعِلمٍ ، وإنَّمـا يُطلِقُ التَّبديعَ ، والتَّفسِيقَ ، والتَّكفِـيرَ جُزافاً الجَهلَةُ الذِينَ يَظُـنُّونَ أنَّهم عُلَمـاءُ ، وهُم لَـمْ يَتفقَّهُوا في دِينِ اللَّـهِ تَعالَىٰ .

نَسألُ اللَّـهَ سُبْحانَهُ وتَعالَىٰ أنْ يَجعلَنا مِن هَـٰذِهِ الأُمَّةِ الوَسَـطِ،

وأنْ يُوفِّقَـنا وإيَّاكُم لِقَولِ الحَقِّ والعَملِ به.

---

(١) سورة النحل ، الآية : (١١٦) .

(٢) سورة النحل ، جزء من الآية : (١٠٥) .

التَّحـذِيرُ مِن الغُلُـوِّ في التَّكفـير

قاعِدَةٌ جَليلَةٌ عَظيمَةٌ : «مَنْ ثَبتَ إِسلامُه بيَقـينٍ فَـلا يَزُولُ إِلَّا بيَقـينٍ»

أي : مَنْ كانَ إسلامُه صَريحاً لا يَخرُجُ مِنهُ إلّا بكفرٍ بَواحٍ صريحٍ . فقَد اتَّفقَ أهلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ عَلَىٰ هَـٰذِهِ القاعِدَةِ العَظيمَةِ ، فكانُوا أعظَمَ النَّاسِ وَرَعاً في بابِ التَّكفيرِ ، وأبعَدَهُم مِن ذَلكَ ؛ لأنَّهم كانُوا يَفقَهُونَ أحكامَ مَسألَةِ التَّكفيرِ ، ويَعلَمُونَ أنَّ مَسألَةَ تَكفيرِ المُسلِمِ مَسألَةٌ خَطيرَةٌ ، ويَترتَّبُ عَليه آثارٌ عَظيمَةٌ .

فيَجِبُ عَدمُ الخَوضِ فيها دُونَ دَليلٍ بَيِّنٍ ، وأنَّ الأصلَ في المُسلِمِ الظَّاهِرِ العَدالَةِ بَقاءُ إسلامِه وعَدالَتُه ؛ حَتَّىٰ يَتحقَّقَ زَوالُ ذَلكَ عَنهُ بمُقتَضىٰ الدَّليلِ الشَّرعِيِّ ، وعَمَلاً بالقاعِدَةِ الفِقهِـيَّةِ : اليَقينُ لا يَزُولُ بالشَّكِّ . فالشَّكُّ طارِئٌ عارِضٌ ، والأصْلُ هُو اليَقِـينُ .

* **قَالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِـيَةَ** رَحِمَهُ اللَّهُ : «فلَيسَ لأحَدٍ أنْ يُكَفِّرَ أحَداً مِن المُسلِمينَ ، وإنْ أخطأَ وغَلطَ ؛ حَتَّىٰ تُقامَ عَليه الحُجَّـةُ ، وتُبيَّنُ لَه المَحَجَّةُ ، ومَنْ ثَبتَ إسـلامُه بيَقـينٍ لَـمْ يَزُلْ ذَلكَ عَنهُ بشَـكٍّ ؛ بَلْ لا يَزُولُ إلَّا بَعدَ إقامَةِ الحُجَّةِ ، وإزالَةِ الشُّـبهَةِ»[1] .

إذنْ ؛ مَن دَخلَ الإسلامَ بيَقـينٍ ظاهِرٍ لا يَخرُجُ إلَّا بيَقـينٍ صَريحٍ ؛ لأنَّ اليَقـينَ لا يُزالُ بالشَّكِّ . واليَقـينُ المُخرِجُ مِن الإسلامِ : أنْ يُنكِرَ مَعلُوماً مِن الدِّينِ بالضَّرُورَةِ ،

(١) «مجموع الفتاوَىٰ» (١٢/ ٥٠١) .

أو يَستَحِلَّ حَراماً قَطعِيّاً لا شَكَّ فيه . أو يَصدُرُ عَنهُ : قَولٌ أو فِعلٌ لا يَحتَمِلُ تَأويلاً غَيرَ الكُفرِ ؛ كأنْ يَسجُدَ لصَنمٍ بغَيرِ إكْراهٍ ، أو يَدُوسَ عَلَىٰ المُصحَفِ الشَّريفِ ، أو يَرمِيَهُ في القاذُوراتِ ، أو يَسُبَّ اللَّهَ تَعالَىٰ أو رَسُولَه ﷺ أو كِتابَهُ بعِبارَةٍ صَريحَةٍ لا لَبسَ فيها ولا شُبهَةَ ، ونَحوَ ذَلكَ مِن الأُمورِ المُكَفِّرَةِ .

ومِنها يَنبغِي الاحتِرازُ مِن إطلاقِ الكُفرِ ما وَجدَ إلَىٰ ذلكَ سَبيلاً ؛ فبابُ التَّكفيرِ خَطيرٌ وعَظيمٌ ، مَنْ لَمْ يَعرِفْ الواجِبَ فيه يَزِلُّ ويَضِلُّ . وقَد تَوقَّفَ فيه كِبارُ الأئمَّةِ فسَلِمُوا ، وأقدَمَ عليه المُبتَدِئونَ فسَقطُوا . وقَد حذَّرَ النَّبيُّ ﷺ أنْ يُكفَّرَ أحَدٌ دُونَ بُرهانٍ ، قَالَ ﷺ : «**أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ**»(١) .

* وقَالَ ﷺ : «**مَنْ دَعَا رَجُلاً بِالْكُفْرِ أَوْ قَالَ عَدُوَّ اللَّهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلاَّ حَارَ عَلَيْهِ**»(٢) .

* وقَالَ ﷺ : «**وَلَعْنُ المؤْمِنِ كَقَتْلِهِ ، وَمَنْ رَمَىٰ مُؤْمِناً بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ**»(٣) .

* وقَالَ ﷺ : «**لَا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلاً بِالفُسُوقِ ، ولا يَرْمِيهِ بِالكُفْرِ ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ**»(٤) .

---

(١) متفق عليه : «صحيح البخاري» (٤/ ٦١) ، «صحيح مسلم» (٦٠) .
(٢) «صحيح مسلم» (١/ ٤٩) .
(٣) متفق عليه : «صحيح البخاري» (٦٠٤٧) ، «صحيح مسلم» (١١٠) .
(٤) «صحيح البخاري» (٦١٤) .

إنَّ كَلمَةَ التَّفسيقِ والتَّبديعِ والتَّكفيرِ كَلِمَةٌ خَطيرَةٌ ، لا تَذهَبُ سُدًى إذا نَطقَ بِها الإنسانُ .

فإذا قَالَ الرَّجلُ لأخِيهِ : يا فاسِقُ ، يا مُبتَدِعُ ، يا كافِرُ ، يا عَدُوَّ اللَّهِ ، وهُو لَيسَ كَذلكَ ، حارَ عَليهِ ـ أي رَجعَ عَلَيه ـ وَبالُ هَـٰذِهِ الكَلمَةِ لأنَّه لَـمَّا قَالَ رَجُلٌ : «**واللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ**» قَالَ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ : «**مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّىٰ عَلَيَّ أَلَّا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ ، إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ**»(١) .

* وهَـٰذِهِ كَلمَةٌ واحدَةٌ . وقَالَ النَّبيُّ ﷺ : «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا ، يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ والْمَغْرِبِ**»(٢) .

* إذَن فالكَلِمةُ وإنْ كانَت واحِدَةً فهِيَ خَطيرَةٌ جِدّاً ؛ فهَـٰؤُلاءِ الذين يَتكلَّمُونَ في أَعراضِ العُلَماءِ مِنْ السَّلَفِ وغَيرِهم بالتَّكفيرِ والتَّفسِيقِ والتَّبديعِ لا يَضُرُّونَ العُلَماءَ ، وإنَّما يَضُرُّونَ أنفُسَهم ، لأنَّ العُلَماءَ لَهم قَدرُهُم وعِلمُهُم ومَكانَتُهم ، واللَّهُ لَا يُضِيعَ أعمَالَهم ، وما قدَّمُوهُ للإسلامِ والمُسلِمينَ مِن الأعمَالِ الجَليلَةِ ، والخَوضُ فيهِم يَرجِعُ وَبالُه عَلَىٰ المُتكلِّمينَ .

فيَجِبُ أن يتَّقيَ اللَّهَ مَنْ يَتكلَّمُونَ في أعراضِ العُلَماءِ الأَمْواتِ والأَحياءِ ، لأنَّ اللَّهَ تَعالَىٰ قَد حذَّرَ مِن اتِّباعِ هَـٰؤُلاءِ بقَولِه تَعالَىٰ : ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ۝٦**﴾(٣) .

---

(١) «صحيح مسلم» (٤/ ٢٠٢٣) .
(٢) «صحيح البخاري» (٤/ ١٨٤) .
(٣) سورة الحجرات ، الآية : (٦) .

اِعلَمْ أخي المُسلِم وفَّقني اللَّـهُ وإيَّاكَ لمَرضاتِه ، وجَعلَنا مِمَّنْ يَخشَـاهُ ويتَّقِـيهِ حَقَّ تُقَـاتِه أنَّ : لُحُومَ العُلَمـاءِ مَسمُومَةٌ ، وعادَةُ اللَّـهِ في هَتكِ أستارِ مُنتَقِصِيهم مَعلُومَةٌ ، وأنَّ مَنْ أطلَقَ لِسَـانَه في العُلَمـاءِ بالثَّلبِ بَلاهُ اللَّـهُ قبلَ مَوتِه بمَوتِ القَلبِ(١) . ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(٢) .

* وتَذكَّر يا مُسلِم أنَّ مُعاداةَ العُلَمـاءِ تُعتَبرُ مُحارَبةً للَّـهِ تَعالَىٰ ، ففي صَحيحِ البُخارِي عَن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّـهَ تَعالَىٰ قَالَ : «مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِـيّاً فَقَدْ آذَنْتُـهُ بِالحَربِ»(٣) .

* وعَنْ أَبِي حَنيفَةَ والشَّافِعِيِّ رحمَـهُما اللَّـهُ قَالَا : «إنْ لَـمْ يَكُنْ العُلَمـاءُ أَولِيـاءَ اللَّـهِ فلَيسَ لِلَّـهِ وَلِيٌّ»(٤) .

فلا شَكَّ أنَّ مَنزِلةَ العُلَمـاءِ في الإسلامِ عَظيمَةٌ فهُم وَرثَةُ الأنبِـياءِ وحَملَةُ الدِّينِ للنَّاسِ ، واستَشهَدَهُم اللَّـهُ عَلَىٰ أعظَمِ مَشْـهُودٍ بِه وأجَلِّهِ وهُو تَوحِيدُه ، وقَرنَ شَهادَتَهُم بشَهادَتِه وشَهادَةِ مَلائكَتِه ، قَالَ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾(٥) .

(١) ذكره ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري» ، والإمام النووي في مقدمة «صحيح مسلم» .
(٢) سورة النور ، جزء من الآية : (٦٣) .
(٣) «صحيح البخاري» (٦٥٠٢) .
(٤) الخطيب البغدادي ، «الفقيه والمتفقه» ، (١/ ١٥٠) .
(٥) سورة آل عمران ، الآية : (١٨) .

* فإذا كانَ انتِقَـادُ العُلَمـاءِ وفَتاواهُم بقَصدِ تَجريحِهِم والتَّشهيرِ بِهم والتَّنقُّصِ مِنْ قَدرِهِم والنَّيلِ مِنْ أعراضِهِم وتَتبُّعِ أخطائِهم وعَثَراتِهم، فإنَّ هَـٰذَا لا يَجُـوزُ لمُسلِمٍ أن يَفعلَهُ بأخِيهِ المُسلِمِ مِنْ عامَّةِ المُسلِمينَ، فكَيفَ بعُلَمـاءِ الأُمَّـةِ وحُمـاةِ الدِّين.

* ويَكُونُ التَّحريمُ في حَقِّ العُلَمـاءِ أشَـدُّ وأعظَمُ، قَالَ ﷺ: «**يَا مَعْشَـرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَـانِهِ وَلَـمْ يَدْخُلِ الإِيمَـانُ قَلْبَـهُ لَا تَغْـتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوَرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِـعْ عَوْرَةَ أَخِـيهِ يَتَّبِـعْ اللَّـهُ عَوْرَتَهُ حَتَّىٰ يَفْضَحَهُ فِي بَيْـتِهِ**»[(١)].

فكَيفَ بعُلَمـاءِ الأُمَّةِ وهُم وَرثَةُ الأنبياءِ، وحُمَـاةُ الدِّينِ، وحُرَّاسُ العَقيدَةِ، الذينَ يَدعُونَ مَنْ ضَلَّ إلَىٰ الهُدَىٰ، ويُبَصِّرُونَ بكِتابِ اللَّـهِ أهلَ العَمَىٰ، ويَصبِرُونَ مِنهُم عَلَىٰ الأذَىٰ، فكَم مِنْ قَتيلٍ لإبْلِيسَ قَد أَحْـيَوهُ، وكَم من ضَالٍّ تائهٍ قَد هَدَوْهُ.

* قَالَ ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَـمْ يُجِلَّ كَبِيرَنَا وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيَعْرِفْ لِعَالِـمِنَا حَقَّهُ**»[(٢)]، فالسَّادَةُ العُلَمـاءُ هُم وَرثَةُ الأنبياءِ، الذِينَ هُم عَلَىٰ الحَقِّ أدِلَّاءُ، فهُم مَناراتُ الهُدَىٰ، ومَصابيحُ الدُّجَىٰ، الذين يُنيرُونَ للنَّاسِ الطَّريقَ، ليَصِلُوا بِهم إلَىٰ مَدارِجِ التَّوفِيقِ.

قَالَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: واصِفاً لهَم: «هُم في الأرضِ بمَنزِلَةِ النُّجُومِ في السَّماءِ، بِهم يَهـتَدِي الحَيرانُ في الظَّلمَـاءِ، وحاجَةُ النَّاسِ إلَيهِم أعظَمُ مِنْ حاجَتِهم إلَىٰ الطَّعامِ والشَّـرابِ»[(٣)].

---

(١) «مُسند الإمام أحمد» (١٩٧٧٦)، «سُـنَن ابي داود» (٤٨٨٠)، وصحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود».
(٢) «مسند الإمام أحمد» (٦٧٣٣)، «سنن أبي داود» (٤٩٤٣)، «سنن الترمذي» (١٩٢٠)، الألباني «صحيح الجامع» (٥٤٤٣)، «صحيح الترغيب والترهيب» (١٠٠).
(٣) «إعلام الموقعين» (١/ ٩).

أقْسَامُ النَّاسِ في مَسألَةِ التَّكفِير

أوَّلاً : نَجِدُ فَريقاً يَتسَرَّعونَ في إطلاقِ الكُفرِ ؛ فيُكَفِّرونَ بالكَبيرَةِ ، ولا يَحكُمُونَ بإسلَامِ مَنْ نَطقَ الشَّهادتَينِ ، وصَلَّىٰ وصَامَ ، وأَدَّىٰ فَرائضَ الإسلامِ ؛ ما لَمْ يَتحقَّقوا مِنْ إسلامِه بشُروطٍ ؛ حدَّدُوها لَمْ تَرِدْ في الكِتابِ ولا في السُّنَّةِ .

ثانياً : ونَجِدُ فَريقاً آخَرَ فرَّطَ فيه تَفريطاً عَظيماً ؛ فمَنعُوا التَّكفيرَ مُطلَقاً ، ويَرونَ أنَّ مَنْ تلفَّظَ بالشَّهادَتينِ لا يُمكِنُ تكفيرُهُ بحَالٍ ؛ بلْ قَالُوا : إنَّه لا يَجُوزُ تَكفيرُ شَخصٍ بعَينِه ، وإنَّما إطلاقُ الكُفرِ يكُونُ عَلَىٰ الأعمَالِ . وبهَٰذَا فهُم لا يُكَفِّرُونَ أحَداً البَتَّةَ ؛ حَتَّىٰ المُرتَدِّينَ، ومُدَّعِي النُّبوَّةِ ، وجاحِدي وُجُوبِ الصَّلاةِ ، ونَحوِ ذَلكَ مِن الأُمورِ التي أجمعَ أهلُ العِلمِ عَلَىٰ خُروجِ أصحابِها مِن دائرَةِ الإسلامِ .

ثالثاً : أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فقَد هَداهُم اللَّهُ تَعالَىٰ لِمَا اختُلِفَ فيه مِنْ الحَقِّ بإذنِه ؛ لالتِزامِهم بالدَّليلِ الشَّرعيِّ . فهُم لا يَمنَعُونَ التَّكفيرَ بإطلاقٍ ، ولا يُكَفِّرُونَ بكُلِّ ذَنبٍ . لَمْ يَقُولُوا : إنَّ تكفيرَ المُعَيَّنِ غيرُ ممكنٍ . ولَمْ يَقُولُوا بالتَّكفيرِ بالعُمُومِ ، دُونَ تَحقيقِ شُروطِ التَّكفيرِ وانتِفَاءِ مَوانعِهِ مِن حَقِّ المُعَيَّنِ . ولَمْ يتوقَّفُوا في إثباتِ وَصفِ الإسلامِ لِمَنْ كانَ ظاهِرُهُ التِزامُ الإسلامِ ؛ بَلْ يُحسِنُونَ الظَّنَّ بأهلِ القِبلَةِ المُوَحِّدينَ . ومَنْ أتَىٰ بمُكَفِّرٍ ، واجتَمعَت عَليه الشُّروطُ وانتَفَت في حَقِّهِ المَوانِعُ فإنَّهم لا يَتردَّدُونَ ولا يَتمَيَّعُونَ ، ولا يَتحَرَّجُونَ مِنْ تَكفِيرِه .

أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ لا يُكفِّرُونَ بمُطلَقِ الذُّنوبِ ، ولا يُكفِّرُونَ أهلَ الكَبائرِ ، ما لَـمْ يَستَحِلُّوا الكَبيرَةَ المَقطُوعِ بِحُرمَتِها .

أهلُ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ يقُولُونَ ما يَقُولُه أهلُ العِلمِ مِن التَّكفيرِ : بالشِّركِ باللَّـهِ ، وتَبديلِ شَـريعَةِ اللَّـهِ ، ومُناصَرةِ الكُفَّـارِ عَلَىٰ المُسلِمينَ . وغَيرِها مِنْ نَواقِضِ الإسلامِ الاعتِقَـاديَّةِ ، والقَوليَّـةِ ، والفِعليَّـةِ .

ولا يَختلِفُ أئمَّةُ المُسلِمينَ بكُفْرِ كُلِّ مَنْ جاءَ بِقَولٍ أو اعتِقَـادٍ يُناقِضُ أصلَ الإيمَـانِ ولا يَجتَمِعُ مَعهُ ، وقامَت عَليه الحُجَّـةُ ، وانتَفت عَنهُ الشُّـبَهُ .

اللَّـهُمَّ اجعَلْ عَمَلي كُلَّهُ صالحاً ،

واجعَلهُ لِوَجهِكَ خالِصاً ،

ولا تَجعَلْ لِأَحَـدٍ فيه شَيئاً .

والحَمدُ للَّـهِ رَبِّ العَالمينَ

وصَلَّىٰ اللَّـهُ عَلَىٰ نبيِّـنا مُحمَّـدٍ وعَلَىٰ آلِه وصَحبِه وسَلَّمَ أجمَعـين .

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .

* الألباني ، محمد ناصر الدين (ت : ١٤٢٠هـ)

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها» (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

(٢) «صحيح الترغيب والترهيب» (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

(٣) «صحيح الترمذي» (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

(٤) «صحيح الجامع» (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

* البخاري ، عبد اللّـه بن محمد بن إسماعيل (ت : ٢٥٦هـ ـ ٨٦٩م) .

(٥) «صحيح البخاري» تحقيق : د. مصطفى أديب البغا (بيروت ، دار ابن كثير ، اليمامة ، ط٣ ، ٨ج ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) .

* البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود الشافعي (ت : ٥١٦هـ) .

(٦) «تفسير البغوي» .

* الترمذي ، أبُو عيسىٰ محمد بن عيسىٰ (٢٧٩هـ ـ ٨٩٢م) .

(٧) «سُـنَن الترمذي» تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، (بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ٥ج، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م) .

* ابن تيمية ، أبُو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني ، (ت ٧٢٨هـ ـ ١٣٢٧م) .

(٨) «العقيدة الواسطية» (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م) .

(٩) «جامع الرسائل والمسائل» (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م) .

(١٠) «مجموع الفتاوى» (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م) .

* الحاكم ، أبُو عبد اللّـهِ محمد بن عبد اللّـهِ الحافظ النيسابوري (ت ٤٠٥هـ ـ ١٠١٤م) .

(١١) «المستدرك عَلَىٰ الصحيحين» تحقيق : مصطفىٰ عبد القادر عطا (بيروت ، دار الكتب العلمية ط١ ، ٤ج ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م) .

* الحنفي ، أبُو العز صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد (ت ٧٩٢هـ ـ ١٣٨٩م) .
(١٢) «شرح العقيدة الطحاوية» تحقيق جماعة من العلماء (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط٦ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م) .

* الخطيب البغدادي ، أبُو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ ـ ١٠٧٠م) .
(١٣) «الفقيه والمتفقِّه» (الرياض ، مكتبة المعارف ، ٢ج ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م) .

* أبُو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت : ٢٧٥هـ ـ ٨٨٨م) .
(١٤) «سُنَن أبي داود» تحقيق : محمد بن محيي الدين عبد الحميد ، (بيروت ، دار المعرفة ، ٢ج) .

* ابن أبي شيبة ، محمد بن عبد اللَّـهِ (ت : ٢٣٥هـ)
(١٥) «المصنف» تحقيق : كمال يوسف الحوت (ط١ ، الرياض ، مكتبة الرشيد ، ١٤٠٥هـ) .

* الشيباني ، أبُو عبد اللَّـهِ أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١هـ ـ ٨٥٥م) .
(١٦) «مسند الإمام أحمد» (مصر ، مؤسسة قرطبة ، ٦ج) .
(١٧) «رسالة أصول السُّـنَّة» .
(١٨) «الرَّد على الجَهمية والزَّنادقة» .

* الطبراني ، أبُو القاسم سلمان بن أحمد (ت : ٣٦٠هـ ـ ٩٧٠م) .
(١٩) «معجم الطبراني الكبير» تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي (الموصل ، مكتبة العلوم والحكم ، ٢٠جـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م) .

* الطبري ، محمد بن جرير (ت : ٣١٠هـ ـ ٩٢٢م) .
(٢٠) «جامع البيان في تأويل القرآن» (بيروت ، دار الفكر ، ١٥ج ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م) .

* ابن عساكر ، أبُو القاسم علي بن الحسن هبة اللَّـهِ (ت : ٥٧١هـ) .
(٢١) «تاريخ مدينة دمشق» تحقيق عمر غرامة العمروي (بيروت ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٥م) .
(٢٢) «تبيان كذب المفتري» .

* ابن عبد البر ، أبُو عمر يوسف بن عبد البر النمري (ت : ٤٦٣هـ - ١٠٧٠م) .
(٢٣) «التمهيد» .
(٢٤) «الانتقاء» (الدمام ، دار ابن الجوزي ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م) .

* ابن قُدامة ، محمد بن عبد اللَّـهِ المقدسي (ت : ٦٢٠هـ) .
(٢٥) «لمعة الاعتقاد الهادي إِلَىٰ سبيل الرشاد» (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط٤ ، ١٣٩٥هـ) .

* ابن القيم ، شمس الدين أبي عبد اللَّـهِ محمد بن أبي بكر (ت : ٧٥١هـ ـ ١٣٥٠م) .
(٢٦) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (بيروت ، المكتبة القيمة الأولىٰ ، ١٤٠٤هـ) .
(٢٧) «إعلام الموقعين» (بيروت ، المكتبة القيمة الأولىٰ ، ١٤٠٤هـ) .

* ابن كثير ، أبُو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت : ٧٧٤هـ ـ ١٣٧٢م) .
(٢٨) «تفسير القرآن العظيم» (بيروت ، دار المعرفة ، ٤ج ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٠م) .

* عبد الرحمن محمد بن قاسم (ت١٣٩٢هـ) .
(٢٩) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام ، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٩٦٥م) .

* أحمد محمد شاكر (ت : ١٣٧٧هـ) .
(٣٠) «كلمة حق» .

* الحكمي ، حافظ بن أحمد (ت : ١٣٧٧هـ) .
(٣١) «معارج القبول شرح سلم الوصول في التوحيد» .

* الكيلاني ، عبد القادر بن أبي صالح (ت : ٥٦١هـ) .
(٣٢) «الغُنية» .

* آل الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن (ت : ١٣٨٩هـ) .
(٣٣) «رسالة تحكيم القوانين» .

* الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت : ٤٦٨هـ) .
(٣٤) «أسباب النزول» .

الفهـــرس

تَقـديمُ فَضيـلة الشَّـيخ الدكـتور العلَّامة ذِيـاب بنِ سَـعد آل حمـدان الغَـامِدي : ٥
شُـكرٌ وتَقـدير : ٧
إهـــــــداء : ٩

صِفَـاتُ أهلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَةِ وخَصائصُهم ١١
(١) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : نَقاوَةُ المُسلِمينَ ، وهُم أعلَمُ النَّاسِ بالحَقِّ وأرحَمُهُم بالخَلقِ
(٢) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : مَن كانَ عَلَىٰ مِثلِ ما كانَ عَليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم
(٣) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : المُعتَصِمُون المُتَمَسِّكونَ بكِتابِ اللَّـهِ وسُـنَّةِ رسوله ﷺ
(٤) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : خَيرُ النَّاسِ يَنهَونَ عَن البِدَعِ وأهلِها .....
(٥) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : الذين يَحملونَ العِلمَ .....
(٦) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : القُدوَةُ الصَّالحَة الذين يَهدُونَ إِلَىٰ الحَقِّ وبه يَعمَلُون .....
(٧) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : الذين يَحزَنُ النَّاسُ لفِراقِهم .....
(٨) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : الغرباء الذين يُصلحون ما أفسد الناس، ويَصلحون إذا فسد الناس .....
(٩) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر، المجاهدون في سبيل اللَّـهِ .....
(١٠) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : أعلام الهُدَىٰ ، ومَصابيحُ الدُّجَىٰ .....
(١١) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : النُّجَباءُ الفُضَلاءُ النُّبَلاءُ الحُكَمـاءُ .....
(١٢) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : الفِـرقَةُ النَّاجِيَة .....
(١٣) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : الطَّائفَـة المَنصُورَة .....
(١٤) أَهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ هُم : أَحسَنُ النَّاسِ خُلُقاً ، وأكثَرُهم حِلمـاً وسَـماحَةً وتَواضُعاً
مسـك الخـتام : ٣٤

أَهَمُّ أُصُولِ عَقيدَةِ أهلِ السُّـنَّةِ والجَمـاعَة ٣٥

المبحث الأول : أهمُّ أُصُـول عَقـيدَة أهْلِ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ ٣٩

المبحث الثـــاني : وَسَـطية أهْلِ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ «مَفهُوم الوَسَطيَّة» ٦٣

أهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ وسط في النِّحَلِ كما أن مِلَّة الإسلام وسط في المِـلَل ٦٥

أولاً : تَوسُّط أهلِ السُّـنَّة بين فِرَقِ الضَّلال في باب صِفاتِ اللَّـهِ تَعالَىٰ ٦٧

ثانياً : تَوسُّط أهلِ السُّـنَّة في القَضاءِ والقَـدَرِ ٦٨

ثالثاً : أهْلُ السُّـنَّةِ والجَمَـاعَةِ وَسطٌ بينَ نُصوصِ الوَعدِ والوَعيدِ وأصحابِ الكَبائرِ ، بين المُرجِـئَةِ وبين الخَوارج والمُعتزِلَة ٦٩

رابعاً : أهْلُ السُّـنَّةِ وَسَـطٌ في أصحابِ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ رِضْوان اللَّـهِ عليهم بين الخَوارجِ وبين الرَّافِضَة والشِّـيعَة ٧١

ظـاهِرَةُ التَّكفـير ٧٤

والكُفرُ عَلَىٰ نَوعَـين : .....

الأوَّلُ : كُفرٌ أصليٌّ .....

الثَّاني : كُفرُ رِدَّةٍ عن دينِ الإسلام .....

التَّحذيرُ من الغُلُـوِّ في التَّكفـير ٧٨

قاعدَةٌ جَليلةٌ عَظيمَةٌ : مَنْ ثَبُتَ إسلامُه بيَقينٍ فلا يَزُولُ إلا بيَقينٍ .....

أقسامُ النَّـاسِ في مَسألَةِ التَّكفـير ٨٣

قائمـة المصـادر والمراجـع : ٨٥

الفهـــرس : ٨٨

السـيرة الذاتيـة للمؤلف

* من مواليد بغداد ، باب الشيخ (١٣٧٤هـ ـ ١٩٥١م) .
* أستاذ مساعد (بمـادة السيرة النبوية) في كلية الآداب بالجامعة الإسلامية ببغداد (الجامعة العراقية حالياً) .
* نال شهادة البكالوريوس ، قسم الشريعة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم الإسلامية (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م) .
* نال شهادة الماجستير في (تفسير وعلوم القرآن) ، كلية الإمام الأعظم ، بغداد ٢٠١٠م .
* نال شهادة الدكتوراة في (التاريخ الإسلامي ـ السيرة النبوية) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٥م .
* نال شهادة الماجستير في (التاريخ الإسلامي) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ـ بغداد ٢٠٠٢م .
* حصل عَلَىٰ شهادات وإجازات علمية في التفسير والحديث والفقه .
* شغل مناصب عديدة إلى جانب تدريس مادة السيرة النبوية في الجامعة الإسلامية ، بغداد .
* ومن أهم المناصب : عضوية كبار الفقهاء في مجلس الأوقاف الأعلى في ديوان الوقف السني (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠م) .
* الأمين العام لهيئة الدعوة والإفتاء (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠م) .
* خدمة أكثر من خمسة وثلاثين عام في الإمامة والخطابة في وزارة الأوقاف ، وفي التدريس والدعوة إلىٰ اللّـه .

ومن مؤلفَـاتـه :

١ـ «أساليب المنافقين في محاربة المسلمين في القرآن الكريم» (رسالة ماجستير) .
٢ـ «هَدي النبي ﷺ في جهاد المنافقين» (رسالة دكتوراه) .
٣ـ «البَراءُ بن عازِب رضي الله عنه : سيرته ومَروياته التاريخية في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد» (رسالة ماجستير) .
٤ـ «أولئك أصحاب محمد ﷺ خير هَـٰذِهِ الأمة» .
٥ـ «شجاعة الصَّحابَة رضي الله عنهم وحبهم للجهاد والاستشهاد» .
٦ـ «أهم صفات وأصول عقيدة أهل السنة والجماعة» .
٧ـ «أهم وسائل أعداء الإسلام في محاربة أهل السنة والجماعة» .
٨ـ «نماذج تطبيقية في الرفق واللين من السيرة النبوية» .
٩ـ «الجهاد ذروة سنام الإسلام» .
١٠ـ «موالاة الكافرين والمنافقين ، أحوالها وأحكامها» .
١١ـ «الحكم بغير ما أنزل اللّـه ، والرد على شبه المرجئة» .
١٢ـ «لا إله إلا اللّـه ، فضلها ـ معناها ـ أركانها ـ نواقضها» .
١٣ـ «عليكم بالسنة والاتباع وإياكم والهوىٰ والابتداع» .
١٤ـ «شروط قبول العمل الصالح» .
١٥ـ «نواقض الإيمان وضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة» .